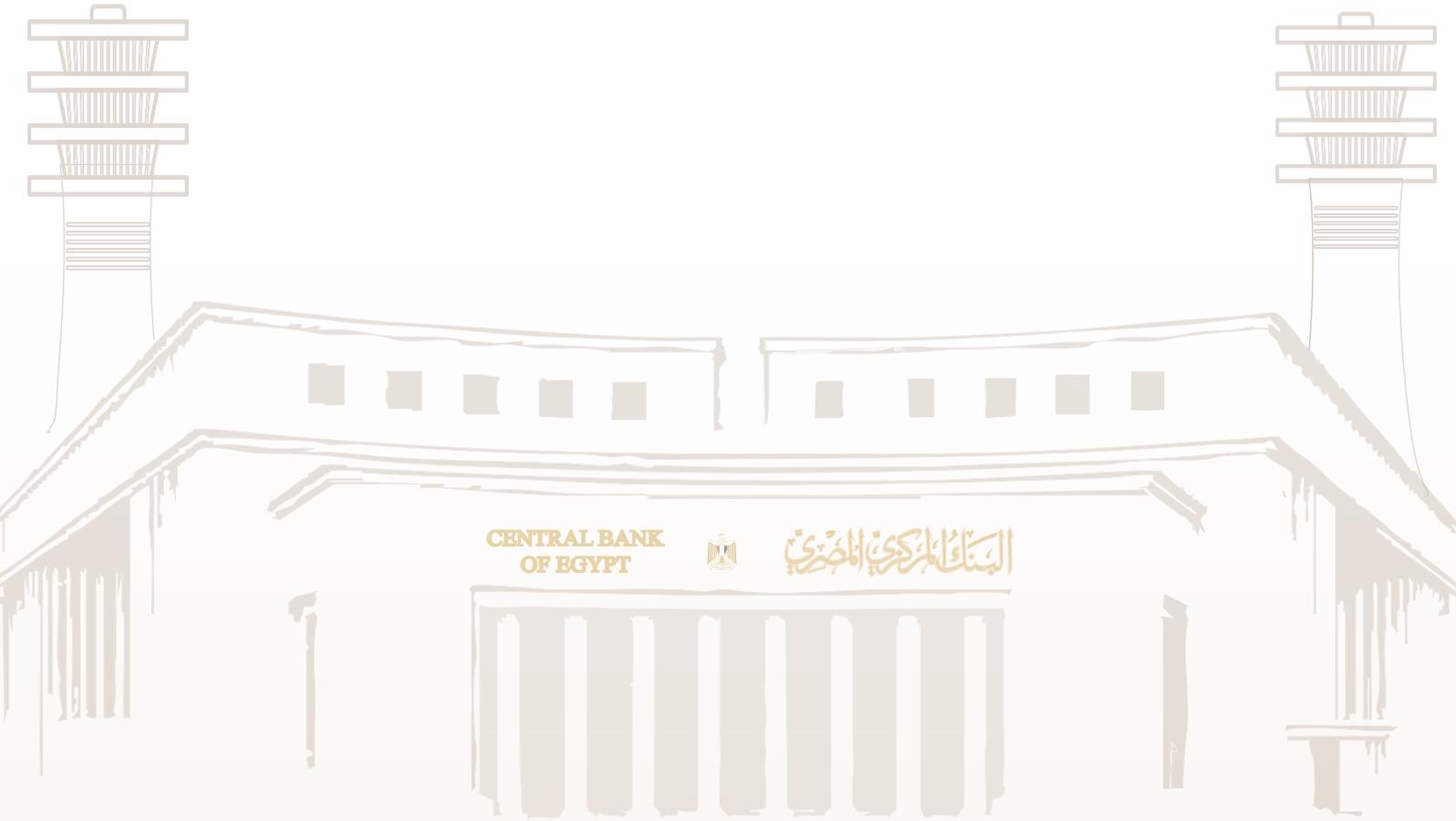


البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT



تقرير الاستقرار المالي

مارس ٢٠٢٥



هدف التقرير

يهدف البنك المركزي المصري إلى سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويباشر جميع الاختصاصات لتحقيق أهدافه ومنها وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف الأجنبي، وكذلك سياسة إدارة المخاطر الكلية في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى إدارة الأزمات المصرفية وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتحقيق سلامة نظم وخدمات الدفع، وذلك وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠. وبما أن النظام المالي المصري - متمثلاً في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية - يركز حول القطاع المصرفي، فإن البنك المركزي المصري يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي - بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه - وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي.

هذا ويهدف تقرير الاستقرار المالي إلى دراسة مدى استقرار النظام المالي، والذي يتمثل في استمراره في تيسير التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية، حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو الداخلية، والتي قد تؤدي إلى تراكم مخاطر نظامية تتسبب في إخلال النظام المالي في أداء دوره، أو فقدان الثقة فيه وفي سلامته، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي، ويمثل التقرير قناة للتواصل مع الجهات المختلفة والجمهور لتقديم دور البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي، وكذلك جهودهم لتطوير البنية المالية التحتية وإرساء مقومات الاستقرار المالي ودفع النمو الاقتصادي في إطار من الشفافية.

ويشتمل التقرير على أربعة فصول، حيث يقدم الفصل الأول تحليلاً لأهم التطورات الاقتصادية والمالية الكلية المحلية والعالمية، بهدف تحليل المخاطر النظامية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي مثل مخاطر خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وإخفاق المقترضين من الأفراد والشركات، وتعرض القطاع المصرفي لاضطرابات أداء المالية العامة، هذا إلى جانب تقييم تطور مؤشر الاستقرار المالي، بينما يقدم الفصل الثاني التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه، حيث يتضمن تحليلاً لتطور المركز المالي وربحية القطاع المصرفي بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، وكذلك تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، كما يتضمن تقييم لأداء أنشطة القطاع المالي غير المصرفي وسوق المال وتأثيره على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي وغير المصرفي لقياس مدى قدرتهم على استيعاب الخسائر التي قد تنتج في إطار محاكاة سيناريوهات افتراضية تتضمن ظروفاً معاكسة للتطورات الاقتصادية والمالية والبيئية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، هذا ويتطرق التقرير في الفصل الثالث إلى مبادرات الشمول المالي والبنية التحتية للنظام المالي والتي تشمل نظم المدفوعات والتسوية، بالإضافة إلى حماية حقوق العملاء والمنافسة. أما الفصل الأخير فيستعرض الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية الجاري العمل به في البنك المركزي المصري، وهو ما تم صياغته لوضع الترتيبات المؤسسية والتشغيلية اللازمة لضمان تفعيل السياسة الاحترازية الكلية في مصر بما يعزز استقرار النظام المالي المصري.

هذا ويغطي التقرير بيانات الفترة من العام ٢٠٢٤ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٥ فيما يخص تحليل التطورات الاقتصادية والمالية الكلية المحلية والعالمية، وبيانات العام المالي ٢٠٢٤ والربع الأول من عام ٢٠٢٥ فيما يخص متابعة التطورات الرئيسية في النظام المالي بمكوناته المصرفي وغير المصرفي وتقييم أدائهم.

جدول المحتوى

٥	الملخص التنفيذي
١٢	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية
١٣	أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية
١٨	ثانياً: بيئة الائتمان المحلي
١٩	الائتمان الخاص
٢٨	الائتمان الحكومي
٣٠	ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي
٣١	الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي
٣١	أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي
٤٣	ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي
٧٠	ثالثاً: اختبارات الضغوط على النظام المالي
٨٣	الفصل الثالث: الشمول المالي والبنية المالية التحتية وحماية حقوق العملاء والمنافسة
٨٣	أولاً: الشمول المالي
٩٢	ثانياً: البنية المالية التحتية (نظم وخدمات الدفع)
٩٧	ثالثاً: حماية حقوق العملاء والمنافسة
١٠٣	الفصل الرابع: الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي المصري
١٠٤	أولاً: الإطار المؤسسي للسياسة الاحترازية الكلية
١٠٧	ثانياً: الإطار التشغيلي للسياسة الاحترازية الكلية

استمر النظام المالي المصري في أداء دوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية خلال العام ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥. في ظل العديد من التحديات الراهنة على الساحة العالمية، وما نتج عنها من مستويات مرتفعة من الدين العام وأسعار الفائدة للأجل الطويل، بالإضافة إلى استمرار تأثير حركة الملاحة المارة بالبحر الأحمر نتيجة التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وذلك بفضل قوة مقومات الاقتصاد المصري وتنوع أنشطته، وكذلك مرونة القطاع المصرفي المصري واستمرار ثقة المتعاملين معه. ذلك بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، وما نتج عنها من استقرار في سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية وجذب مستويات غير مسبقة من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى نجاح الحكومة في اتخاذ إجراءات الضبط المالي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات، بالإضافة إلى خفض الدين العام، مع تعزيز بيئة الأعمال مما يمكن القطاع الخاص من دفع النمو الاقتصادي المستدام.

» بيئة الائتمان

مساهمة تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي في ظل استقرار اتجاه السياسات، وكذلك استمرار القطاع المصرفي في منح الائتمان للقطاع الخاص دون الإسراف في المخاطرة، في انخفاض احتمالية تكوّن مخاطر نظامية خاصة بإخفاق المقترضين.

« ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٤/٢٠٢٤ ليسجل ٤,٢٪ مقابل ٢,٣٪ خلال فترة المقارنة، نتيجة تحسن أداء العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصناعات التحويلية الذي انعكس أداءه إلى النمو، وذلك في ظل ارتفاع نمو واردات السلع الوسيطة والاستثمارية، وانخفاض التضخم وفقاً لأسعار المنتجين. كذلك شهد القطاع العائلي تراجعاً في معدلات التضخم وارتفاعاً في تحويلات العاملين بالخارج وانخفاضاً في معدل البطالة.

« ثبت البنك المركزي أسعار الفائدة عند مستوى مرتفع منذ مارس ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥، مما أدى إلى ارتفاع الائتمان الخاص خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٤/٢٠٢٤ بمعدلات نمو تقل عن معدلات التضخم خلال نفس الفترة. كذلك استمرت فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند مستوى سالب خلال الفترة، وذلك بالتزامن مع استمرار تحسن جودة أصول القطاع المصرفي حيث انخفضت نسبة الفروض غير المنتظمة إلى إجمالي الفروض إلى ٢,٢٪ في نهاية مارس ٢٠٢٥ مقابل ٢,٦٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤.

« كما بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية لأكثر من مائة عميل مقترض من قطاعي الأعمال العام والخاص نحو ١,٤ تريليون جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٥، وتركزت ٧٤٪ منها في ستة قطاعات رئيسية. وقد واصل قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية دورهما المحوري في تحفيز النمو والاستثمار، مدعومين بتدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما شهد القطاع المالي غير المصرفي توسعاً ملحوظاً في أنشطة التمويل المختلفة، فيما سجل قطاعا الحديد والصلب والاتصالات مؤشرات أداء إيجابية تعكس مرونتهما ودورهما في دفع النمو الاقتصادي.

» القطاع الخارجي والتطورات العالمية

تعزيز مصادر العملة الأجنبية للميزان الجاري من الصادرات غير البترولية والإيرادات السياحية، وتحويلات العاملين بالخارج، بالإضافة للاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل، وهو ما أدى إلى رفع مستوى رصيد الاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية، والحد من تأثير تصاعد التوترات الجيوسياسية على إيرادات قناة السويس، وكذلك علي احتمالية الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية، وذلك في ظل استقرار سعر الصرف وتحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري، واستمرار القطاع المصرفي في توفير النقد اللازم لعمليات التجارة الخارجية والوفاء بسداد الالتزامات الدولية.

« استمر استقرار نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٤ مع انخفاض التضخم العالمي نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية واستمرار تأثير التقييد النقدي. كذلك شهدت التجارة العالمية تعافياً ملحوظاً نتيجة التحوّط من التغيرات المتوقعة في السياسات التجارية. كما ساهم استمرار فروق أسعار الفائدة بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة عند مستويات مرتفعة في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الأسواق الناشئة.

« وبالتزامن مع استقرار نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٤، ارتفعت الصادرات غير البترولية المصرية وإيرادات السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، بينما ارتفعت الواردات وتراجعت إيرادات قناة السويس. وقد ساهمت التدفقات غير المسبوقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، وتدفقات استثمارات المحافظ في سوق أذون الخزانة المحلية مع ارتفاع أسعار الفائدة في مارس ٢٠٢٤، في تسجيل الميزان الكلي فائض خلال عام ٢٠٢٤ مقداره ٩,٦ مليار دولار مقابل عجز بقيمة ١,٠ مليار دولار خلال العام السابق.

« وقد استمر أداء محركات الميزان الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥، بينما تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ، وهو ما أدى إلى تسجيل الميزان الكلي عجز بقيمة ١,٤ مليار دولار مقابل فائض بقيمة ٤,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية ليسجل ٤٧,٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥، ليغطي ١٥٩٪ من الدين الخارجي قصير الأجل وأكثر من ستة أشهر من الواردات السلعية.

« ومع ارتفاع حصة المستثمرين الأجانب في سوق أذون الخزانة المحلية لتسجل ٤٤,٧٪ في مارس ٢٠٢٥، تراجعت مساهمة القطاع المصرفي، مع دخول مستثمرين محليين جدد، وارتفع كل من متوسط نسبة السيولة و نسبة الفروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية في ظل وفرة العملة الأجنبية.

» الأداء المالي الحكومي

- استمرار الحكومة في تحقيق مستهدفات الضبط المالي مع الاستقرار النسبي لنصيب صافي المطلوبات من الحكومة من إجمالي الائتمان المحلي، لتتخفص احتمالية تكوّن المخاطر النظامية الخاصة باضطرابات أداء المالية العامة.
- استمرت الموازنة العامة في تحقيق فائض أولي بلغ ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في يوليو-مارس ٢٠٢٤/٢٠٢٥، كما بلغت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نحو ٦,٣٪ خلال نفس الفترة.
- وتستمر الحكومة في اتباع سياساتها الخاصة بتنويع مصادر التمويل لخفض أعباء خدمة الدين والتخفيف من ارتفاع تكلفة التمويل، وذلك من خلال إصدار أدوات جديدة في السوق المحلي من شأنها تخفيض تكلفة الاقتراض.

» مؤشر الاستقرار المالي

- شهد مؤشر الاستقرار المالي تحسناً خلال عام ٢٠٢٤ حيث سجل متوسط ٣٩،٠ مقابل متوسط ٣٥،٠ خلال عام ٢٠٢٣، وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي، مع تحسن مؤشري الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي، بينما تراجع مؤشر الاقتصاد الكلي. هذا وقد ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ٤٨،٠ مقابل ٣٨،٠ في نفس الفترة من العام السابق، مدفوعاً بتحسّن جميع مؤشرات الفرعية، وخاصة المؤشر الفرعي للأسواق المالية.

» القطاع المصرفي

- أظهر القطاع المصرفي المصري قدراً عالياً من الصلابة المالية والقدرة على امتصاص العديد من الصدمات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية، مدعوماً بالسياسات الاحترازية للبنك المركزي المصري وإحكام الرقابة والإشراف على البنوك، مع اتباع أفضل المعايير المصرفية العالمية، وهو ما انعكس إيجابياً على مؤشرات السلامة المالية، وبالأخص نسب الملاءة المالية والسيولة بالعملتين المحلية والأجنبية، والذي مكّنه من توفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات التجارة الخارجية والوفاء بالالتزامات الدولية، مع ضمان بيئة آمنة للمودعين والمستثمرين، وهو ما يعزز دوره في الوساطة المالية وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية بما يحقق الاستقرار المالي.
- سجل إجمالي أصول القطاع المصرفي ٢٠,٤ تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٤٥,٨٪ مقارنةً بنهاية العام المالي السابق، وبما يعادل ١٢٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأسمى و ٩٣,٥٪ من إجمالي أصول النظام المالي. وقد استمرت الأصول في الارتفاع لتسجل ٢٢,٧ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٥.
- ارتفعت محفظة القروض للعملاء لتسجل ٨,٤ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٤ بمعدل نمو بلغ ٥٢,٣٪ مقارنةً بالعام المالي السابق، واستمرت في النمو لتسجل ٩,١ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٥، وذلك بالتزامن مع تحسّن جودة المحفظة الائتمانية حيث تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة من ٢,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣ إلى ٢,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥، مع تحسّن نسب تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة لتسجل ٨٧,٢٪. هذا وتستود الضمانات النقدية على الجانب الأكبر من الضمانات لقروض المؤسسات والشركات المتوسطة بنسبة ٩٤,٣٪ في مارس ٢٠٢٥.
- تُعدّ الودائع أحد أهم مصادر التمويل للقطاع، والتي سجلت ١٤,٣ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٥ بمعدل نمو بلغ ٢٥,٣٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. وقد استمرت ودائع القطاع العائلي في الاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي الودائع بنسبة ٥٩,٢٪ في مارس ٢٠٢٥، مما يعكس تمتع القطاع المصرفي بمصادر تمويل مستقرة.
- وعلى مستوى الربحية، سجل القطاع المصرفي نمواً بمعدل ٨٩,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٤، إلا أنه شهد تراجعاً طفيفاً بمعدل ٢,٢٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥-٢٠٢٥ ليرتفع صافي هامش العائد من ٥,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٣ إلى ٥,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٤، كما ارتفع العائد على متوسط الأصول من ٢٪ إلى ٢,٦٪، والعائد على متوسط حقوق المساهمين من ٣,٢٪ إلى ٣,٩٪.
- وقد ظلت مخاطر السيولة محدودة بالقطاع، حيث تمثل الأصول السائلة ٥٤,٧٪ من الأصول في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٦٠٪ في العام المالي السابق، و١٠,٥٪ في مارس ٢٠٢٥، كما بلغ متوسط نسبة السيولة الفعلية ٣٧,١٪ بالعملة المحلية و٧٣,٧٪ بالعملات الأجنبية في مارس ٢٠٢٥، مع نسب تغطية للسيولة بلغت ٨٥٣,١٪ بالعملة المحلية و١٨٧,٨٪ بالعملات الأجنبية، في حين ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من ٥٩,٩٪ في مارس ٢٠٢٤ إلى ٦٣,٦٪ في مارس ٢٠٢٥، كما تعكس نسبة صافي التمويل المستقر قدرة القطاع على تأمين مصادر تمويلية مستقرة طويلة الأجل لتغطية التوظيفات في الأصول، وسجلت النسبة ١٨٦,٤٪ للعملة المحلية، و١٦٧,٤٪ للعملة الأجنبية في مارس ٢٠٢٥.
- هذا وبظن تعرض القطاع المصرفي المصري لمخاطر السوق محدوداً، حيث لم تتجاوز ٢٪ من إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر العرضية في مارس ٢٠٢٥، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض حجم استثمارات البنوك في محفظة القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والتي تمثل ١,٦٪ فقط من إجمالي أصول القطاع في مارس ٢٠٢٥.
- تحسّن صافي الأصول الأجنبية من عجز بقيمة ٥٠٠ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى فائض بقيمة ١٢٨ مليار جنيه في مارس ٢٠٢٥، مدفوعاً بزيادة الصادرات غير البترولية، والإيرادات السياحية، وتحويلات العاملين بالخارج، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، وهو ما انعكس في ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية إلى ٤٧,٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥، وظل صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية في الحدود الآمنة عند فائض ٣,٩٪ مقابل حد رقابي ±٢,٠٪.
- حافظ القطاع المصرفي المصري على مرونته التشغيلية مع بقاء خسائر المخاطر التشغيلية محدودة، وتمثل مخاطر التشغيل — طبقاً للأسلوب المعياري — ٦,٤٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر في مارس ٢٠٢٥. وواصل البنك المركزي تعزيز الأمن السيبراني من خلال مركز الاستجابة للهجمات الإلكترونية، وإصدار إطار تنظيمي للأمن السيبراني، واعتماد تطبيقات مالية جديدة مثل InstaPay و Apple Pay. وقد أسهمت هذه الجهود في رفع جاهزية البنوك لمواجهة التهديدات الرقمية ودعم الاستقرار المالي والتحول الرقمي.

» القطاع المالي غير المصرفي

شهد العام المالي ٢٠٢٤ تطوراً كبيراً في أداء أنشطة القطاع المالي غير المصرفي، حيث استطاعت الاستمرار في أداء دورها في ظل التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، هذا وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإتخاذ العديد من الإجراءات بشأن تعزيز الرقابة على الأنشطة المالية لضمان استقرار الأسواق المالية غير المصرفية، إلى جانب استحداث أدوات مالية جديدة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية ومنها تطبيق معايير بازل III للأنشطة التمويلية غير المصرفية بهدف تعزيز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المالية المختلفة. هذا وقد ارتفع إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي ليسجل ١٤٣١,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٢٢,٧٪ مقارنة بالعام المالي السابق، وبما يمثل ٦,٥٪ من إجمالي أصول النظام المالي، و٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

« يستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على ٤٦,٩٪ من أصول القطاع المالي غير المصرفي، يليهما صناديق التأمين الخاصة والحكومية بنسبة ١٣,٨٪، ثم صناديق الاستثمار بنسبة ١٠,٩٪.

« جاء نمو أصول القطاع المالي غير المصرفي في العام المالي ٢٠٢٤ مدفوعاً بنمو أصول شركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وصناديق التأمين الخاصة، وشركات التمويل الاستهلاكي، وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم ٣٨,٣٪، و١٣,٧٪، و١٢,٣٪، و٨,٢٪، و٧,٣٪ على التوالي.

» قطاع التأمين

« بلغ إجمالي أصول شركات التأمين ٣٤٣,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بمعدل نمو ٤١,٨٪ مقارنة بالعام المالي السابق، وتمثل الاستثمارات ٨٦,٩٪ من الأصول، بمعدل نمو ٤٢,٨٪ خلال نفس الفترة.

« ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين بمعدل نمو ٣٤,١٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بالعام المالي السابق، وارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة بمعدل نمو ٣٤,٣٪ مقارنة بالعام المالي السابق، وقد استطاعت شركات التأمين تحصيل أقساط بقيمة ٦٠,٤ مليار جنيه وسداد تعويضات بقيمة ٣٨,٧ مليار جنيه وذلك بمعدلات نمو ٣٣,٨٪ و ٢٩,٤٪ على التوالي، خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥ مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق.

« ارتفع الفائض التأميني للشركات ليسجل ١٤,٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل ٤٩,٣٪ مقارنة بالعام المالي السابق، كما ارتفع صافي أرباح الشركات بمعدل ٨٣٪ مقارنة بالعام المالي السابق، بالإضافة إلى ذلك ارتفع معدل العائد على أصول كل من شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات ليسجل كل منهما ٥,٥٪ و ٦,٨٪ على التوالي، كما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية لتلك الشركات ليسجل لكل منهما ٢٣,٦٪ و ١٢,٨٪ على التوالي في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

« حقق كل من صناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية معدلات نمو مرتفعة للأصول، حيث ارتفع إجمالي أصول صناديق التأمين الخاصة بمعدل ٢٠٪ ليسجل ١٩٥,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤، كما ارتفع إجمالي أصول صناديق التأمين الحكومية بمعدل ٣٢,٦٪ ليسجل حوالي ٢,١ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

« كَتَفَ البنك المركزي المصري جهوده لتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية والابتكار عبر إطلاق وتنفيذ حزمة من المبادرات الرائدة، حيث يجري استكمال أعمال الفوج الثالث للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية والمختص بأنشطة التمويل الجماعي القائم على الإفراض، إلى جانب العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز محاور التكنولوجيا المالية ومنها مبادرة FinTekrs التي أسفرت عن تلقي أكثر من ٢٦٥ طلب إلتحاق وتخرج ٣٨ شركة ناشئة، كما أطلق البنك المركزي تحت مبادرة Fundamentals of Finyology مادة أكاديمية جديدة بعنوان Fundamentals of FinTech حيث وصل عدد الجامعات المشاركة الي ٨ جامعات، كما وصل عدد الجامعات المشاركة بمبادرة FinYology الي ٢٨ جامعة وتم تنفيذ ما يقرب من ٦٠ مشروع بمشاركة حوالي ٨٠٠ طالب، مع المشاركة في مسابقة Arab FinTech Challenge التي فازت فيها الفرقة المصرية بالمركز الأول عام ٢٠٢٤.

« كذلك تم إنشاء الأكاديمية الرقمية Digital Academy بالتعاون مع جهات دولية ومحلية لتقديم برامج تدريبية وشهادات معتمدة عالمياً. وفي مجال دعم زيادة الأعمال النسائية، أطلقت مبادرة Accelerate'ha بفاعلية «المرأة من أجل المرأة في التكنولوجيا المالية» لتأهيل رائدات الأعمال في مجالات التمويل المدمج وعقد شراكات مع البنوك. وقد عززت هذه المبادرات دور البنك المركزي كمحفز رئيسي للابتكار والتحول الرقمي والشمول المالي في السوق المصري والإقليمي.

« وفيما يخص الملاحة المالية، شهدت معدلات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي تحسناً تدريجياً خلال العام المالي ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥ مدفوعة بارتفاع الشريحة الأولى من رأس المال ورأس المال المستمر، حيث ظل معدل كفاية رأس المال أعلى من الحدود الرقابية ليبلغ ١٨,٣٪ في مارس ٢٠٢٥، كما ارتفعت نسبة الرافعة المالية لتسجل ٧,٦٪، مما يعكس قدرة القطاع على امتصاص الخسائر غير المتوقعة والاستمرار في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

« ارتفع عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً إلى ٥ بنوك في مارس ٢٠٢٥ مقابل ٤ بنوك في مارس ٢٠٢٤ وفقاً لمحددات تعريفها، وتستحوذ تلك البنوك على نسبة كبيرة من بنود قائمة المركز المالي للقطاع المصرفي، حيث بلغ نصيبها ٦٨,٧٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع في مارس ٢٠٢٥، كما بلغت حصتها السوقية ٧٠٪ على مستوى إجمالي محفظة فروض وتسهيلات العملاء، أما على مستوى الودائع فتتمثل ٦٥,٧٪، وتساهم بنحو ٦٥,٨٪ في صافي أرباح القطاع، هذا وتنفع تلك البنوك بمؤشرات جيدة للسلامة المالية، وتقوم بتكوين متطلبات رأسمالية إضافية للحد من المخاطر النظامية.

قطاع البريد

« ارتفعت قيمة أصول قطاع البريد لتسجل ٣٢٧,٧ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل ١,٥٪ مقارنةً بالعام المالي السابق، كما ارتفعت استثمارات قطاع البريد لتسجل ٢٩٤,٥ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل ٣,١٪.

« وقد استمرت هيئة البريد المصري في تحقيق المزيد من الشمول المالي من خلال التوسع في نشر المزيد من مكاتب البريد والسيارات المتنقلة والأكشاك البريدية حيث بلغ إجمالي المنافذ بنهاية مارس ٢٠٢٥ عدد ٤٧٠ منفذ مقسمين إلى ٤٤٩٧ مكتب بريد و ١٣٠ سيارة متنقلة و ٨٣ كشك بريدي.

« كما ارتفع عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ٢٤٩٨ ماكينة في نهاية مارس ٢٠٢٥ مقارنةً بعدد ١٧٩٨ ماكينة نهاية مارس ٢٠٢٤، إلى جانب ذلك ارتفعت قيمة أرصدة الحسابات الجارية والتوفير لدى قطاع البريد لتسجل ٢٨٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٥ مقارنةً بقيمة ٢٧٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤.

« وعلى صعيد المؤشرات المالية، ارتفع مؤشر السيولة لتسجل ٢٤,٣٪ في مارس ٢٠٢٥ مقارنةً بنسبة ١٧,٧٪ في مارس ٢٠٢٤، كما ارتفع هامش مجمل الربح من ٣,١٠٪ في مارس ٢٠٢٤ إلى ٣,٩٦٪ في مارس ٢٠٢٥.

شهد عام ٢٠٢٤ تطور في أصول معظم الأنشطة المالية غير المصرفية

« بلغ صافي أصول صناديق الاستثمار – متضمنة صناديق الملكية الخاصة والصناديق بالعملة الأجنبية – ١٥٥,٩ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٧,٤٪ مقارنةً بالعام السابق.

« هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ تطور في أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية والذي بلغ ٣٧٢,٧ مليار جنيه بمعدل نمو ٣٧٪ مقارنةً بالعام السابق - وتتضمن تلك الأنشطة التمويل العقاري، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتخصيم - وقد ساهم كل من شركات التأجير التمويلي وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركات التمويل الاستهلاكي في ارتفاع أصول المؤسسات التمويلية غير المصرفية بنسب ٣٩,٦٪، و ٢٢,٤٪، و ٢٠٪، على التوالي، كما ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمعدل ٤١٪، وارتفعت قيمة التمويل الاستهلاكي بمعدل ٢٩,٧٪، وارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي بمعدل نمو ١,٢٪، كما ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة بمعدل ٦٩,٤٪، وكذلك ارتفعت قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري بمعدل ١٤٥,٢٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بالعام السابق.

سوق المال

استطاع سوق المال المصري تحقيق أداء قياسي خلال عام ٢٠٢٤ واستمر حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٥، وقد انعكس ذلك في ارتفاع أعداد المتعاملين بالسوق وارتفاع إجمالي قيم وأحجام التداول واستمرار ارتفاع كافة المؤشرات الرئيسية بالسوق الثانوي، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي قيمة رأس المال السوقي، كما شهدت البورصة المصرية ارتفاعاً في عدد قيد الشركات الجديدة وقيم الطروحات وتوزيعات الأرباح النقدية، مما يشير إلى نجاح البورصة المصرية في جذب المزيد من المستثمرين في ظل التغيرات الجيوسياسية، والسياسة النقدية التقييدية خلال الفترة.

« انخفض إجمالي قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي خلال عام ٢٠٢٤ لتسجل ٥٣٥,٥ مليار جنيه بمعدل ١١٪ مقارنةً بالعام السابق، وفيما يخص السوق الثانوي، ارتفعت جميع المؤشرات الرئيسية بالسوق خلال عام ٢٠٢٤ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٥، حيث حقق مؤشر السوق الرئيسي EGX30 ومؤشرات سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة EGX70 وEGX100 معدلات نمو بلغت ١٩,٥٪ و ٤٨,٨٪ و ٤٢,٣٪ على التوالي مقارنةً بنهاية العام السابق.

« ارتفع إجمالي قيمة رأس المال السوقي للأسهم لتسجل ٢,٢ تريليون جنيه في نهاية عام ٢٠٢٤ بمعدل ٢٦,٢٪ مقارنةً بنهاية العام السابق، واستقرت قيمته حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي قيم التداول للأسهم وسندات وأذون الخزانة خلال عام ٢٠٢٤ إلى مستوى تاريخي لتسجل ١٤,٣ تريليون جنيه بمعدل ٣٤٤,٨٪ مقارنةً بالعام السابق، كما سجل إجمالي قيم التداول نحو ٤,٣ تريليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ محققه معدل نمو ٢,٩٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق.

« تحسن أداء جميع المؤشرات القطاعية خلال عام ٢٠٢٤ – باستثناء قطاع الموارد الأساسية – حيث سجلت سبع قطاعات من أصل ١٥ قطاع معدلات نمو تقارب وتوقف الـ ٥٠ ٪، وقد كان قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، وقطاع العقارات هم أكثر القطاعات ارتفاعاً بمعدل ١٣٧٪، و ٨٠٪ على التوالي، بينما انخفض قطاع الموارد الأساسية بمعدل ١٦٪ في حين قاد قطاع التجارة والموزعون، وقطاع مواد البناء وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات أهم الارتفاعات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

« وفيما يخص تداولات المستثمرين على الأسهم المقيدة، استحوذ المصريون على نسبة ٨٥٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم، واستمر النصيب في الارتفاع لتسجل ٨٩٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥، ومن حيث التداول وفقاً لقطاعات الأسهم، استحوذت أربعة قطاعات رئيسية وهم العقارات، والخدمات المالية غير المصرفية، والموارد الأساسية وقطاع البنوك خلال عام ٢٠٢٤ على نسبة ٦١٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم وارتفع نصيبهم لتسجل ٦٦٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ نتيجة ارتفاع نصيب تداول قطاع الموارد الأساسية.

« أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية القواعد والضوابط اللازمة لاستكمال المكونات الأساسية لتفعيل عمل سوق الكربون الطوعي بالإضافة إلى استكمال إصدار القواعد المنظمة لصناديق الاستثمار في الذهب، كما تم صدور قواعد قيد اسهم شركات رأس المال المخاطر ذات غرض الاستحواذ (SPACs)، بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير قواعد القيد والشطب لمزيد من التنظيم لقواعد ومتطلبات الشطب الاختياري، بما يوفر مزيد من الحماية لحقوق صغار المساهمين، بالإضافة إلى القواعد والإجراءات التنفيذية المنظمة لعمل صندوق ضمان التسويات.

اختبارات الضغوط

وفيما يخص اختبارات الضغوط العكسية فقد أظهرت النتائج أن انخفاض نسبة كفاية رأس المال أو متوسط نسبي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية للقطاع المصرفي إلى الحد الأدنى الرقابي قد ينتج عند حدوث صدمة استثنائية تؤدي إلى انخفاض كبير في جودة المحفظة الائتمانية، وكذلك عند تطبيق نسب خصم مرتفعة جداً للأصول السائلة، بما يبرز الصلابة المالية للقطاع المصرفي.

وعلى جانب القطاع المالي غير المصرفي، استكملت الهيئة تنفيذ اختبارات الضغوط كأداة رقابية واستباقية للإنذار المبكر. وقد استهدفت هذه الاختبارات تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها دعم استقرار القطاع المالي غير المصرفي حيث ركزت على تقدير حجم الخسائر المحتملة في ضوء المخاطر الناتجة عن التطورات في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية وما يصاحبها من تقلبات في أسعار الفائدة والصرف وتباطؤ في حركة الاستثمارات، كما سعت إلى مساعدة إدارات الشركات على فهم طبيعة المخاطر المستجدة وتطوير السياسات الملائمة للتعامل مع هذه المتغيرات. وقد وفرت الاختبارات رؤية تحليلية متكاملة للسيئاريوهات المحتملة وأثرها على القوائم المالية للشركات، بما يتيح تقييم كفاءة إدارتها في مواجهة الأزمات وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغوط أن القطاع المالي غير المصرفي يتمتع بقدر عالٍ من الصلابة والقدرة على الاستدامة في مواجهة الصدمات. فقد أكد قطاع التأمين بكياناته المختلفة - سواء شركات التأمين على الممتلكات أو شركات التأمين على الحياة أو صناديق التأمين الحكومية أو صناديق التأمين الخاصة - مرونة قوية في امتصاص تقلبات السوق والحفاظ على مستويات ملائمة مالية تفوق الحدود الرقابية، بدعم من ارتفاع كل من رؤوس أموالها والأرباح المحتجزة وتطوير أدوات إدارة المخاطر وتحسين ممارسات الحوكمة. أما بالنسبة لأنشطة التمويل غير المصرفية، والتي تشمل التمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أظهرت نتائج الاختبارات أداءً إيجابياً يعكس قوة الملاءة المالية لتلك الشركات ومرونتها وقدرتها على تحقيق استدامة واستمرارية الأعمال في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة. وفيما يتعلق بنشاطي سوق رأس المال وصناديق الاستثمار، فقد أظهرت الاختبارات قدرة هذه الأنشطة على مواجهة تقلبات الأسعار وإدارة السيولة بكفاءة، حيث تمكنت شركات الوساطة من الإبقاء على المخاطر المرتبطة بنشاطها عند مستويات آمنة تعكس متانة مراكزها المالية، بينما حافظت صناديق الاستثمار على استقرار أدائها وقدرتها على مواجهة تقلبات الأسواق وأدائها للضغوط المالية المحتملة.

تمثل اختبارات الضغوط أحد الأدوات التحليلية الرئيسية للسياسة الاحترازية الكلية، التي يتم تطبيقها على مستوى النظام المالي المصري، حيث تعد أداة استباقية تُمكن الجهات الرقابية، المتمثلة في كل من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، من تقييم مدى كفاية مستويات رأس المال والسيولة لدى المؤسسات المالية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تداعيات المخاطر النظامية المحتملة، بما يعزز الاستقرار المالي. وتشمل اختبارات الضغوط المطبقة على القطاع المصرفي عدة أنواع، ومنها اختبارات الضغوط الكلية (اختبارات السيناريوهات) -مع التركيز على مخاطر انتقال العدوى بين القطاع المصرفي والأنشطة المالية غير المصرفية، خاصة في ضوء اتجاه السلطات المركزية عالمياً نحو تقييم المخاطر الناتجة عن تزايد درجة الارتباط بين القطاعين- بالإضافة إلى اختبارات الحساسية، واختبارات الضغوط العكسية.

تم إجراء اختبارات السيناريوهات على المستوى الإجمالي لأكثر ١٠ بنوك -والتي تمثل نحو ٨٠٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٥- بهدف قياس مدى تأثير المخاطر النظامية المحتملة على المؤشرات الخاصة بكل من الملاءة المالية والسيولة للقطاع. حيث تم افتراض سيناريوهين، الأول للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية والذي يعكس على القطاع المصرفي من خلال المخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية، وارتفاع الفروض غير المنتظمة، وكذلك انتقال العدوى داخل النظام المالي. أما السيناريو الثاني فيعكس المخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات المناخية، وذلك من خلال تطبيق ثلاثة مستويات متدرجة من حيث حدة الصدمات في كل سيناريو.

كما تم إجراء اختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان والتركز في المطالبات السيادية بالعملة المحلية، ومخاطر التركيز لمحفظة ائتمان الشركات على مستوى التركيز الفردي لأكثر العملاء، ومخاطر الائتمان للشركات الكبرى والمتوسطة، وكذلك للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بالعملات الأجنبية، فضلاً عن مخاطر السوق المتمثلة في مخاطر ارتفاع سعر الصرف وتأثيرها على الأصول والالتزامات العرضية بالعملات الأجنبية المرجحة بأوزان المخاطر، ومخاطر إعادة التسعير الناتجة عن ارتفاع سعر العائد، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل المرتبطة بالأمن السيبراني. كما تم إجراء اختبارات الضغوط العكسية لمخاطر الملاءة المالية ومخاطر السيولة.

وقد أظهرت نتائج كافة الاختبارات مستوى منخفض بشكل عام لمخاطر الملاءة المالية على المستوى الإجمالي لأكثر ١٠ بنوك، مما يشير إلى قدرتهم على استيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة بمختلف درجات حدتها، ليستمر معدل كفاية رأس المال لتلك البنوك أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر من قبل البنك المركزي (١٢,٥٪) وأعلى من متطلبات لجنة بازل (١٠,٥٪).

وعلى جانب مخاطر السيولة، فقد أظهرت نتائج الاختبار تعرض القطاع المصرفي لمستوى منخفض أو متوسط من المخاطر على مستوى نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ونسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية ليستمر القطاع المصرفي في تحقيق نسب أعلى من الحد الأدنى المقرر (١٠٠٪)، كما أظهر تطبيق اختبار الضغط الخاص بالتدفقات النقدية بالعملة المحلية والدولار الأمريكي مستوى منخفض من المخاطر لأكثر ٥ بنوك في القطاع لكل بنك على حدى.

الشمول المالي

وقد استمر مستوى أداء نظام تسوية الشيكات الإلكترونية بصورة مستقرة، حيث يُعد «نظام غرفة مقاصة الشيكات» من أهم أنظمة الدفع التي يحرص البنك المركزي على تطويرها في المرحلة الحالية، ويهدف النظام إلى الحد من مخاطر التشغيل والمخاطر التي تتعلق بالسيولة النقدية وساهم أيضاً في سرعة تحصيل الشيكات وتسويتها من خلال نظام (RTGS) وسرعة دوران أموال العملاء بالإضافة إلى أنه ساهم في التوظيف الأمثل للنفود لدى البنوك إلى جانب الحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات.

وكخطوة للتحول الرقمي وتحقيقاً للشمول المالي، أطلق البنك المركزي المصري شبكة ميزة ديجيتال في عام ٢٠١٨ والتي يتم من خلالها تقديم خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول أو المحافظ الإلكترونية، ويقوم البنك المركزي بتطوير واستحداث خدمات جديدة على المنظومة بشكل مستمر مما أدى إلى تحقيق زيادة سنوية في حسابات محافظ الهاتف المحمول بنسبة ٢٦٪ في مارس ٢٠٢٥ لتصل إلى ٥٣,١ مليون حساب محفظة، وبلغت قيم المعاملات للمحافظ نحو ٩٠٥ مليار جنيه في الربع الأول لعام ٢٠٢٥ بمعدل نمو سنوي ٦٣٪. واستمر العمل على زيادة رمز الاستجابة السريع لزيادة نشر وتشغيل وسائل القبول الإلكتروني والذي ساهم في وصول نقاط التحصيل إلى نحو ٨٧٩ ألف رمز استجابة سريع بنهاية مارس ٢٠٢٥ بنسبة زيادة سنوية ١٤٪.

واستكمالاً لتطوير نظم وخدمات الدفع قام البنك المركزي بإطلاق شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) في مارس ٢٠٢٢ والتي تهدف إلى تنفيذ التحويلات المالية بشكل لحظي وربط جميع البنوك العاملة بمصر، وارتفعت عدد المعاملات الخاصة بالخدمة إلى ٢٦٣ مليون معاملة خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٥ بـ ٢٠٠٠ مليون جنيه.

كما تم زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي لتتعدى ٢٥٠٠٠ ماكينة بنهاية مارس ٢٠٢٥، وارتفعت أعداد نقاط البيع الإلكترونية لتصل إلى أكثر من ١,٣ مليون ماكينة بنهاية مارس ٢٠٢٥.

هذا ويعمل البنك المركزي المصري في الفترة القادمة على تطبيق المشروعات التالية:

- « إتاحة خدمة الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول.
- « التعرف على هوية العملاء إلكترونياً (E-KYC) - من خلال الهوية المالية الرقمية.

« واصلت معدلات الشمول المالي في مصر اتجاهها الصعودي خلال السنوات الماضية، لتصبح من أفضل المعدلات على مستوى الدول النظيرة، مما يعكس زيادة استفادة المواطنين من الخدمات المالية، وتحفيز الادخار وتيسير المعاملات المالية، بما يساهم في تيسير حياة المواطنين، والمساعدة في التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب والفئات المستهدفة، في إطار تنفيذ استراتيجية الشمول المالي.

« وتشير مؤشرات متابعة تنفيذ الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٥ إلى ارتفاع نسب الشمول المالي إلى:

- « ٧٤,٨٪ نسبة الشمول المالي في ديسمبر ٢٠٢٤ للمواطنين في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، ومعدل نمو ١,٧٪ خلال الفترة من مارس ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥.
- « ٦٨,٨٪ نسبة الشمول المالي في ديسمبر ٢٠٢٤ للمرأة، ومعدل نمو ١٤,٧٪ خلال الفترة من مارس ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥.
- « ٥٣,١٪ نسبة الشمول المالي في ديسمبر ٢٠٢٤ للشباب (١٥-٣٥ سنة)، ومعدل نمو ١١,١٪ خلال الفترة من مارس ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥، وذلك بالتزامن مع صدور تعليمات البنك المركزي بتعديل سن فتح الحسابات المصرفية للشباب ليصبح ١٥ سنة بدلاً من ١٦ سنة.

نظم وخدمات الدفع

يعد بناء وتطوير البنية التحتية المالية لنظم وخدمات الدفع الرقمية من الملفات التي يوليها البنك المركزي المصري أهمية قصوى لما لها من تأثير على تحقيق وضمان الاستقرار المالي في الدولة، كما يعد ارتفاع عدد وقيم المعاملات الإلكترونية التي تتم على تلك الأنظمة ومن خلال تلك الخدمات باختلاف قنواتها الرقمية من أهم مؤشرات اعتماد المواطنين على تلك الوسائل للدفع غير النقدي بشكل يلبي احتياجات مستخدميها، وجاء ذلك مدفوعاً بكفاءة وسلامة الحلول الرقمية مع ضمان إتاحتها بأحدث سبل ومقاييس التأمين العالمية المعتمدة.

« وفي سبيل تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، قام البنك المركزي بتقديم نظام التسوية اللحظية (RTGS) متعدد العملات، ويعد نظام التسوية اللحظية العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، وذلك بتقديم خدمة التسوية اللحظية النهائية لعمليات المدفوعات المتبادلة بين البنوك داخل جمهورية مصر العربية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، وذلك طبقاً لأحدث المعايير العالمية، بالإضافة إلى قيام نظام التسوية اللحظية بتسوية نتائج غرف المقاصة الآلية بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية، وبلغت نسبة الزيادة في قيم التسويات الإجمالية بالجنيه المصري على نظام التسوية اللحظية ٦٦٪ خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق.

« وبالتعاون مع صندوق النقد العربي، يعمل البنك المركزي على تعزيز منصة «بني»، التي تعد منصة عربية موحدة للمدفوعات متعددة العملات، وقد بلغ عدد البنوك المصرية المشاركة في المنصة حوالي ١٤ بنك مصري.

حماية حقوق العملاء والمنافسة

في الآونة الأخيرة، حظت حماية حقوق العملاء باهتمام كبير لها من أثر في تعزيز ثقة العملاء في القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي. وقد اتخذ البنك المركزي المصري خطوات فعالة لترسيخ مبادئ حماية حقوق العملاء والتأكد من وجود قواعد واضحة تنظم العلاقة بين الجهات المرخص لها من مقدمي الخدمات المالية وعملائهم وقد ارتكزت هذه القواعد على العدالة والشفافية والتنافسية.

ومن الأركان الرئيسية لتحقيق تلك المبادئ هي خلق قنوات اتصال مباشرة مع عملاء البنوك ومقدمي الخدمات المالية والتأكيد على أن العملاء على دراية كاملة بكافة حقوقهم وواجباتهم والتي من شأنها مساعدة العميل في اتخاذ القرارات الواعية.

ارتفع إجمالي عدد الشكاوى المقدمة للبنوك بنسبة ٣٣٪ لتسجل ٢,٨ مليون شكوى في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، علماً بأن ٩٤٪ من الشكاوى يتم حلها خلال ١٥ يوم عمل.

هذا ويعمل البنك المركزي المصري في الفترة القادمة على:

التأكيد على مبادئ حماية حقوق العملاء وتعزيز ثقتهم بالجهات المصرفية، وذلك من خلال استكمال إصدار التعليمات الرقابية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات المالية والمصرفية وضمان حصول العملاء على حقوقهم، والتأكيد على وجود إطار تنظيمي واضح يحدد العلاقة بين مقدمي الخدمات المصرفية ومستخدميها عن طريق إعداد دلائل استرشادية للسوق، وذلك بالتوازي مع نشر الثقافة المالية والمصرفية للتوعية بمبادئ حماية حقوق العملاء. كما يتم أيضاً تحليل ودراسة الجهات المرخص لها لوضع تعليمات منظمة تضمن وجود منافسة حرة لصالح العملاء.

المتابعة والتطوير المستمر لأداء مقدمي الخدمات المالية والتي تعد من المهام الأساسية للبنك المركزي المصري وذلك للتأكد من وعي تلك الجهات بواجباتها تجاه عملائها.

الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي المصري

قام البنك المركزي المصري بصياغة الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومع خصائص الاقتصاد والنظام المالي المصري. ويتضمن الإطار شقين رئيسيين، الأول يختص بالترتيبات المؤسسية للسياسة الاحترازية الكلية، حيث أنشأ البنك المركزي المصري قطاع مراقبة المخاطر الكلية بهدف المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي من منظور احترازي كلي، وهو ما يُعرّف باستمرار النظام المالي في أداء دوره في الوساطة المالية بكفاءة حتى مع تعرضه للصدمات المختلفة، وفي فترات الضغط والأزمات، بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. هذا بالإضافة إلى تشكيل لجنة الاستقرار المالي التي تضم كافة الجهات المعنية، أما الشق الثاني فيركز على الإطار التشغيلي للسياسة، بما في ذلك تحديد المخاطر النظامية والاهداف الوسيطة، واستخدام أدوات السياسة وتقييم فاعليتها، بالإضافة إلى التواصل لتعزيز الشفافية.

التطورات الاقتصادية والمالية الكلية

استمر النظام المالي المصري في أداء دوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية خلال عام ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥، في ظل العديد من التحديات الراهنة على الساحة العالمية، وما نتج عنها من مستويات مرتفعة من الدين العام وأسعار الفائدة للأجل الطويل، بالإضافة إلى استمرار تأثر حركة الملاحة المارة بالبحر الأحمر نتيجة التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وذلك بفضل قوة مقومات الاقتصاد المصري وتنوع أنشطته، وكذلك مرونة القطاع المصرفي المصري واستمرار ثقة المتعاملين معه. ذلك بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، وما نتج عنها من استقرار في سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية وجذب مستويات غير مسبقة من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى نجاح الحكومة في اتخاذ إجراءات الضبط المالي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات، بالإضافة إلى خفض الدين العام، مع تعزيز بيئة الأعمال مما يمكن القطاع الخاص من دفع النمو الاقتصادي المستدام.

وقد حقق الاقتصاد المصري معدل نمو ٤,٢%^(١) خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، كما تمكن من زيادة إيرادات مصادر العملة الأجنبية لديه من الصادرات غير البترولية والإيرادات السياحية وتحويلات العاملين بالخارج، بالإضافة إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك في ظل استمرار ثقة المستثمرين الأجانب في صلابته الاقتصادية المصري، وهو ما انعكس على ارتفاع رصيده من صافي الاحتياطيات الدولية واستمراره في تغطية الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل من العملة الأجنبية.

كما استمر القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك مع تحقيقه لمؤشرات سلامة مالية جيدة متمثلة في مستوى مرتفع للملاءة المالية بنسبة ١٨,٣% في مارس ٢٠٢٥ مقارنة بمستوى ١٢,٥% كحد رقابي مقرر من قبل البنك المركزي، إلى جانب استمرار انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القروض لتسجل ٢,٢%، مع تغطية المخصصات لنسبة ٨٧,٢% من القروض غير المنتظمة، هذا بالإضافة إلى تمتعه بمستوى مرتفع من السيولة سواءً بالعملة المحلية أو الأجنبية والتي تتجاوز النسب الرقابية للعمليتين وهي ٢٠% و ٢٥% علي التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر العائد على متوسط الأصول. ويُظهر استقرار تلك المؤشرات قدرة القطاع المصرفي على مواجهة وامتصاص العديد من الصدمات في الآونة الأخيرة واحتواء تداعياتها.

١ وفقاً للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار السوق.

القطاع	المؤشر	٢٠٢٤-٢٠٢٥ متوسط	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
الحقيقي (%)	معدل النمو الحقيقي	٤,٨	٣,٦	٣,٣	٦,٧	٣,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٤,٢
	معدل التضخم	١٥,٩	٥,٧	٤,٥	٨,٥	٢٤,٤	٣٣,٣	٣٤,٩	٣٣,٣	٣٤,٩	٣٣,٣	٢٢,٤
الحكومي (%)	الميزان الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	١,٤٠	١,٧	١,٣	١,٣	١,٦	٦,١	٣	٦,١	٦,١	٦,١	٢,٥
	إجمالي العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	١,١	٧,٤	٦,٨	٦,١	٦,٠	٣,٦	٥,٥	٣,٦	٦,٠	٦,٠	٦,٣
الخارجي	تحويلات العاملين بالخارج (مليار دولار)	٢٢	٢٧,٨	٣١,٤	٣١,٩	٢٢,١	٢١,٩	١٤,٥	٢١,٩	٢٢,١	٢٢,١	٢٦,٤
	الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	٤,١٠	٢,٩٠	٤,٤٠	٣,٥٠	١,٢٠	٥,٣٠	٤,٣٠	٥,٣٠	١,٢٠	١,٢٠	٣,٨٠
	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر (مليار دولار)	٧,٤	٧,٥	٥,٢	٨,٩	١,٠	٤,٦	٤,٦	٤,٦	١,٠	١,٠	٩,٨
	نسبب المستثمرين الأجنبي من إجمالي أرصدة آذون الخزانة بالعملة المحلية (%)	١٢,٨	٧,٨	٢٢,٦	١,٣	١٧,٨	٤٩,٧	٤٠,٧	٤٩,٧	١٧,٨	١٧,٨	٤٤,٧
	الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية (%)	٢٨,٩	٢٨,٥	٣٣,٨	٧٩,٧	٨٠,٨	٥٦,١	٦٢,٨	٥٦,١	٨٠,٨	٨٠,٨	٦٢,٩
	خدمة الدين الخارجي إلى الحصة الجارية (%)	١٣,١	٢٢,٥	٢٠,٦	٢٥,٢	٢٥,٧	٣٧,٨	٣٦	٣٧,٨	٢٥,٧	٢٥,٧	٣٦,٩
	معياري كفاية رأس المال	١٥,٣	٢,١	٢٢,٢	١٨,٩	١٨,٦	١٨,٣	١٨,١	١٨,٣	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٣
	متوسط السيولة بالعملة المحلية	٤٩,٤	٥٣,٨	٤٥,٤	٤٣,٣	٣٦,٨	٣٤,٨	٣٧,٩	٣٤,٨	٣٦,٨	٣٦,٨	٣٧,١
	متوسط السيولة بالعملة الأجنبية	٦٢,٨	٧١,٥	٦٧,٩	٧٧,٩	٦٧,٥	٧١,٣	٧٩,٣	٧١,٣	٦٧,٥	٦٧,٥	٧٣,٧
	نسبة القروض غير المنتظمة	٥,٣	٤,٠	٣,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٢,٢
المصرفي (%)	العائد على متوسط الأصول	١,٦	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢,٦

* السنة المالية تنتهي في ٣٠ يونيو لينوك القطاع العام و٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى - قوائم مالية مدققة (تتضمن فروع البنك الخارجية).

** السنة المالية تنتهي في ٣١ ديسمبر للجهاز المصرفي - قوائم مالية مدققة (تتضمن فروع البنك الخارجية).

*** السنة المنتهية في مارس.

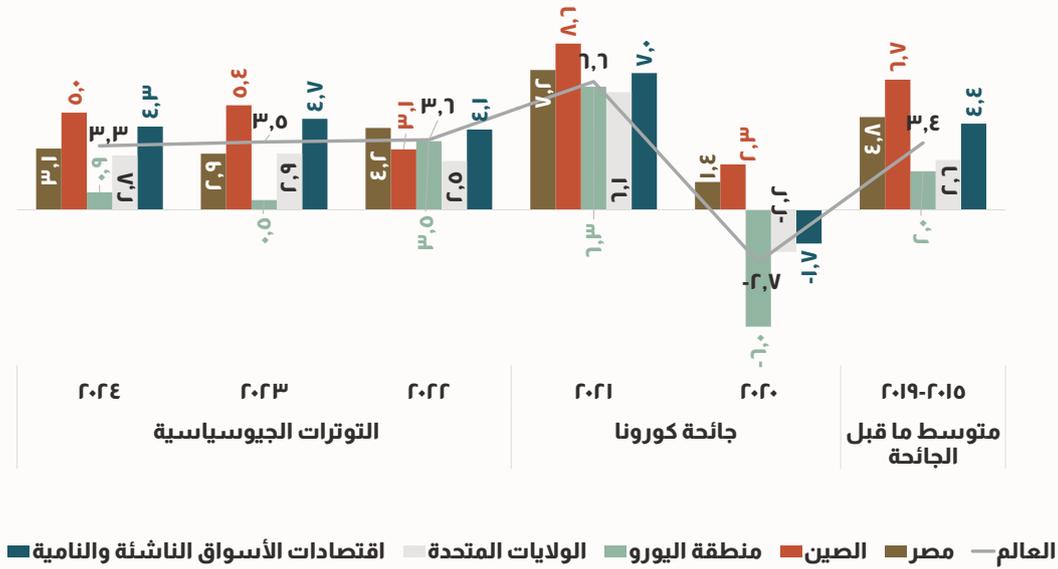
* وفقاً للموقف في آخر سنة مالية معتمدة.

٢ تشير بيانات القطاع المصرفي في يوليو-مارس إلى الموقف في نهاية مارس من كل عام.

القطاع الخارجي والتطورات العالمية^(٣)

استمر الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٤ على مسار النمو المستقر الذي شهده خلال العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، كما شهدت حركة التجارة العالمية تعافياً ملحوظاً، وانخفضت معدلات التضخم من أعلى مستوياتها نحو مستهدفات البنوك المركزية في الكثير من الاقتصادات. وعلى الرغم من ذلك، فإن توالي الصدمات المختلفة منذ عام ٢٠٢٠ قد أدت إلى وجود تباينات بين مسارات التعافي للاقتصادات المختلفة، نتيجة تنوع الصدمات التي تعرضت لها بين محلية وإقليمية وعالمية، وتباين خصائصها الهيكلية. وكذلك اختلاف استجابة سياساتها الاقتصادية من حيث توقيتاتها وقوة تأثيرها^(٤). كذلك، استنفذت السياسات الاقتصادية جزء كبير من مساحتها لاحتواء الصدمات، حيث قدمت العديد من الدول حزم دعم مالي للقطاعات المتضررة من الصدمات المتتالية، كما تم تطبيق سياسة نقدية تقييدية من أجل احتواء معدلات التضخم غير المسبوقة، مما أدى إلى استمرار مستويات مرتفعة من الدين العام وأسعار الفائدة للأجل الطويل — حتى مع انعكاس اتجاه السياسة النقدية — نتيجة ارتفاع علاوات المخاطر عالمياً.

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم وأهم الاقتصادات (%)



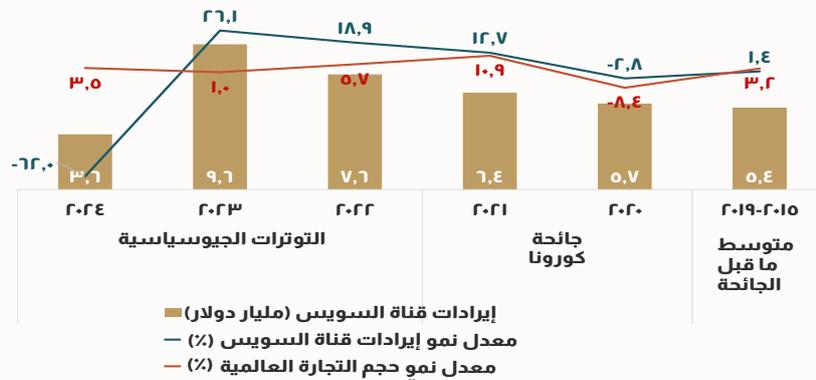
٣ بيانات التطورات الاقتصادية العالمية مصدرها صندوق النقد الدولي وفقاً للبيانات المنشورة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل ٢٠٢٥، وما لحقها من تحديث في يوليو ٢٠٢٥، وبيانات تحفقات رؤوس الأموال الأجنبية مصدرها معهد التمويل الدولي، وبيانات أسعار الفائدة الأمريكية مصدرها البيانات الاقتصادية للبنك الفيدرالي الأمريكي، والتطورات الخاصة بالتجارة العالمية مصدرها البنك الدولي وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرين في يناير ويونيو ٢٠٢٥. أما بالنسبة لبيانات التطورات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الخارجي في مصر، فمصدرها البنك المركزي المصري. هذا وقد تم تحليل البيانات العالمية والمحلية وفقاً للموقف في ديسمبر من كل عام.

٤ اختلف مقدار تعافي الاقتصادات المتقدمة من اضطرابات أسواق الغاز الطبيعي وارتفاع أسعار الطاقة بعد حرب روسيا وأوكرانيا وفقاً لدرجة اعتماد هذه الاقتصادات على واردات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، فقد كانت الاقتصادات الأوروبية الصناعية عرضة لتلك الاضطرابات أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت من مستورد صافي للطاقة إلى مُصدر صافي. كما تعرضت الاقتصادات المستوردة للسلع المقومة بالدولار للركود التضخمي بشكل أقوى نتيجة تعرضها لارتفاع قيمة الدولار بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية.

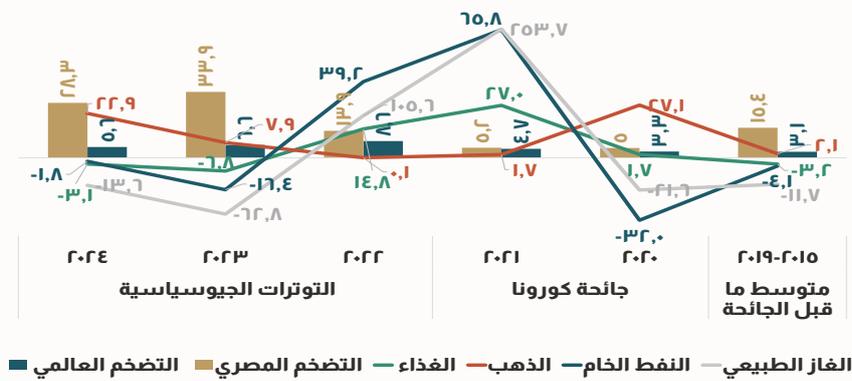
سجل الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٤ نمواً بمعدل ٣.٣٪، مع عودة معدلات البطالة والوظائف الشاغرة إلى مستويات ما قبل الجائحة، وفيما يخص التجارة العالمية، فقد ارتفع حجمها بمعدل ٣.٥٪ مقابل ١٪ في عام ٢٠٢٣، وذلك على الرغم من استمرار تأثيرها بالتغيرات الجيوسياسية وتصادم التوترات الأمنية بالشرق الأوسط^(٥) بالإضافة إلى تفاقم السياسات التجارية الحمائية^(٦)، وقد استمر نمو حجم التجارة العالمية في أوائل عام ٢٠٢٥ مدفوعاً بتسارع عمليات الاستيراد والتخزين الاحترازي للسلع - والتي بدأت في أواخر عام ٢٠٢٤ - تحسباً للتغيرات المتوقعة في السياسات التجارية للاقتصادات الكبرى، وفيما يخص تجارة الخدمات، فقد استقر معدل نموها مع تعافي النشاط السياحي ليقترّب من مستويات ما قبل الجائحة.

وبالتزامن مع استقرار النمو الاقتصادي، تراجعت معدلات التضخم لتقترب من مستهدفات البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وبذلك انخفض معدل التضخم العام العالمي إلى ٥.٦٪ في عام ٢٠٢٤ من ٦.٦٪ في عام ٢٠٢٣، نتيجة استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية^(٧) انعكاساً لتحسن ظروف العرض على الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى التأثير المتأخر للسياسات النقدية التقييدية، إلا أن معدل التضخم العام العالمي لا يزال مرتفعاً مقارنةً بمستويات ما قبل الجائحة، متأثراً في الأساس باستمرار تضخم الخدمات عند مستويات مرتفعة. وبالرغم من ذلك، بدأ العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة في خفض أسعار الفائدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، بينما تباين موقف السياسات النقدية لدى اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ما بين خفض وتثبيت لأسعار الفائدة حتى يتضح تأثير السياسات التجارية الحمائية على النمو والتضخم وحالة عدم اليقين التي قد تؤثر على ثقة المستثمرين.

معدلات نمو حجم التجارة العالمية وإيرادات قناة السويس (مليار دولار - %)



معدلات التضخم السنوية للسلع الأساسية (%)



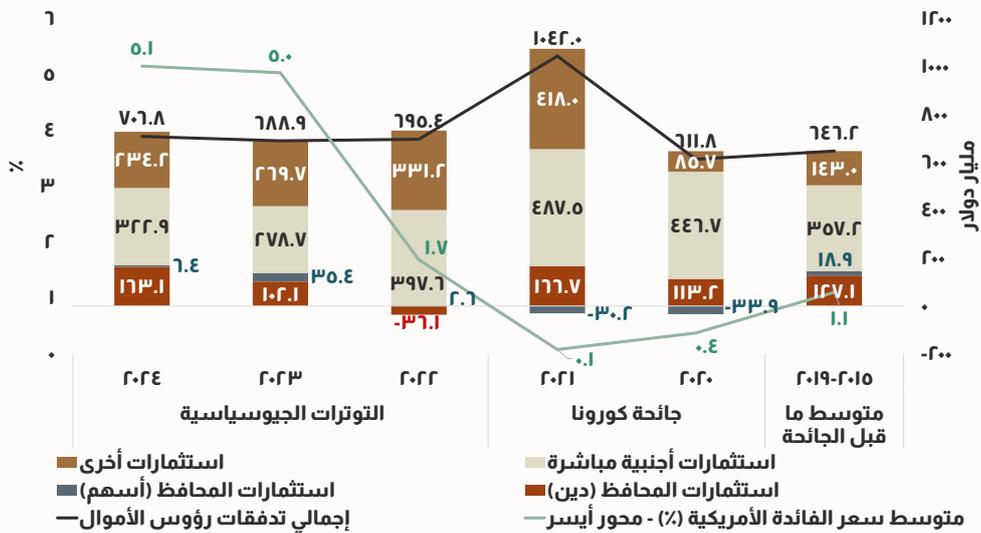
٥ تأثرت حركة الملاحة المارة بمسار البحر الأحمر عبر قناة السويس ومضيق باب المندب - وهو المسار الذي يمر به حوالي ثلث الحاويات العالمية - بشكل ملحوظ منذ اندلاع التوترات الجيوسياسية الإقليمية، حيث تم تحويل اتجاه الملاحة من قناة السويس إلى مسار رأس الرجاء الصالح مما أدى إلى ارتفاع تكاليف ومدد الشحن.

٦ بلغ عدد السياسات التجارية التقييدية الجديدة التي تم تنفيذها عالمياً في عام ٢٠٢٤ معدلاً أعلى بخمس مرات من متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وهو ما يقارب المستوى القياسي الذي تم تسجيله في عام ٢٠٢٣، مع تركيز السياسات التجارية التقييدية في الدول المنحازة للصين أو الولايات المتحدة، في حين شهدت الدول غير المنحازة زيادة عدد السياسات التقييدية بمقدار الضعف فقط. وقد أعلنت الولايات المتحدة منذ فبراير ٢٠٢٥ عن موجات متعددة من الرسوم الجمركية ضد شركائها التجاريين، والذي ترتب عليه إعلان بعض الشركاء عن تدابير مضادة، إلى أن طبقت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على نطاق شبه عالمي في ٢ أبريل، مما أدى إلى انخفاضات تاريخية في مؤشرات الأسهم الرئيسية وارتفاعات حادة في عائدات السندات، تلاه انتعاش جزئي بعد التوقف المؤقت والإعلان عن إعفاءات إضافية في ٩ أبريل، وقد أدى هذا التصعيد في حدة السياسات الحمائية إلى انتشار حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والاقتصادية التي يمكن اتباعها في السنوات المقبلة، والتأثير النهائي لتلك السياسات على الأوضاع الاقتصادية والمالية.

٧ انخفضت أسعار السلع الأساسية - باستثناء الذهب - بمعدل ٣٪ خلال عام ٢٠٢٤، مدفوعة بانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، بينما ارتفعت بمعدل ٢.٨٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مدفوعة بارتفاع أسعار المجموعات الرئيسية للسلع فيما عدا أسعار الغذاء والمواد الخام الزراعية. والجدير بالذكر أن أسعار المعادن الثمينة ارتفعت بمعدل ٢.٤٪ خلال عام ٢٠٢٤، كما استمرت في الارتفاع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بمعدل ٣.٦٪ في ظل ارتفاع مستويات عدم اليقين.

وقد نتج عن ذلك استمرار فروق أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة بين اقتصادات الأسواق الناشئة وكبرى الاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى الاستقرار النسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة في عام ٢٠٢٤، مع ارتفاع صافي استثمارات المحافظ في أدوات الدين لتسجل تدفقات للداخل بقيمة ١٦٣,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ مقابل ١٠٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وكذلك ارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتسجل تدفقات للداخل بقيمة ٣٢٢,٩ مليار دولار مقابل ٢٧٨,٧ مليار دولار. وعلى الجانب الآخر، انخفض صافي استثمارات المحافظ في الأسهم لتسجل تدفقات للداخل بقيمة ٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ مقابل ٣٥,٤ مليار دولار، كما انخفض صافي الاستثمارات الأخرى لتسجل تدفقات للداخل بقيمة ٢٣٤,٢ مليار دولار مقابل ٢٦٩,٧ مليار دولار. وبذلك ارتفع إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الأسواق الناشئة بشكل طفيف لتسجل تدفقات للداخل بقيمة ٧٠٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤ مقابل ٦٨٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.

إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الأسواق الناشئة - باستثناء الصين - وتوزيعها حسب نوع الاستثمار مقابل متوسط سعر الفائدة الأمريكية (مليار دولار - %)



وبالتزامن مع استقرار نمو الاقتصاد العالمي وتعافي نمو التجارة العالمية للسلع خلال عام ٢٠٢٤، ارتفعت الصادرات المصرية غير البترولية لتبلغ ٢٩,٣ مليار دولار - وهو ما يقارب ضعف متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ - مدفوعة باستمرار تحسن الصادرات تامة الصنع، والذي تزامن مع ارتفاع الواردات غير البترولية - من المواد الخام والسلع الوسيطة بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية - خلال العام في ظل توافر السيولة من العملة الأجنبية، لتسجل الميزان التجاري غير البترولي عجزاً مقداره ٣٧,٢ مليار دولار مقابل ٢٩,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣. هذا بالإضافة إلى تسجيل الميزان التجاري البترولي عجزاً قيمته ١١,٢ مليار دولار مقابل ٤,٥ مليار دولار، نتيجة تراجع الصادرات البترولية وارتفاع الواردات البترولية - في ظل تراجع إنتاج البترول والغاز الطبيعي^(٨) - وبذلك ارتفع عجز الميزان التجاري لتسجل ٤٨,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٣٤,٣ مليار دولار خلال العام السابق.

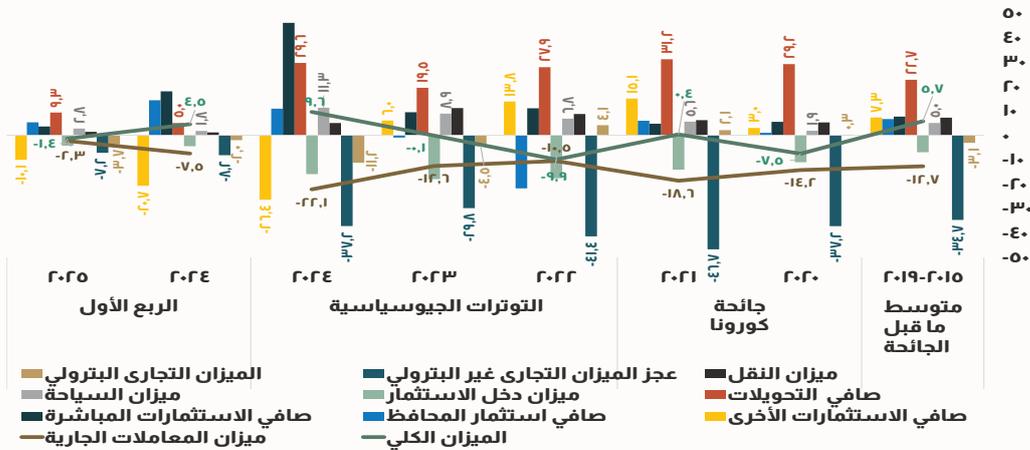
كذلك سجلت الإيرادات السياحية أعلى مستوى لها تاريخياً لتصل إلى ١٥,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤^(٩)، بينما تراجعت إيرادات قناة السويس إلى ٣,٦ مليار دولار في ظل استمرار التوترات في البحر الأحمر^(١٠)، لتراجع الفائض في الميزان الخدمي إلى ١٢,٥ مليار دولار من ٢٠,٢ مليار دولار خلال العام السابق، كما ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتسجل ٢٩,٦ مليار دولار، وانخفض عجز ميزان دخل الاستثمار. وبذلك، سجل الميزان الجاري المصري عجزاً خلال عام ٢٠٢٤ مقداره ٢٢,١ مليار دولار مقابل ١٢,٦ مليار دولار خلال العام السابق (وهو ما يمثل ٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقابل ٣,٢% على التوالي). بينما شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٥ تحسناً في العجز لتسجل ٢,٣ مليار دولار مقابل ٧,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وذلك مع استمرار تحسن الصادرات غير البترولية، ونمو الإيرادات السياحية، بالإضافة إلى ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج.

٨ تراجع إجمالي الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٢٤ بمعدل ١١,٩٪، طبقاً لبيانات النشرة الشهرية المعلوماتية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٩ ارتفعت الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٢٤ بمعدل ٨,٩٪ نتيجة ارتفاع عدد السائحين بمعدل ٥,٩٪، لتُصنف مصر في المركز الثالث ضمن أفضل ١٠ وجهات سياحية للسفر في أفريقيا خلال عام ٢٠٢٥، كذلك رُفِع مستوى إرشادات السفر إليها إلى "المستوى الثاني".

١٠ تراجع إجمالي صافي الحمولة وعدد الناقلات العابرة خلال القناة بمعدلات ٦,٥٪ و-٥٪ على التوالي.

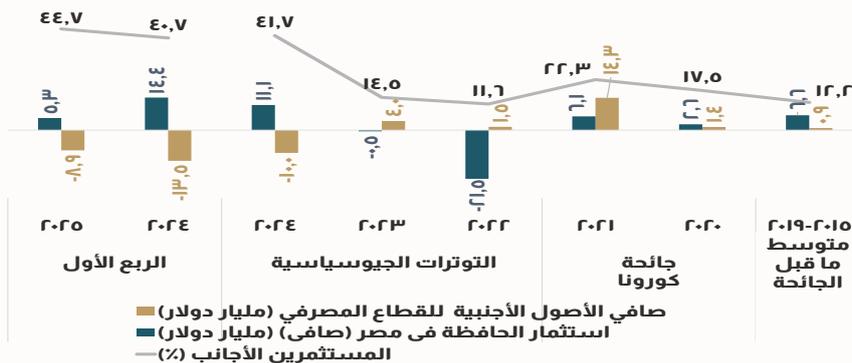
أهم مكونات ميزان المدفوعات المصري (مليار دولار)



ومقابل ذلك، شهد عام ٢٠٢٤ تحسناً ملحوظاً في الميزان المالي مدفوعاً في الأساس بارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والذي سجل تدفقات للداخل بقيمة ٤٦,٦ مليار دولار مقابل ٩,٨ مليار دولار خلال العام السابق^(١١)، وارتفاع صافي استثمارات المحافظ في مصر لسجل تدفقات للداخل بقيمة ١١,١ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٠,٥ مليار دولار، تزامناً مع ارتفاع الفروق بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية منذ مارس ٢٠٢٤ وتحسن التصنيف والنظرة المستقبلية للاقتصاد المصري إلى إيجابية من قبل الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني، لترتفع حصة المستثمرين الأجانب في أرصدة أذون الخزانة بالعملة المحلية من ١٤,٥% في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٤١,٧% في ديسمبر ٢٠٢٤، بينما سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للخارج بقيمة ٢٦,٤ مليار دولار^(١٢) مقابل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٦ مليار دولار.

بالتالي، سجل الميزان الكلي فائض بقيمة ٩,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل عجز بقيمة ٠,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ —بينما سجل الميزان الكلي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ عجز قيمته ١,٤ مليار دولار مقابل فائض بقيمة ٤,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٤٧,١ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٤ من ٣٥,٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٣، ثم ارتفع بشكل طفيف إلى ٤٧,٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥، وبذلك يظل في النطاق الكافي نسبةً إلى الالتزامات قصيرة الأجل من العملة الأجنبية، ليغطي صافي الاحتياطيات الدولية ١٥٩% من الدين الخارجي قصير الأجل في مارس ٢٠٢٥، كما يغطي عدد ٦,٦ أشهر^(١٣) من الواردات السلعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى ذلك، انخفضت قيمة العملة المحلية أمام الدولار بمعدل ٣٩,٢% في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ على أساس سنوي، بالتزامن مع تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية تقييدية من خلال رفع سعر الفائدة بواقع ٨٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٤.

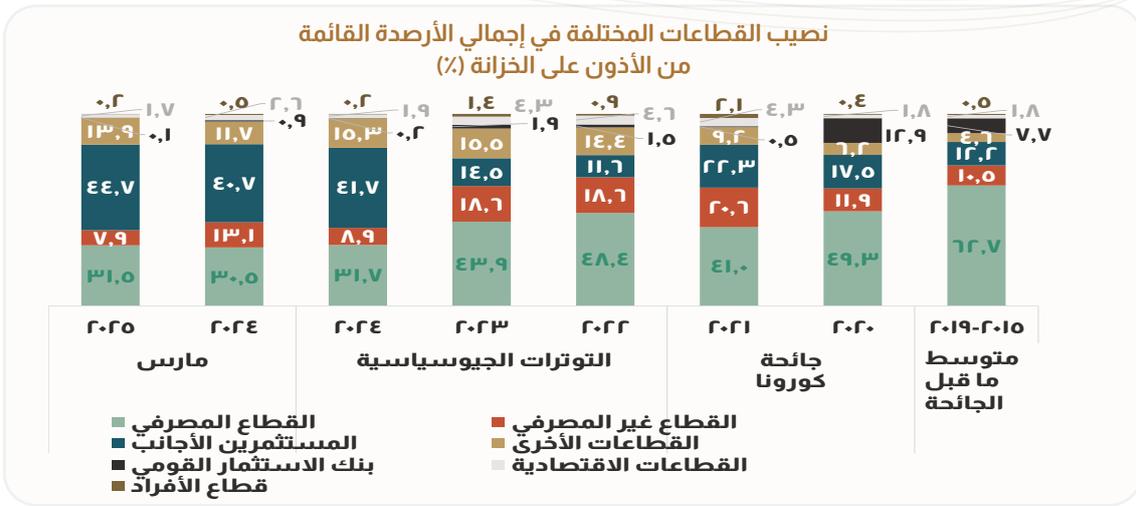
تدفقات صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي وصافي تدفقات استثمارات المحافظ ونصيب المستثمرين الأجانب في سوق أذون الخزانة المحلية (مليار دولار -%)



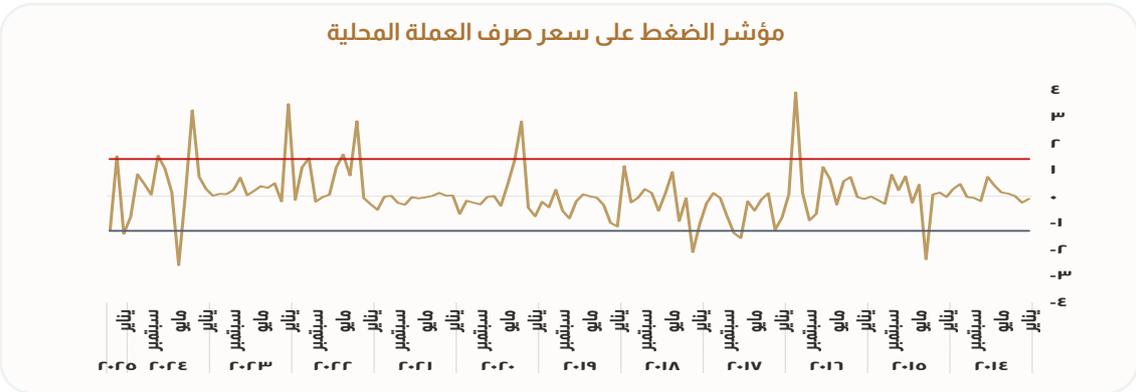
١١ تركزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل خلال عام ٢٠٢٤ في القطاع الإنشائي بنسبة ٦٣% (منها ٣٥ مليار دولار متمثلة في صفقة رأس الحكمة)، يليه القطاع البترولي بنسبة ١٠,٤%، والقطاع الصناعي بنسبة ٦,٩%، بينما تركزت الاستثمارات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ في القطاع البترولي بنسبة ٢٩,٤%، يليه القطاع الصناعي بنسبة ١٥,٢% والقطاع العقاري بنسبة ١٢,٨%.

١٢ مدفوعة بتسجيل صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي تدفقات للخارج بقيمة ١٩,٩ مليار دولار مع سداد أقساط القروض المتوسطة وطويلة الأجل بقيمة ٧,٩ مليار دولار وسداد تسهيلات موردين متوسطة وطويلة الأجل بقيمة ٤,١ مليار دولار.

١٣ تم حساب عدد شهور الواردات السلعية خلال الربع الأول يناير/مارس من عام ٢٠٢٥ بالقسمة على الواردات السلعية أحر أربع أرباع لعدم اكتمال العام الميلادي.



ومع ارتفاع نصيب المستثمرين الأجانب في سوق اذون الخزانة المحلية، تراجعت مساهمة القطاع المصرفي، حيث انخفضت حصته من ٤٣,٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى نحو ٣٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥، مع انخفاض مساهمات القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي غير المصرفي، وذلك مع دخول مستثمرين محليين جدد. مما يشير إلى استمرار تنويع قاعدة المستثمرين المحليين في أرصدة اذون الخزانة المحلية، وهو ما يعزز قدرة الحكومة على تدبير احتياجاتها التمويلية محلياً. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع متوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية إلى ٧١,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٤ من ٦٧,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣، لترتفع إلى ٧٣,٧٪ في مارس ٢٠٢٥، وكذلك ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية إلى ٨٨,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٤ من ٨٤٪ في العام المالي ٢٠٢٣ ولتستمر في الارتفاع إلى ٩٠,٧٪ في مارس ٢٠٢٥، مع استقرار نسبة ودائع القطاع العائلي بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة الأجنبية حول ٥٨٪.



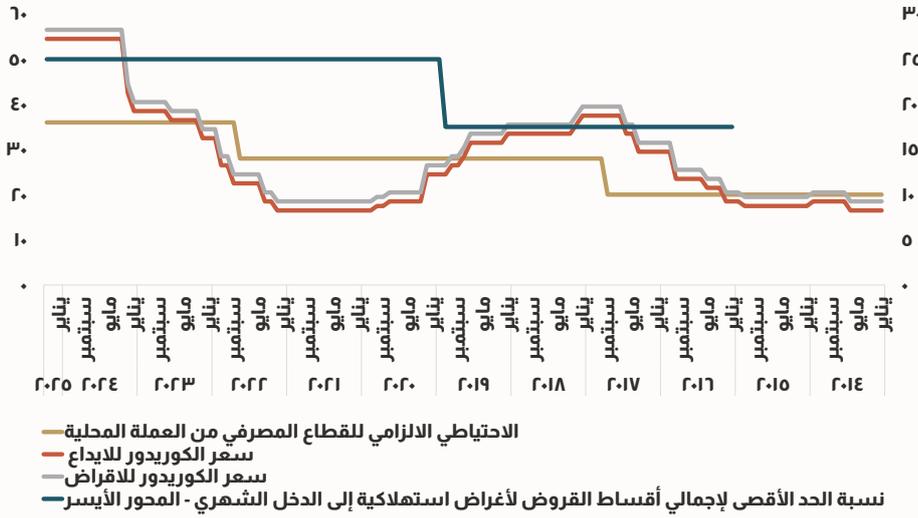
هذا ويسلط تواتر الصدمات العالمية والإقليمية - وما ينتج عنها من تأثير مباشر على حالة عدم اليقين في الأسواق المالية وانعكاس تدفقات استثمارات المحافظ - الضوء على المخاطر النظامية التي قد تنتج عن التقلبات في رؤوس الأموال الأجنبية والتي قد تهدد الاستقرار المالي، وكذلك المقومات الاقتصادية والمالية التي قد تساعد في احتواء تلك المخاطر، بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية التي يمكن اتخاذها لخفض احتمالية تكون هذه المخاطر. وعليه فإن الاقتصاد المصري قد نجح منذ مارس ٢٠٢٤ في الحد من تأثير تصاعد التوترات الجيوسياسية على التقلبات في رؤوس الأموال الأجنبية من خلال زيادة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل - والتي تدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام - وتعزيز مصادر العملة الأجنبية من خلال زيادة الصادرات غير البترولية والإيرادات السياحية، وتعافي تحويلات العاملين بالخارج بعد القضاء على السوق الموازية، بالإضافة إلى رفع مستوى صافي رصيد الاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية، وهو ما حد من التذبذب في سعر الصرف. كذلك، ساهم استمرار السياسة النقدية التقييدية - في ظل تحسن التصنيف الائتماني - في استمرار ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في سوق الدين المحلي، وهو ما انعكس في تجاوز الطلب خمسة أضعاف حجم الإصدار للسندات الدولية التي تم طرحها في نهاية يناير ٢٠٢٥ بقيمة مليار دولار.

ثانياً: بيئة الائتمان المحلي^(١٤)

اتجاه السياسات الاقتصادية والاحترازية الكلية

استمرت السياسة النقدية في اتجاهها التقييدي، وذلك من خلال رفع البنك المركزي لأسعار الفائدة بواقع ١٩٠ نقطة أساس منذ مارس ٢٠٢٢ وعلى مدار حوالي عامين حتى مارس ٢٠٢٤. ثم تم تثبيت أسعار الفائدة عند أعلى مستوى لها (٢٨,٢٥) لسعر الكوريدور للإقراض) لمدة عام تقريباً قبل أن يبدأ البنك المركزي في مرحلة التيسير النقدي، بعد تراجع معدل التضخم تدريجياً، من خلال خفض أسعار الفائدة بمقدار ٢٢٥ نقطة أساس في إبريل ٢٠٢٥، بينما استمرت نسبة الاحتياطي الإلزامي بالعملة المحلية لدى البنك المركزي عند ١٨٪. كذلك استمرت السياسة المالية في تعظيم إيراداتها حيث سجلت الإيرادات الضريبية نمو بمعدل ٣٧,٨٪ في الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى مارس ٢٠٢٥، كما حققت الموازنة فائض أولي^(١٥) بنسبة ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأسمي مقابل ١,٧٪ في نفس الفترة من العام المالي السابق. على الجانب الآخر، أبقى السياسة الاحترازية على الحد الأقصى لنسبة إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية عند ٥٠٪ من مجموع الدخل الشهري متضمنة أقساط القروض العقارية عند نسبة ٤٠٪ من مجموع الدخل الشهري.

أدوات السياسات الاقتصادية والاحترازية الكلية (٪)



١٤ بيانات تطورات بيئة الائتمان مصدرها البنك المركزي، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. هذا وقد تم التحويل وفقاً للموقف في مارس من كل عام، كما يتم تحديد أثر تغيرات سعر الصرف على كل معدلات النمو فيما يخص الائتمان المحلي من خلال استخدام سعر صرف ثابت.

١٥ تم حساب نسبة الميزان الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد تأثير صفقة رأس الحكمة على الإيرادات العامة، وفقاً للتقرير الشهري—الصادر من وزارة المالية— في مايو ٢٠٢٥.

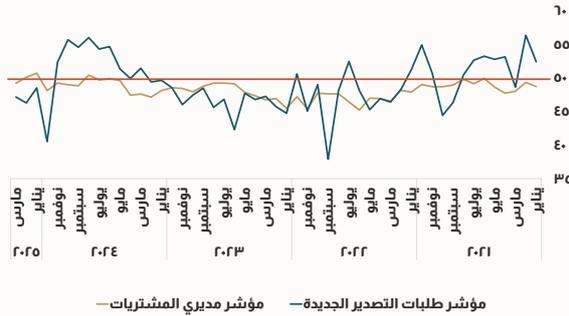
« بيئة الائتمان الخاص - قطاع الأعمال

شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي— بتكلفة عوامل الإنتاج— تحسناً خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٥/٢٠٢٤ حيث سجل ٤,٢٪ مقابل ٢,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، و يرجع هذا التحسن إلى انعكاس أداء قطاع الصناعات التحويلية إلى النمو - والذي بدأ منذ الربع الرابع من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بعد انكماشه منذ الربع الثاني من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. وقد جاء نمو الصناعات التحويلية مدفوعاً بنمو صناعة السيارات وصناعة الملابس الجاهزة بمعدلات نمو ٨٤,١٪ و ٥٩,٦٪ على التوالي، الأمر الذي ساهم في ارتفاع صادرات تلك الصناعات بمعدل ٢١,٥٪ و ٤٢٪ على التوالي مقابل انخفاضها بمعدلات ١,١٪ و ١٥,٨٪ خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، وذلك في ظل ارتفاع نمو واردات السلع الوسيطة والاستثمارية بمعدلات ٢٧,٤٪ و ١٥,١٪ على التوالي مقابل ٤,٥٪ و ٠,٧٪، وتباطؤ نمو أسعار المنتجين الخاص بالصناعات التحويلية والذي سجل ٢٨,٣٪ مقابل ٤٣٪.

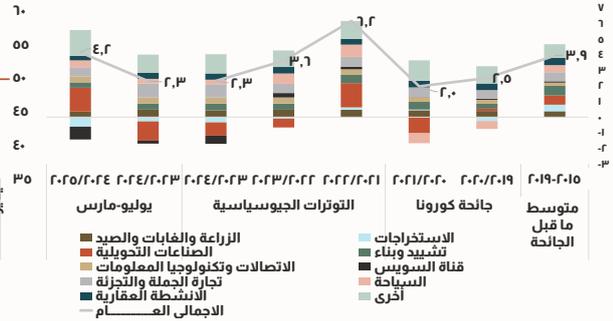
كذلك ارتفعت الاستثمارات الخاصة خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمعدل ٧٧,٤٪ مقابل ١,١٪ خلال فترة المقارنة، كما ارتفع مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية^(١) لشركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وفيما يتعلق بمؤشرات أداء الأعمال، استمر مؤشر مديري المشتريات على مسار تعافى بشكل تدريجي ليسجل ٥٠,٧ نقطة في بداية الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مما يعكس انتعاش القطاع الخاص غير النفطي، كما استمر المؤشر الفرعي الخاص بطلبات التصدير الجديدة على مساره الصعودي منذ يوليو ٢٠٢٣ وحتى أكتوبر ٢٠٢٤، بينما بات يتراجع منذ نوفمبر ٢٠٢٤ على صعيد ارتفاع مستويات عدم اليقين نتيجة تصاعد توترات الحرب التجارية.

كما ساهم التحسن الملحوظ في بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى كتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين والوساطة المالية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من ذلك، سجل كلا من قطاع قناة السويس وقطاع الاستخراجات مساهمات سلبية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة إعادة توجيه الملاحة المارة بالبحر الأحمر وتراجع إنتاج الغاز الطبيعي—على الرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل الموجهة إلى القطاع البترولي بمعدل ١٢,٧٪ مقابل ٤,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

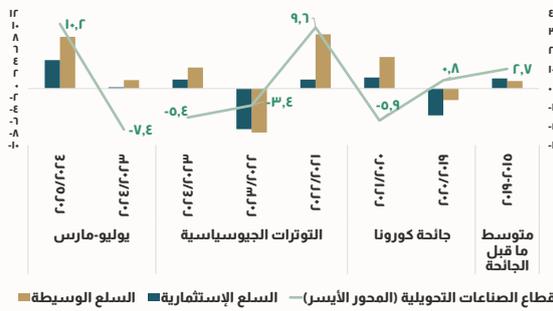
مؤشر مديري المشتريات والمؤشر الفرعي الخاص بطلبات التصدير الجديدة



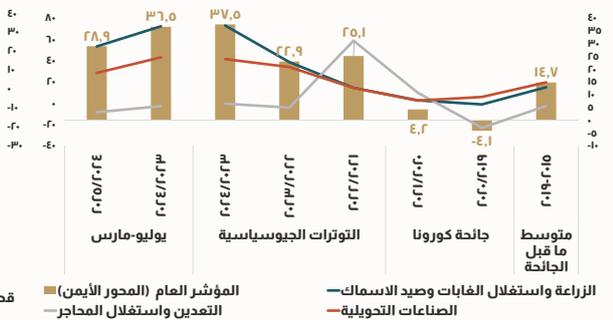
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ومساهمات قطاعاته (%)



معدلات نمو واردات السلع الاستثمارية والوسيطه ومعدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعات التحويلية (%)



معدلات التضخم السنوية وفقاً لأسعار المنتجين للمؤشر العام وبعض المؤشرات الفرعية (%)



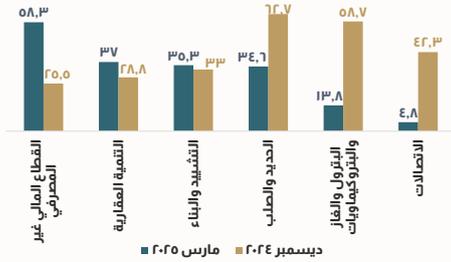
١٦ وفقاً لنتائج الاستبيان الخاص بمؤشر بارومتر الأعمال الصادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، والذي سجل ٥٨,٣ نقطة متخطياً المستوى المحايد (٥٠) خلال الفترة من يوليو-مارس ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقابل ٤٦,٥ خلال فترة المقارنة.

تحليل محافظة أهم القطاعات الاقتصادية المُموّلة من القطاع المصرفي على مستوى أكبر مائة عميل مقترض

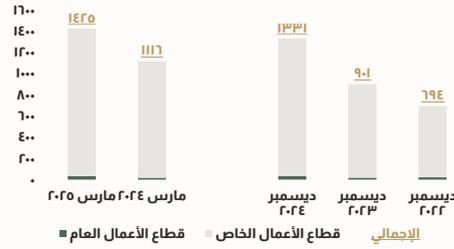
يتمتع الاقتصاد المصري بقاعدة متنوعة من الأنشطة والتي تشمل الصناعات التحويلية، والخدمات، والأنشطة الاستخراجية، إلى جانب أنشطة التشييد والبناء، وهو ما يعزز قدرته على امتصاص الصدمات المختلفة المحلية والعالمية. ويمتد أثر هذا التنوع ليشمل توسيع قاعدة الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يعزز تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ويلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في تمويل هذه القطاعات، مما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تحليل أداء القطاعات الاقتصادية كأداة أساسية لتحديد فرص النمو مع متابعة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها تلك القطاعات وبالتالي الائتمان الممنوح لها. ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

وقد بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية القائمة لأكثر مائة عميل مقترض من قطاعي الأعمال العام والخاص نحو ١,٣ تريليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو سنوي ٤٧,٧٪ مقابل ٢٩,٨٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، واستمرت تلك الأرصدة في الارتفاع لئبلغ ١,٤ تريليون جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٥ بمعدل نمو ٢٧,٧٪ مقابل ٤١,٨٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤. وتستحوذ ستة قطاعات رئيسية على نصيب ٧٤٪ من إجمالي أرصدة التسهيلات في مارس ٢٠٢٥، وبنسبة مساهمة ٧٥,٤٪ في معدل نمو محافظة أكبر مائة عميل مقترض.

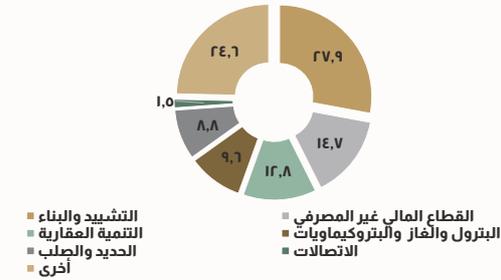
معدل النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية القائمة لأهم القطاعات (%)



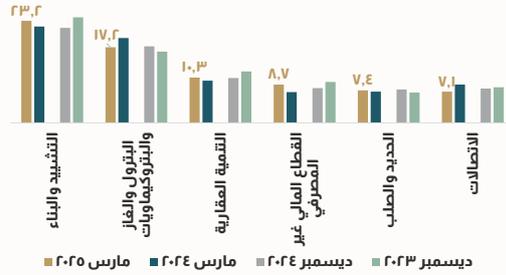
إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية القائمة لأكثر ١٠٠ عميل (مليار جنيه)



مساهمة القطاعات في معدل نمو محافظة أكبر ١٠٠ عميل مقترض في مارس ٢٠٢٥ (%)



نصيب أهم القطاعات من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية القائمة لأكثر ١٠٠ عميل (%)





قطاع التشييد والبناء

٠١

يستحوذ قطاع التشييد والبناء على النصيب الأكبر من أرصدة التسهيلات الائتمانية القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض بنسبة ٢٣,٢٪ في نهاية مارس ٢٠٢٥، وبمعدل نمو ٣٥,٣٪ مقابل ٣٧,٤٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤، كما يُعد من أكبر القطاعات مساهمة في معدل نمو المحفظة بنسبة ٢٧,٩٪.

شهد قطاع التشييد والبناء نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالتوسع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية، بما في ذلك تطوير الموانئ، وشبكات السكك الحديدية، والطرق. كما نجح القطاع في جذب استثمارات محلية وأجنبية، لا سيما في مجالات الطاقة، والموانئ، والمشروعات السيادية الكبرى، ويُعد مشروع تنمية وتطوير مدينة رأس الحكمة أبرز هذه الاستثمارات، إذ يمثل أكبر اتفاقية استثمار أجنبي مباشر في القطاع، بإجمالي استثمارات بلغت نحو ٣٥ مليار دولار.

واستمر قطاع التشييد والبناء في تحقيق معدلات نمو موجبة بالرغم من التحديات التي يواجهها، وعلى رأسها الارتفاع الملحوظ في أسعار مواد البناء، حيث استمرت أسعار حديد التسليح عند مستويات مرتفعة، كما سجلت أسعار الأسمنت زيادة بنحو ٤٥٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. كما تأثر القطاع أيضاً بارتفاع أسعار الفائدة على الإفراض وتراجع قيمة العملة المحلية، مما أدى لزيادة الضغط على الشركات العاملة بالقطاع، وعلى الرغم من هذه التحديات، حقق القطاع معدل نمو ٤,٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٥٪ خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق، ويعد القطاع من أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي، حيث تجاوزت مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة الـ ٨٪ خلال نفس الفترة.

ومن المتوقع استمرار نمو هذا القطاع الحيوي في ظل جهود الدولة المستمرة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية للنقل من توسعة الموانئ وإنشاء محطات جديدة للاحويات على السواحل الشمالية والشرقية، بهدف تعزيز دور مصر كمركز إقليمي لإعادة الشحن، فضلاً عن مشروعات إنشاء واستكمال خطوط مترو الأنفاق والقطارات عالية السرعة، وعلى مستوى مشروعات الإسكان، تم إطلاق مشروعاً عقارياً جديداً في المدن الحديثة بشرق وغرب القاهرة، كما تم إطلاق مبادرة «سكن مصر» والتي تهدف إلى توفير وحدات سكنية ميسرة للمواطنين، وتوسيع نطاق المدن الجديدة، مما يسهم في تحقيق تنمية عمرانية متوازنة. هذا بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع، خاصة في ظل توجه الدولة نحو تعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع نطاق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات^(١٧).

وبواصل القطاع المصرفي أداء دوره الداعم لقطاع التشييد والبناء، حيث من المقرر أن يتم تقديم تمويل للهيئة القومية للأنفاق، من أجل استكمال الأعمال المدنية الخاصة بمشروع تأهيل ترام الرمل بمحافظة الإسكندرية، والذي يعد تمويلاً مكملاً لحزمة تمويل خارجي. فضلاً عن تمويل عديد من المشروعات الأخرى في مجالات البنية التحتية والقطاع السكني وغير السكني. هذا بالإضافة إلى دعم صناعة مواد البناء، باعتبارها أحد المكونات الرئيسية التي يعتمد عليها قطاع التشييد والبناء في تنفيذ مشروعاته المختلفة، من خلال شمولها في مبادرة دعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية بسعر عائد منخفض.

١٧ شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٥ توقيع عدد من الاتفاقيات والشراكات في قطاع التشييد والبناء، من بينها اتفاق شراكة بين شركتي مبادر وإعمار مصر لتطوير مشروع سكني متكامل في شرق القاهرة، بالإضافة إلى إعلان شركة Saudi Egyptian Developers عن خطط لإنشاء مجتمع سكني متعدد الاستخدامات.



قطاع البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات

٠٢

يستحوذ القطاع على ١٧,٢٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٥، وبمعدل نمو ١٣,٨٪ مقابل ٣٧,٥٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤، كما أسهم التمويل الممنوح للقطاع في معدل نمو المحفظة بنسبة ٩,٦٪.

- يسهم قطاع البترول والغاز الطبيعي في تغذية العديد من الصناعات التحويلية، حيث يُستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة أو كمدخل إنتاج في صناعات حيوية مثل الأسمدة، والأسمدة، والحديد والصلب. هذا بالإضافة إلى قطاع الكهرباء والذي يعد أكبر مستهلك للغاز الطبيعي. كما يُستخدم البترول ومشتقاته في عدد من العمليات الصناعية، سواء كوقود أو كمادة خام في بعض الصناعات الكيماوية.
- واستمر قطاع البترول والغاز الطبيعي في مواجهة بعض التحديات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤. فقد أدى استمرار نمو الطلب المحلي مقابل تراجع الإنتاج إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب، وهو ما استوجب الاعتماد على الاستيراد لتغطية هذا العجز. حيث سجل حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي تراجعاً بنسبة ١٩,٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، لتتسع الفجوة بين حجم الإنتاج والاستهلاك المحلي من الغاز بنسبة ١٦٦٪ خلال فترة المقارنة، وهو ما انعكس في شكل تذبذب في إمدادات الغاز إلى القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. كما شهدت الصادرات من الغاز الطبيعي تراجعاً بنحو ٩,١٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنةً بنفس الفترة من العام المالي السابق^(٨)، خاصةً في ظل تراجع الأسعار العالمية من الغاز المسال بنحو ٢,٩٪ خلال فترة المقارنة.
- كما بلغ متوسط إنتاج المنتجات البترولية نحو ٥٠ ألف برميل / يوم خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وهو ما يمثل تراجعاً طفيفاً بنسبة ٠,٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. ويغطي الإنتاج المحلي من المنتجات البترولية نحو ٦٣٪ من الطلب المحلي، مقارنة بنحو ٦٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية بنسبة ٥,٤٪ خلال فترة المقارنة، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي^(٩). وبذلك ارتفع العجز في الميزان السلعي للمنتجات البترولية بنحو ٤,٨٪ خلال نفس الفترة.
- في المقابل، تواصل الدولة المصرية تكثيف جهودها لتجاوز التحديات التي تواجه القطاع، من خلال استقدام وحدات التغويز العائمة، والتي أسهمت في رفع القدرة اليومية للتغويز من ١٠٠٠ إلى ٢٢٥٠ مليون قدم مكعب، وقد ساعد ذلك في تعزيز مرونة واستمرارية إمدادات الغاز لمختلف القطاعات، ورفع قدرة الدولة على التعامل الفعال مع الانقطاعات الطارئة، وقد انعكس هذا الجهد في نجاح الدولة في تجنب انقطاعات الكهرباء خلال العام الحالي، بالإضافة إلى استئناف ضخ الغاز إلى المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة لتعمل بكامل طاقتها التشغيلية.
- كما تسعى الحكومة المصرية إلى تحفيز الشركات الأجنبية على زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، من خلال تقديم حوافز جديدة، تشمل السماح بتصدير نسبة محددة من الإنتاج الجديد، بما يتيح استخدام العائدات في سداد المستحقات المطلوبة، إلى جانب رفع سعر حصة هذه الشركات من الإنتاج الجديد. كما تؤكد الحكومة التزامها باستدامة سداد مستحقات الشركاء الأجانب، بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج وتشجيع الاستكشافات الجديدة. وتأتي هذه الجهود في إطار دعم قطاع استخراج البترول والغاز الطبيعي، والذي شهد تراجعاً في الناتج خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنسبة ٨٪ و ١٩,٦٪ على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام المالي السابق.
- وفيما يتعلق بصناعة البتروكيماويات، فقد تأثرت نتيجة تراجع إنتاج الغاز الطبيعي، باعتباره أحد المدخلات الأساسية في عمليات الإنتاج. وعلى الجانب الآخر، تواصل الحكومة المصرية جهودها في دعم وتطوير هذا القطاع الحيوي، من خلال المضي قدماً في تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى الهادفة إلى تعظيم القيمة المضافة وتعزيز الاكتفاء الذاتي من المنتجات البتروكيماوية. ويُعد مجمع البحر المتوسط للبتروكيماويات بمدينة العلمين الجديدة من أبرز هذه المشروعات، لكونه يتمتع بإمكانات كبيرة تؤهله لإحداث أثر اقتصادي ملموس على المستويين المحلي والإقليمي، من خلال رفع مستويات الإنتاج والتوسع في تصدير المنتجات البتروكيماوية. كما يندرج عدد من المنتجات البتروكيماوية ضمن قائمة القطاعات الصناعية ذات الأولوية التي تستفيد من مبادرة التمويل بسعر عائد منخفض، التي أطلقتها الحكومة المصرية بداية عام ٢٠٢٥، في إطار دعمها المستمر للصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

١٨ توقفت الدولة المصرية عن تصدير الغاز المسال خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد من الغاز سواء في الاستخدامات الاستهلاكية أو الصناعية.

١٩ سجلت الفجوة بين إنتاج واستهلاك المنتجات البترولية نحو ٢٩٨ ألف برميل/يوم في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وذلك مقابل ٢٥٦ ألف برميل/يوم مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.



قطاع التنمية العقارية

٠٣

يستحوذ القطاع على ١٠,٣٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٥، بمعدل نمو ٣٧٪ مقابل ٦٠,٢٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤، كما أسهم التمويل الممنوح للقطاع في معدل نمو المحفظة بنسبة ١٢,٨٪.

- يعد قطاع الأنشطة العقارية من أبرز القطاعات الاقتصادية في مصر، لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي، حيث أسهم بنسبة ٦,٨٪ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وذلك على الرغم من التباطؤ النسبي في معدل نموه الذي بلغ ٢,٦٪ مقارنة بـ ٣,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وتنبع أهمية القطاع من ارتباطه الوثيق بعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها قطاع التشييد والبناء، وصناعات مواد البناء، فضلاً عن ارتباطه بالقطاع المالي غير المصرفي من خلال نشاط التمويل العقاري.
- يرجع التباطؤ النسبي في نمو قطاع الأنشطة العقارية إلى استمرار مستويات الفائدة المرتفعة وزيادة تكاليف مواد البناء، وهو ما انعكس على الأعباء التمويلية للشركات. كما ساهمت الضغوط التضخمية في تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، الأمر الذي انعكس على وتيرة الطلب المحلي على العقارات. وفي الوقت نفسه، اتجه بعض الأفراد إلى الاستفادة من البدائل الادخارية المتاحة، مثل الودائع المصرفية وشهادات الادخار ذات العائد المرتفع^(٢)، مما قلل من جاذبية القطاع العقاري كأحد البدائل الاستثمارية مقارنة بما كان عليه الوضع خلال العام المالي السابق.
- في المقابل، تبنّت الشركات العقارية مجموعة من السياسات التسويقية الفعالة للوصول إلى شرائح متنوعة من العملاء وتحفيزهم على الاستثمار في السوق العقاري، كما تسارعت وتيرة الاستثمار في المشروعات الفندقية، والتي أصبحت خياراً مفضلاً لدى العديد من المطورين العقاريين، نظراً لعوائدها المرتفعة مقارنة بالمشروعات السكنية التقليدية، وذلك في ظل تزايد الطلب على الوحدات الفندقية من المصريين والأجانب على حد سواء، فضلاً عن اتساق هذا التوجه مع استراتيجية الدولة الرامية إلى مضاعفة الطاقة الفندقية خلال السنوات المقبلة. كما واصلت الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات داعمة للقطاع، من أهمها التوسع في طرح الأراضي للمطورين وتقديم تسهيلات تمويلية^(٣). وفي هذا الإطار، شكّل مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة نقطة انطلاق قوية لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب على التوسع في تنفيذ مشروعات جديدة بمنطقة الساحل الشمالي، فضلاً عن تنامي الطلب على العقارات الفاخرة والمجمعات العمرانية المتكاملة، وهو ما يسهم في تعزيز زخم السوق العقاري.
- وعلى صعيد التوسع الخارجي، بدأت عدة شركات كبرى في الانخراط في الأسواق الإقليمية، في خطوة تؤدي إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي. كما أطلقت الحكومة المرحلة الأولى من مبادرة «بيتك في مصر» لتسويق الوحدات السكنية للمصريين في الخارج، ضمن جهودها لتصدير العقار المصري، وتعزيز التواجد في السوق العقاري العالمي. وقد ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع العقاري بنسبة ١٨١٪ في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ليسجل ٨٥٢ مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.



القطاع المالي غير المصرفي

٠٤

يستحوذ القطاع على ٨,٧٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٥، بمعدل نمو ٥٨,٣٪ مقارنة بنهاية مارس ٢٠٢٤، كما أسهم التمويل الممنوح للقطاع في معدل نمو المحفظة بنسبة ١٤,٧٪.

- يعد نشاط التأجير التمويلي من أهم الأنشطة غير المصرفية، حيث يسهم في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم التمويلات اللازمة سواء للأفراد أو الشركات. وتستحوذ الشركات العاملة بهذا النشاط على الجانب الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع، وذلك تزامناً مع تنامي نشاط التأجير التمويلي. حيث بلغ إجمالي قيمة عقود النشاط نحو ١١١,٧ مليار جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بمعدل زيادة نحو ٢٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. والجدير بالذكر أن عقود العقارات والأراضي تستحوذ على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بنسبة تصل إلى نحو ٧٤٪.

^٢ ارتفع رصيد ودائع القطاع العائلي لدى القطاع المصرفي بنسبة ٢٨,٩٪ في مارس ٢٠٢٥ ليسجل ٨,٥ تريليون جنيه مقابل مارس ٢٠٢٤.

^٣ تم تثبيت سعر الفائدة على أقساط الأراضي للمطورين العقاريين عند ١٥٪ بدلاً من الفائدة المعلنة من البنك المركزي لمدة عام إضافي حتى ١٥ مايو ٢٠٢٦.

- وبعد نشاط التمويل الاستهلاكي من أكثر الأنشطة التي شهدت تطوراً في الآونة الأخيرة^(٢٢)، ويستهدف هذا النشاط بالأساس القطاع العائلي. وقد نمت قيمة التمويل الممنوح بمعدل ٤٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لتسجل ٥٤,٦ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، كما شهد النشاط ارتفاعاً كبيراً في عدد العملاء بنسبة ٩٣,٣٪ خلال نفس الفترة. واستحوذت السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية والإلكترونيات على النصيب الأكبر من إجمالي التمويل الممنوح بنسبة ٢٥,٧٪^(٢٣). كما أسهمت التسهيلات المقدمة من شركات التمويل، إلى جانب التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، في تعزيز الوصول إلى شرائح أوسع من المستهلكين.
- على الجانب الآخر، شهد نشاط التمويل العقاري زيادة في قيمة التمويل الممنوح بنحو ١١٨٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لتسجل حوالي ٢٥ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. ويُعزى هذا النمو إلى عدة عوامل، من أبرزها قيام عدد من شركات التمويل العقاري بزيادة رؤوس أموالها المدفوعة، مما عزز من قدرتها على منح تمويلات أكبر، إلى جانب دخول شركات جديدة إلى السوق بعد استيفائها لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال. كما لجأت بعض الشركات إلى توريق جزء من التزاماتها، مما وفر لها سيولة إضافية مكنتها من إعادة توجيه استثماراتها نحو شراء محافظ تمويل عقاري، وأسهم أيضاً توسع عدد من شركات التطوير العقاري في تقديم عروض تفسيط مرنة بفترات سداد تصل إلى ١٣ عاماً، إلى جذب شرائح أوسع من العملاء.
- وقد تنامت أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بصورة كبيرة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، حيث سجل إجمالي أرصدة التمويل نحو ٨٤,٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٥ مقابل ٦٢,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤، وبمعدل نمو ٣٤,٧٪. وشهدت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة نمواً كبيراً بنسبة ١٣٥,١٪ لتسجل في نهاية مارس ٢٠٢٥ نحو ١٨,٨ مليار جنيه، كما تنامت أيضاً أرصدة التمويل للمشروعات متناهية الصغر بنسبة ٢٠٪ لتسجل حوالي ٦٥,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة. وقد استحوذت الشركات على النصيب الأكبر من الحصة السوقية لأرصدة تمويل المشروعات متناهية الصغر بقيمة تمويل قدرها ٤٣,٧ مليار جنيه وبنسبة ٦٦,٤٪^(٢٤). كما جاءت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري في المرتبة الأولى بنسبة ٥٧,٧٪ وبقيمة ٣٨ مليار جنيه.

٥ قطاع الحديد والصلب

يستحوذ القطاع على ٧,٤٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٥، بمعدل نمو ٣٤,٦٪ مقابل ٧٢,٤٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤، كما أسهم التمويل الممنوح للقطاع في معدل نمو المحفظة بنسبة ٨,٨٪.

- شهدت صناعة الصلب في مصر تحسناً ملحوظاً خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، في إطار تعافيتها التدريجي من التحديات التي واجهتها منذ عام ٢٠٢٣. وقد أسهم استقرار الأوضاع الاقتصادية، وتوافر السيولة الدولارية، في تمكين المصانع من استيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج، لاسيما في ظل انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام، حيث تراجع سعر خام الحديد بنحو ١٧,٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. كما أسهم التراجع التدريجي في معدل التضخم، إلى جانب تنامي نشاط المستثمرين العقاريين بعد توقيع اتفاقية تطوير وتنمية مدينة رأس الحكمة، في تحفيز أداء القطاع.
- وقد انعكس هذا التحسن في زيادة الإنتاج المحلي من حديد التسليح بنسبة ٩٪، وارتفاع المبيعات المحلية بنسبة ٥,٣٪ في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. كما سجلت صادرات حديد التسليح نمواً ملحوظاً بنسبة ٣٣٪، مدعومة بجهود التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية. بينما تراجع حجم الإنتاج والمبيعات المحلية في الربع الثالث من نفس العام المالي بنسب بلغت ١٠٪ و ٧,٦٪ على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق متأثراً بتوجه شريحة من المستهلكين إلى أدوات ادخارية بديلة بعيداً عن الاستثمار العقاري، وفي المقابل، تواصل الشركات جهودها في تحفيز الطلب المحلي من خلال خفض أسعار حديد التسليح، والتي تراجعت بنحو ٢٠٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- وفي نفس السياق، انخفضت صادرات حديد التسليح خلال الربع الثالث بنسبة ٣٧٪، نتيجة تباطؤ الطلب العالمي. كما تراجع حجم صادرات الصلب المسطح بنحو ٤٤٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مدفوعة بإجراءات الحماية التجارية التي فرضتها بعض الدول، خصوصاً في الأسواق الأوروبية، على وارداتها من المنتجات المصرية.

٢٢ جاء قانون تنظيم التمويل الاستهلاكي رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ ليعزز الثقة في هذا النشاط من خلال ضبط السوق وحماية حقوق المستهلك، وهو ما أدى إلى توسع أكبر في قاعدة المستفيدين وزيادة حجم التعاملات داخل هذا القطاع الحيوي.

٢٣ يتم تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقاً لنوع السلع والخدمات إلى ١١ سلعة وخدمة، وفقاً لتقارير الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢٤ بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشرركات وجمعيات ومؤسسات أهلية ١٣٨ مؤسسة في نهاية مارس ٢٠٢٥، وفيما يخص نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيوجد ١١ جهة قائمة على التمويل.



قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٠٦

يستحوذ القطاع على ٧,١٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٥، بمعدل نمو ٤,٨٪ مقابل ٧,٣٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤، كما أسهم التمويل الممنوح للقطاع في معدل نمو المحفظة بنسبة ١,٥٪.

يعد قطاع الاتصالات من أهم القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو الاقتصادي. والذي استطاع أن يستمر في تحقيق معدلات نمو موجبة على مدار عدة سنوات، كما يتميز هذا القطاع بعلاقاته التشابكية مع أغلب القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يوفر بيئة معلوماتية ومعرفية تعزز قرارات الاستثمار والإنتاج والتشغيل. وقد حقق القطاع معدل نمو بنحو ١٢,٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، كما وصل معدل نموه في الربع الثالث من نفس العام المالي إلى ١٤,٧٪.

وقد حقق القطاع إيرادات وصلت إلى ٣٦٧,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٤,٧٪ مقارنة بالعام السابق^(٩). كما بلغت قيمة الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو ١٣ مليار جنيه في خطة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، منها ٩ مليار جنيه يتمويل من الموازنة العامة للدولة، ومن المستهدف أيضاً الوصول بصادرات مصر الرقمية إلى ٨,٥ مليار دولار في خطة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مقارنة بقيمة صادرات ٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣^(٩).

كما ارتفع عدد شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تم تأسيسها خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنسبة ٣٩,١٪ لتصل إلى ٢٥٨٥ شركة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. وبلغ متوسط قيمة مؤشر قطاع الاتصالات بالبورصة المصرية ٢٥٣٧ نقطة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنسبة زيادة ٢٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق^(٩).

وجاء نمو القطاع مدفوعاً بالتوسع في البنية التحتية الرقمية، وزيادة الطلب على خدمات الإنترنت، والاستثمار في تقنيات الجيل الخامس (5G). كما تم إطلاق خدمة Wi-Fi Calling في يناير ٢٠٢٥ لتحسين جودة الاتصالات في المناطق ضعيفة التغطية، إلى جانب بناء أكثر من ٣٠٠٠ برج محمول خلال عام ٢٠٢٤، ضمن خطة تستهدف تغطية الطرق السريعة وقرى مبادرة «حياة كريمة». وشهدت الخدمات المالية الرقمية نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد المحافظ الإلكترونية بنسبة ٣١٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالفترة نفسها من العام المالي السابق، كما زاد عدد المعاملات المالية بنسبة ٦١٪ وارتفعت القيمة الإجمالية لتلك المعاملات بنسبة ٦٣٪ خلال نفس الفترة.

كما شهد القطاع تطوراً ملحوظاً في ظل جهود الحكومة المصرية لتعزيز التحول الرقمي والمساهمة في تيسير مناخ الاستثمار، فتم إعادة إطلاق البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في عام ٢٠٢٤، لتقديم خدمات رقمية متطورة، منها تأسيس الشركات عبر الإنترنت، بما يُمكن المستثمرين من إتمام الإجراءات إلكترونياً بالكامل. كما شهد مشروع الهوية الرقمية للعقارات تقدماً كبيراً، حيث تم تسجيل أكثر من ٣٠ مليون وحدة عقارية و٣٣٠ ألف قطعة أرض، بما يعزز كفاءة التخطيط العمراني وإدارة الأصول.

ويسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدور فعال في دعم الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك المركزي المصري، من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية وتهيئة البيئة الداعمة للتحول الرقمي وتطوير نظم الدفع. وقد شهد عام ٢٠٢٤ تعاون مشترك بين وزارة الاتصالات والبنك المركزي، حيث تم توقيع بروتوكول مع وزارة العدل والشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) لميكنة خدمات توثيق العقارات، بما يتيح لـ ٣٧ بنك التحقق من التوكيلات عبر تطبيق إلكتروني آمن. كما أطلق الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بالتعاون مع البنك المركزي، حزمة من الإجراءات لتيسير استخدام المحافظ الإلكترونية للأشخاص ذوي الهمم، بما يتيح لهم إجراء المدفوعات وتحويل الأموال والتسوق عبر الإنترنت بسهولة وأمان. وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز الشمول المالي بما يضمن إتاحة الخدمات الرقمية لجميع فئات المجتمع، كما تتسق مع استراتيجية الدولة للتحول الرقمي.

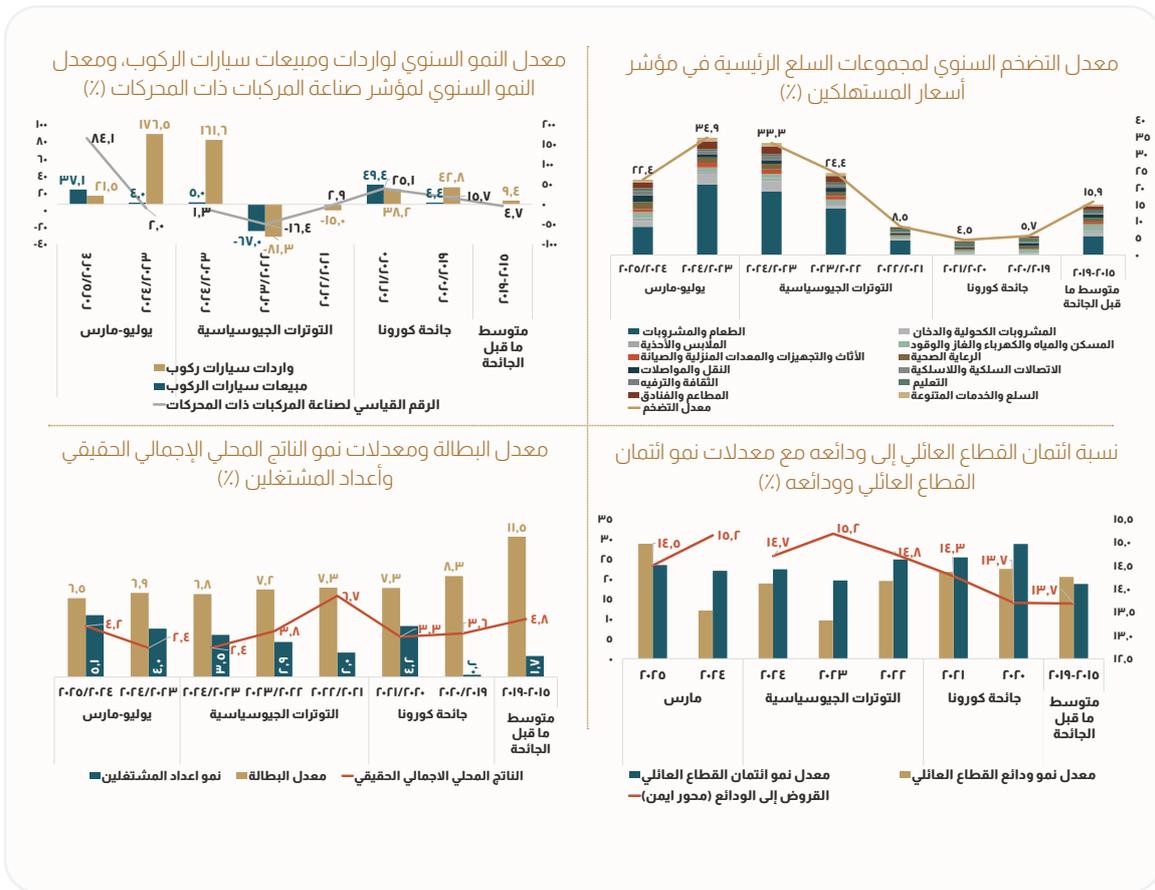
٢٥ وفقاً لبيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٢٦ وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٢٧ يتضمن مؤشر قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات سبع شركات، وهم: رابحة لخدمات مراكز الاتصالات، وفوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الفورية، والمصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، والشركة المصرية للاتصالات، والمصرية للأقمار الصناعية (نابل سات)، وأوراسكوم للاستثمار الفايزة، وإي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية.

« بيئة الائتمان الخاص - القطاع العائلي

شهد القطاع العائلي تحسناً في القوة الشرائية بالتزامن مع بدء تسجيل الدخل الشخصي المتاح للإنفاق لمعدلات نمو حقيقية في ظل تراجع معدلات التضخم^(٢٨) - حيث انخفض معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين ليسجل ٢٢,٤٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقابل ٣٤,٩٪ خلال فترة المقارنة - وارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بشكل ملحوظ وانخفاض معدل البطالة. مع اتجاه نسبة القروض إلى الودائع للقطاع العائلي للارتفاع بشكل عام منذ عام ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣ - نتيجة لنمو الائتمان بمعدلات تفوق نمو الودائع - إلا أن معدل نمو الودائع قد تباطأ بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، لتتعافى مجدداً في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مع رفع أسعار الفائدة لتعويض المدخرين عن انخفاض قيمة العملة المحلية. هذا وتعكس مؤشرات القطاع العائلي انخفاض احتمالية إخفاق القطاع العائلي نتيجة انخفاض نسبة الدين إلى الدخل الشخصي المتاح للإنفاق بفضل التعافي التدريجي للدخل، بالإضافة إلى تراكم الأصول الأخرى للقطاع العائلي، حيث ارتفع الطلب على الأصول العقارية بشكل ملحوظ^(٢٩) وكذلك على الذهب كملدأ آمن للحفاظ على القيمة^(٣٠).



٢٨ ارتفع الدخل الشخصي المتاح للإنفاق للفرد بمعدل ٣٥٪ في العام الميلادي ٢٠٢٤ مقابل ٢٧,٢٪ في عام ٢٠٢٣ وفقاً لبيانات فيتش، وذلك مع نمو أسعار المستهلكين بمعدل ٢٨,٣٪ مقابل ٣٣,٩٪ خلال نفس الفترات على التوالي.

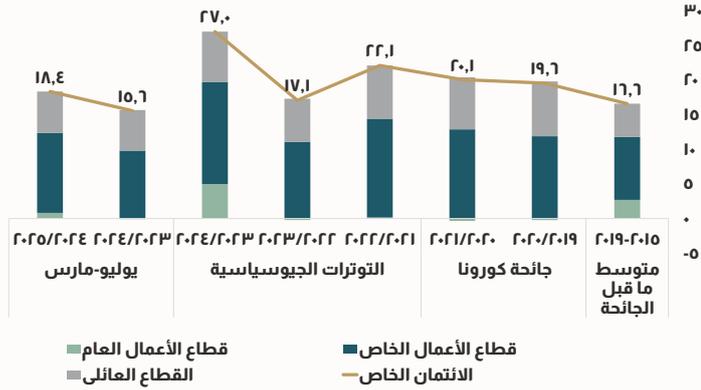
٢٩ سجل مؤشر عقار ماب - والذي يقيس الطلب المحلي على العقار - معدل نمو ٣٥,٦٪ خلال عام ٢٠٢٤، مقابل ٣٩٪ و ٦,٨٪ خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢ على التوالي.

٣٠ ارتفعت المشتريات المحلية للذهب لتسجل ٦٣,٧ طن في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ و ٥١,٨ طن في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل متوسط مشتريات بمقدار ٣٢ طن خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩.

تطورات الائتمان الخاص

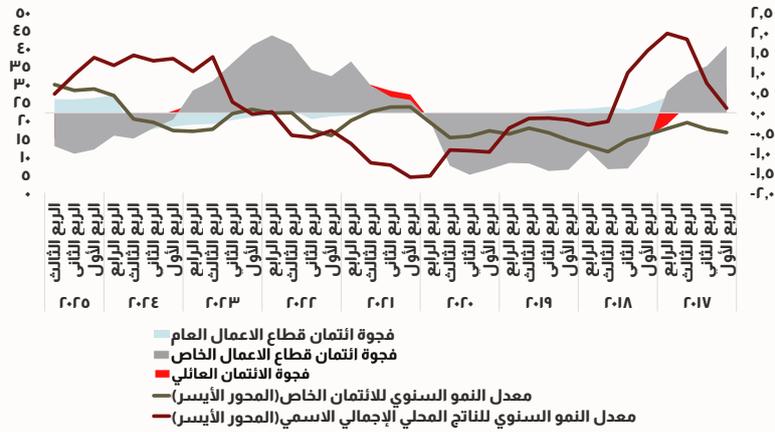
استمر القطاع المصرفي في منح الائتمان للقطاع الخاص لينمو بمعدل ١٨,٤٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقابل ١٥,٦٪ في الفترة المقابلة، بالتزامن مع تراجع معدل التضخم وفقاً لأسعار المنتجين ليسجل ٢٨,٩٪ مقابل ٣٦,٥٪، وذلك في ظل تثبيت أسعار الفائدة عند مستوى مرتفع. وقد سجل كل من قطاع الأعمال الخاص والقطاع العقاري وقطاع الأعمال العام مساهمات موجبة في هذا النمو قدرها ٦٣٪ و٣٢,٥٪ و٤,٤٪ على التوالي.

معدلات النمو السنوية للائتمان الخاص ومساهمات قطاعاته (%)

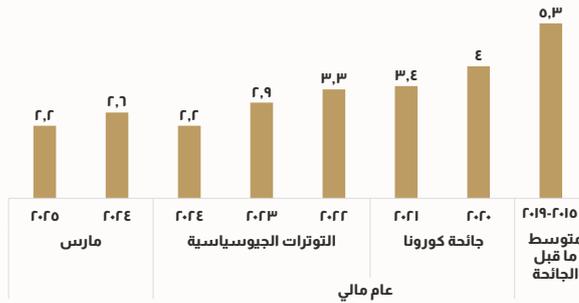


أدى ارتفاع الائتمان الخاص بمعدل أعلى من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي- في ظل تراجع معدلات التضخم- إلى انخفاض الفجوة السالبة لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتسجل ١,١٪ في مارس ٢٠٢٥، وقد سجل ائتمان قطاع الأعمال الخاص فجوة سالبة قدرها ٠,٨٪، كما سجل ائتمان القطاع العقاري فجوة سالبة قدرها ٠,٧٪، بينما سجل قطاع الأعمال العام فجوة موجبة قدرها ٣,٣٪— وذلك نتيجة ارتفاع مساهمة الائتمان الموجه لقطاع الأعمال العام في نمو الائتمان الخاص. وقد تزامنت الفجوة السالبة مع تحسن جودة أصول القطاع المصرفي التي تم توظيفها في الائتمان الممنوح، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل ٢,٢٪ في نهاية مارس ٢٠٢٥ مقابل ٢,٦٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤.

فجوة نسبة الائتمان الخاص مقسمة قطاعياً ومعدلات النمو السنوية للائتمان الخاص وللناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



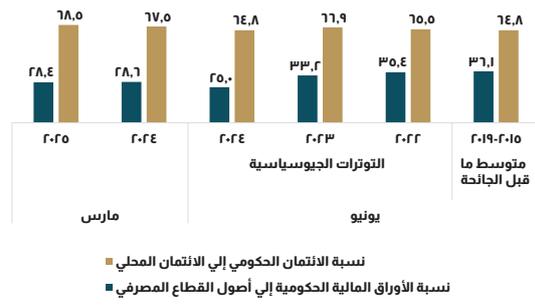
نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%)



الائتمان الحكومي^(٣١)

يمثل صافي المطلوبات من الحكومة ٦٨,٥٪ من إجمالي الائتمان المحلي في مارس ٢٠٢٥ مقابل ٦٧,٥٪ في مارس ٢٠٢٤، كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي (بخلاف البنك المركزي) في أدوات الدين الحكومي على ٢٨,٤٪ من أصوله في مارس ٢٠٢٥ مقابل ٢٨,٦٪ في مارس ٢٠٢٤، وهو ما قد يعرض القطاع المصرفي لمخاطر نظامية حال حدوث اختلالات في الأداء المالي الحكومي، إلا أن احتمالية تكون تلك المخاطر تعد منخفضة، حيث عملت الحكومة على استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي ورفع كفاءة الإنفاق العام وتعظيم العائد من الموارد في ظل تداعيات الصدمات الخارجية الراهنة وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستخدام مؤشرات المالية العامة والدين وخدمته على المدى المتوسط. حيث ارتكزت السياسة المالية للحكومة على تحقيق التوازن بين استمرار الضبط المالي ودفع النشاط الاقتصادي، وخاصة مساندة القطاعات الإنتاجية وقطاعي السياحة والتكنولوجيا. كذلك استهدفت السياسة المالية خلق حيز مالي لزيادة المخصصات الموجهة لصالح الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وبرامج مساندة الفئات ذات الأولوية.

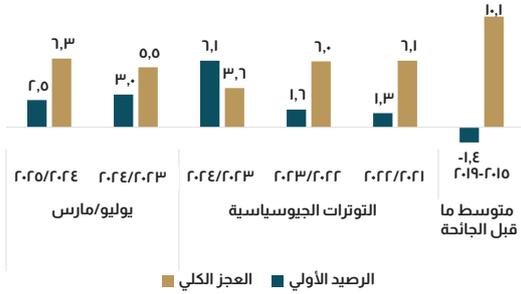
مؤشرات تعرض القطاع المصرفي لأداء المالية العامة (%)



وعلى الجانب الآخر، ارتفعت المصروفات في الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمعدل ٢٤,٤٪ مدفوعةً بنمو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وكذلك مدفوعات الفوائد بحوالي ٣٠٪ لكل منهما، كما ساهم في ارتفاع المصروفات نمو الأجور والتعويضات للعاملين بمعدل ١٧٪ وشراء السلع والخدمات بمعدل ١٦,٢٪. وقد قامت الحكومة بتطبيق حزمة اجتماعية في بداية شهر مارس ٢٠٢٥ تستهدف الفئات الأولى بالرعاية والأقل دخلًا^(٣٥).

وتستهدف الحكومة الاستمرار في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والتسهيلات الضريبية والجمركية لدعم المناخ الجاذب للاستثمار، وإصلاح هيكل الإنفاق العام^(٣٦) بما يتيح مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية وهو ما يساهم في دفع النمو الاقتصادي، وبذلك خفض وزن الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادي مثل خدمة الدين. وتستهدف الحكومة تحقيق فائض أولي مستدام يساعد في تخفيض الدين ومجابهة التحديات التي تواجهها المالية العامة في الوقت الراهن. ومن المتوقع أن يصل الفائض الأولي إلى ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وأن يصل العجز الكلي إلى ٧,٦٪، وأن تصل نسبة مديونية أجهزة الموازنة إلى ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في يونيو ٢٠٢٥ مقابل ٨٩,٤٪ في يونيو ٢٠٢٤^(٣٧)، كما تستهدف الحكومة خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تقارب ٨٠٪ من الناتج المحلي الاسمي مع نهاية يونيو ٢٠٢٨.

مؤشرات المالية العامة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



٣٥ تشمل تلك الحزمة تقديم دعم مالي إضافي للعلاج على نفقة الدولة للفترة من مارس حتى يونيو ٢٠٢٥، وتقديم مساندة إضافية خلال شهر مارس ٢٠٢٥ فقط بقيمة ٣٠٠ جنيه للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، وزيادة قيمة المساندة المالية لنفس المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بنسبة ٢٥٪ اعتباراً من إبريل ٢٠٢٥، وتقديم دعم إضافي لنحو ١٠ مليون أسرة مفيدة علي البطاقات التموينية لمدة شهرين فقط (مارس وإبريل ٢٠٢٥)، وزيادة المنحة المقررة للعمالة غير المنتظمة بمبلغ ٥٠٠ جنيه لتصل إلي ١٥٠٠ وذلك للعمالة المسجلة ضمن بيانات وزارة العمل. هذا إلى جانب زيادة الحد الأدنى للأجور ليصل إلى ٧٠٠٠ جنيه بدءاً من يوليو ٢٠٢٥، وزيادة قيمة العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٠٪ ونسبة ١٥٪ لغير المخاطبين به، وزيادة الحافز الإضافي لكافة العاملين بالدولة، وزيادة المعاشات بنسبة ١٥٪.

٣٦ لترشيد الإنفاق، تم تعديل قانون المالية العامة الموحد في ٣٠ مارس ٢٠٢٤ بوضع سقف مالي لإنفاق كل وزارة أو جهة، ويتم تحديده من قبل مجلس الوزراء وفقاً لأهداف الدولة، وذلك لضمان حوكمة الإنفاق لدي تلك الجهات واستدامة أوضاع المالية العامة.

٣٧ وفقاً لتقرير نهاية العام للموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الصادر من وزارة المالية.

وقد استمرت الموازنة العامة في تحقيق فائض أولي بنسبة ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في يوليو/مارس ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقابل ٣٪ السابق، بينما ارتفعت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ٦,٣٪ مقابل ٥,٥٪ (٦,٧٪ بدون صفقة رأس الحكمة)، وجاء ذلك نتيجة نمو الإيرادات الضريبية بمعدل ٣٧,٨٪^(٣٧) مدفوعة بتطوير الإدارة الضريبية^(٣٨) بالإضافة إلى تعافي النشاط الاقتصادي خلال الفترة، بينما انخفضت الإيرادات غير الضريبية بمعدل ٤,١٪^(٣٤).

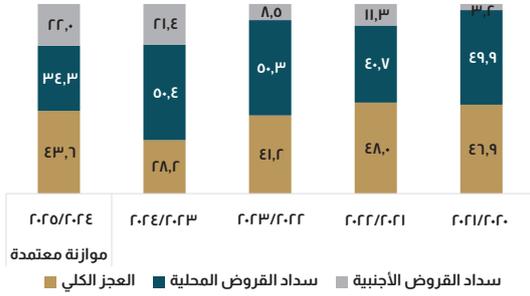
٣١ مصادر بيانات أداء المالية العامة هي التقارير الشهرية الصادرة من وزارة المالية والبيان المالي لمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ومصدر بيانات مؤشرات تعرض القطاع المصرفي لأداء المالية العامة هو البنك المركزي المصري.

٣٢ جاء نمو الإيرادات الضريبية مدفوعاً بنمو ضريبة القيمة المضافة بمعدل ٣٨,٨٪، ونمو الضرائب على الممتلكات بمعدل ٨٧٪، ونمو الضرائب على التجارة الدولية بمعدل ٦٦,٥٪، بينما ارتفعت الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بمعدل ٢٢,٣٪ فقط متأثرة بانخفاض حجم المحصلت من قناة السويس بنسبة ١٧,٢٪ نتيجة للتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

٣٣ والتي تتمثل في إطلاق الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية، والتي تتضمن تبسيط الإجراءات الضريبية، واستمرار جهود المكنة والتحول الرقمي، ووضع منظومة جيدة لإدارة الضرائب للحد من التهرب الضريبي، وزيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي، والتقليص والحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الأنشطة الأخرى كل على حدة.

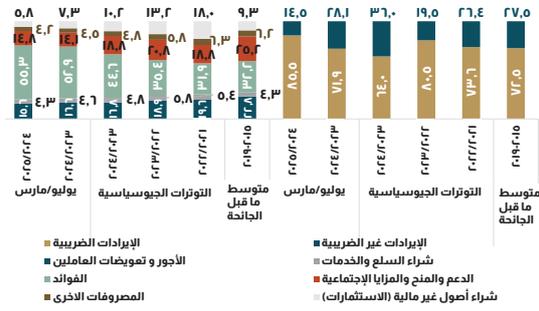
٣٤ جاء الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية متأثراً بالزيادة في المتحصلات من تحويلات صفقة رأس الحكمة للحكومة المصرية خلال فترة المقارنة في العام المالي السابق.

هيكل الاحتياجات التمويلية %

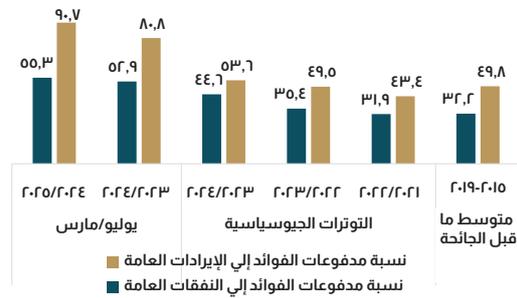


كذلك استمرت الحكومة في اتباع سياساتها الخاصة بتنوع مصادر التمويل لخفض أعباء خدمة الدين والتخفيف من المخاطر الناشئة من ارتفاع تكلفة التمويل، وذلك من خلال إصدار أدوات جديدة في السوق المحلي من شأنها تخفيض تكلفة الاقتراض مثل إصدار سندات بعائد ثابت وذات عائد متغير، وسندات التجزئة والصكوك الإسلامية، والسندات المرتبطة بالاستدامة وذلك لتنوع قاعدة العملاء وزيادة المستثمرين. ذلك بالإضافة إلى التركيز في الأسواق الدولية على التمويل من الجهات التنموية ذات التكلفة المنخفضة، والتنوع في الإصدارات الدولية من حيث العملات الأجنبية لإدارة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار العملات، كما يساعد ذلك في جذب قاعدة عملاء جديدة وتخفيف عبء الدين. وقد قامت وزارة المالية بطرح سندات دولية بملباري دولار بنهاية يناير ٢٠٢٥، وتجاوزت طلبات المستثمرين الأجانب أكثر من خمسة أضعاف حجم الإصدار في رسالة قوية من المستثمرين الأجانب تجاه الاقتصاد المصري والخطوات المتخذة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي.

هيكل الموازنة العامة (%)



مدفوعات الفوائد نسبة إلى الإيرادات والمصرفيات (%)



وقد انخفض معدل نمو الاحتياجات التمويلية^(٣٨) في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بـ ٢٠,٩٪ مقابل ٤٦,٥٪ في العام المالي السابق، مدفوعاً بانخفاض العجز الكلي بمعدل ١٧,٣٪ مقابل ارتفاعه بمعدل ٢٥,٩٪ في العام المالي السابق، كذلك انخفض معدل نمو الأقساط المستحقة على القروض المحلية إلى ٢١,١٪ مقابل ٨١,٢٪. ومن المتوقع أن ترتفع الاحتياجات التمويلية خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمعدل ٥٩,٤٪ مدفوعاً بنمو العجز الكلي، بالإضافة إلى نمو الأقساط المستحقة على القروض الأجنبية، مما يزيد من التعرض لمخاطر إعادة التمويل والقدرة على تحمل الديون في حال حدوث صدمات أو تغيرات في ظروف الأسواق المالية.

وقد اتجهت الحكومة المصرية إلى إطالة آجال الدين، حيث ارتفع متوسط عمر محفظة دين أجهزة الموازنة إلى ٣,٤٦ عام في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٢,٨٠ عام في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨. كما بدأ البنك المركزي المصري في خفض أسعار الفائدة بدءاً من جلسة إبريل ٢٠٢٥ تزامناً مع اتجاه معدلات التضخم إلى الانخفاض، مما سينعكس على خفض المخاطر المالية لارتفاع مدفوعات الفوائد. وقد تعرضت المالية العامة لاستمرار بعض المخاطر التي من شأنها التأثير على استدامة مؤشرات المالية العامة، ومن بينها استمرار حالة عدم اليقين فيما يخص السياسات الاقتصادية والتجارية عالمياً والذي من شأنه التأثير على بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك استمرار الاضطرابات في البحر الأحمر، مما قد يؤثر على الإيرادات الضريبية. إلا أن الحكومة تتعامل مع هذه المخاطر من خلال زيادة الإيرادات من مصادر أخرى وتوسيع القاعدة الضريبية وضم القطاع غير الرسمي.

٣٨ تتكون الاحتياجات التمويلية من العجز وسداد أقساط الديون السابقة. ويتم خفضها عن طريق مد آجال الدين مما يساعد الموازنة في تخفيف عبء توفير السيولة وتخفيض تكلفة تدبير تمويل الموازنة العامة للدولة.

تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي

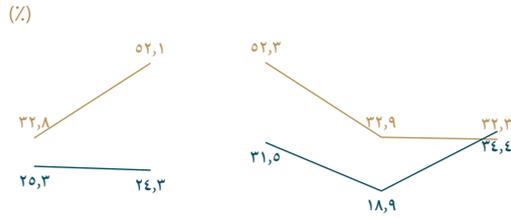
شهد عام ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥ تراجعاً ملحوظاً في الضغوط التضخمية على المستوى العالمي، مما دفع العديد من البنوك المركزية الكبرى إلى البدء تدريجياً في تيسير سياساتها النقدية. وقد انعكس ذلك إيجابياً في انخفاض معدلات الاخفاق في العديد من القطاعات المصرفية، إلى جانب استمرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية في عدد من الأسواق الناشئة. ومع ذلك، لا تزال بعض الاختلالات الهيكلية تمثل تهديداً لاستقرار النظام المالي العالمي، ومن أهمها ارتفاع مستويات الديون السيادية، وتزايد الاعتماد على المؤسسات المالية غير المصرفية التي تشهد بدورها ارتفاعاً في مستويات الرافعة المالية، فضلاً عن ارتباطها المتزايد بالقطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى ارتفاع حالة عدم اليقين نتيجة التوترات الجيوسياسية واتباع سياسات تجارية حمائية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥، إلى جانب المخاطر المرتبطة بالتحولات التكنولوجية والرقمية في الأنشطة المالية، والتي قد تزيد من حدة الاضطرابات حال تعرض النظام المالي العالمي لصدمات غير متوقعة. وتُظهر هذه التطورات الحاجة إلى تعزيز التنسيق الدولي في الرقابة على المؤسسات المالية، وأهمية قيام الجهات الرقابية بتقييم المخاطر الناشئة عن تزايد الارتباط بين القطاعين المصرفي وغير المصرفي، بما يضمن الحد من انعكاس تلك المخاطر على الاستقرار المالي العالمي.

وقد أظهر القطاع المصرفي المصري قدراً عالياً من الصلابة المالية والقدرة على امتصاص العديد من الصدمات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية، وذلك في ظل متابعه البنك المركزي المستمرة لأداء كافة البنوك والتأكد من تطبيقها لأفضل المعايير المصرفية العالمية، وكذلك الممارسات الدولية في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر بكافة أنواعها، مع إحكام الرقابة والإشراف على البنوك، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على مؤشرات السلامة المالية للقطاع، وبالأخص نسب الملاءة المالية والسيولة بالعملتين المحلية والأجنبية، والذي مكّنه من توفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات التجارة الخارجية والوفاء بالالتزامات الدولية، مع ضمان بيئة آمنة للمودعين والمستثمرين، وهو ما يعزز من دوره في الوساطة المالية بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية بما يحقق الاستقرار المالي.

تطور أهم بنود المركز المالي

سجل إجمالي أصول القطاع المصرفي ٢٠٤ تريليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٢٤^(٤٦) بمعدل نمو بلغ ٤٥,٨٪ مقابل ٢٤,١٪ في نهاية العام المالي السابق^(٤٧)—وليصل إجمالي أصول القطاع إلى ٢٢٧,٧ تريليون جنية في مارس ٢٠٢٥— وتمثل أصول القطاع المصرفي ٩٣,٥٪ من إجمالي أصول النظام المالي^(٤٨)، و١٢٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في نهاية العام المالي ٢٠٢٤^(٤٩).

سجل معدل نمو القروض المقدمة للعملاء ٥٢,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقارنة بمعدل نمو ٣٢,٩٪ في العام المالي السابق، كما سجل ٣٢,٨٪ في مارس ٢٠٢٥ مقارنة بمعدل نمو ٥٢,١٪ في نفس الفترة من العام السابق. وقد سجل معدل نمو الودائع ٣١,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقارنة بمعدل نمو ١٨,٩٪ في العام المالي السابق، بينما سجل ٢٤,٣٪ في مارس ٢٠٢٥ مقارنة بمعدل نمو ٢٤,٣٪ في نفس الفترة من العام السابق. هذا ويعتمد القطاع المصرفي على الودائع بشكل أساسي كمصدر للتمويل، حيث سجلت ١٤,٣ تريليون جنية في مارس ٢٠٢٥ ولتساهم في نمو المركز المالي للقطاع بنسبة ٦٠,٦٪. وقد استحوذت ودائع القطاع العائلي بالعملاء المحلية والأجنبية على ٥٩,٢٪ من إجمالي الودائع في نفس الفترة والتي تُمثل مصدر تمويل مستقر للقطاع.

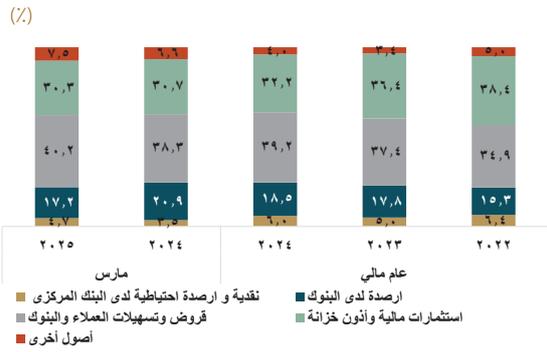


عام مالي	الودائع -	القروض -
٢٠٢٥	٣٢,٣	٥٢,١
٢٠٢٤	٣٢,٩	٥٢,٣
٢٠٢٣	١٨,٩	٣٢,٩
٢٠٢٢	٢٤,٣	٣٢,٨

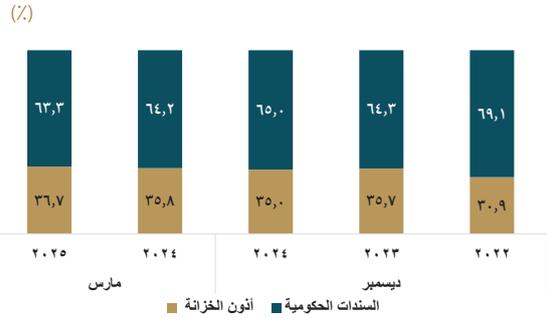
استقرار نسبي في أنصبة أهم بنود قائمة الدخل للقطاع المصرفي، مع استمرار استحواد نصيب عائد القروض والإيرادات المشابهة من إجمالي إيرادات القطاع المصرفي، وكذلك استحواد تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من إجمالي المصروفات. هذا وقد تراجع نصيب المخصصات المكونة لمحفظة الائتمان في مارس ٢٠٢٥.



استمرار ارتفاع نصيب القروض والتسهيلات الائتمانية^(٤٥) من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥. مع استقرار نسبي في نصيب كل من النقدية والأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك-متضمنة الأرصدة لدى البنك المركزي-بينما انخفض نصيب الاستثمارات المالية وأذون الخزانة تزامناً مع ارتفاع نصيب المستثمرين الأجانب في أدوات الدين الحكومية.



ارتفاع نصيب أذون الخزانة من إجمالي محفظة الأوراق المالية الحكومية لدى البنوك، في مارس ٢٠٢٥ مع استمرار استحواد السندات الحكومية على النصيب الأكبر من المحفظة لتظل مصدر أرباح مستقر نسبياً للقطاع المصرفي.



٤٠- ينتهي العام المالي في ٣١ ديسمبر لكافة البنوك.

٤١ وفقاً للقوائم المالية المدققة في نهاية العام المالي ٢٠٢٤ لعدد ٢٩ بنك وبيانات مبدئية لعدد ٨ بنوك والقوائم المدققة لكافة البنوك في نهاية العام المالي ٢٠٢٣.

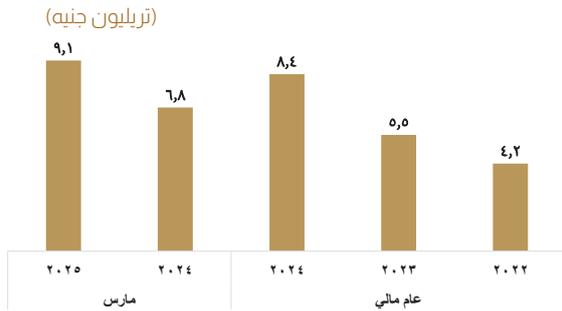
٤٢ العام المالي ينتهي في يونيو لأنشطة البريد وشركات التأمين وبعض صناديق التأمين الحكومية وديسمبر لباقي أنشطة القطاع المالي غير المصرفي.

٤٣ وفقاً للقوائم المالية المدققة للقطاع المصرفي في نهاية العام المالي ٢٠٢٤ ونسبة لمجموع آخر أربع أرباع من إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

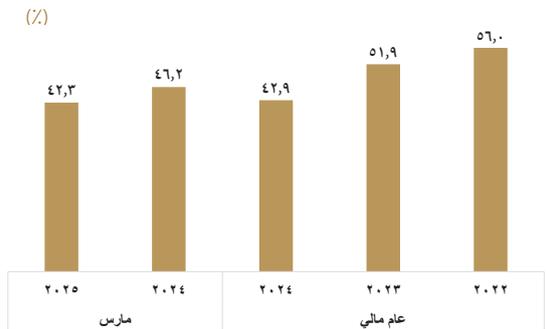
٤٤ تم حساب قروض وتسهيلات العملاء والبنوك بالقيمة الإجمالية في كل من مارس ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥، وبصافي القيمة في الأعوام المالية.

هذا ويقوم البنك المركزي بوضع إطار تنظيمي لإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والتأكد من تطبيق البنوك لمعايير إدارة تلك المخاطر ومنها دراسة مخاطر الائتمان المحتملة في المحافظ المختلفة، وتكوين متطلبات رأسمالية لمخاطر الائتمان ومخاطر التركيز الفردي والقطاعي وفقاً للدعامة الأولى والثانية من متطلبات بازل، وهو ما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين في القطاع المصرفي ويدعم الاستقرار المالي.

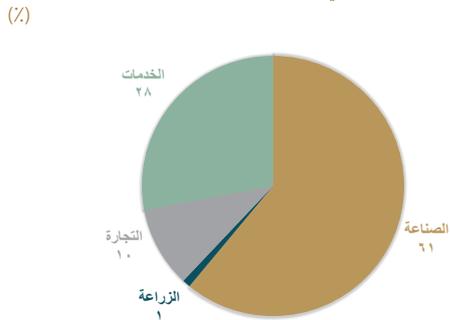
ارتفعت محفظة القروض للعملاء إلى ٨,٤ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٤، بمعدل بلغ ٥٢,٣٪ مقارنة بمعدل نمو ٣٢,٩٪ في العام السابق، وتبلغ ٩,١ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٥.



سجل نصيب القروض المقدمة للقطاع الخاص ٤٢,٩٪ من إجمالي القروض الممنوحة للعملاء في العام المالي ٢٠٢٤، ٤٢,٣٪ في مارس ٢٠٢٥.

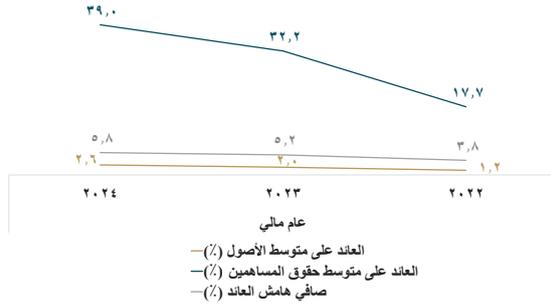


تتوزع محفظة القروض^(٤٥) للقطاع المصرفي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في مارس ٢٠٢٥.

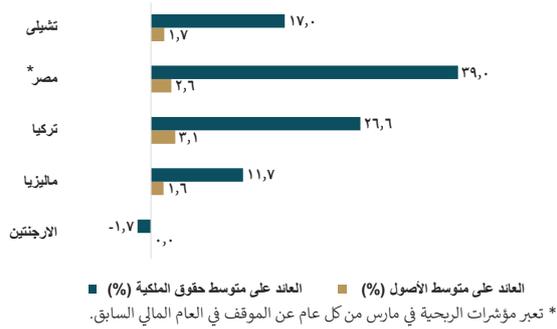


٤٥ لا تتضمن المحفظة القروض الممنوحة لكل من قطاع الحكومة، والقطاع العائلي، وقطاع العالم الخارجي، وقطاع الوسطاء الماليين.

ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي بمعدل نمو ٨٩,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل معدل نمو ١١٦,٣٪ في العام المالي السابق، وهو ما أدى إلى ارتفاع صافي هامش العائد ليسجل ٥,٨٪، وكذلك ارتفاع العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق المساهمين ليسجلا ٣٩,٦٪ و ٣٩,٩٪ على التوالي في العام المالي ٢٠٢٤. هذا وقد تراجع صافي الأرباح بنسبة ٢٢,٢٪ خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٥ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية، وكذلك ارتفاع تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة.



تمتع القطاع المصرفي المصري بمؤشرات ربحية جيدة بالمقارنة مع الدول المختلفة في مارس ٢٠٢٥.



تُعد مخاطر الائتمان من التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي، خاصةً في ظل الضغوط التضخمية والسياسة النقدية التقييدية، ومع استمرار النمو في محفظة القروض وتنوع المنتجات لسراخج مختلفة من العملاء، يتزايد حجم مخاطر الائتمان التي يواجهها القطاع، حيث تمثل ٩٠,٨٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في ديسمبر ٢٠٢٤. هذا وتتسم المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي بالجودة، حيث بلغ المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية للمؤسسات درجة ٤، مع تسجيل نسب منخفضة من القروض غير المنتظمة، والحفاظ على نسب مخصصات مرتفعة، حيث استمرت البنوك في تكوين المخصصات بناءً على احتمالية اخفاق العميل وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS9).

الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي

تتركز الضمانات التي يعتد بها لدى تكوين المخصصات لمحفظه قروض المؤسسات والشركات المتوسطة في الضمانات النقدية في مارس ٢٠٢٥.

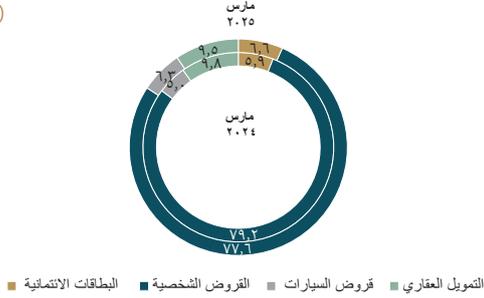
(%)



تتركز محفظة القروض الاستهلاكية في القروض الشخصية بنسبة ٧٧,٦٪، يليها التمويل العقاري بنسبة ٩,٥٪ في مارس ٢٠٢٥. وقد ارتفع نصيب كل من قروض السيارات لسجل ٦,٣٪ مقابل ٥٪، ونصيب البطاقات الائتمانية لسجل ٦,٦٪ مقابل ٥,٩٪ في نفس الفترة من العام السابق.

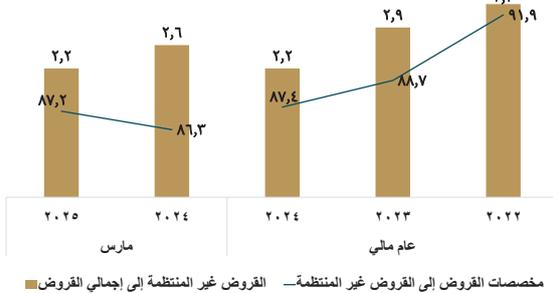
وفيما يتعلق بضمانات القروض الاستهلاكية، فتمثل ودائع وشهادات ادخار ومثلتها نسبة ٥٢,٧٪ من إجمالي الضمانات في ديسمبر ٢٠٢٤، يليها المرئيات والاستحقاقات بنسبة ١٢٪، والضمانات العقارية بنسبة ٣,٨٪، وهو ما يدل على تغطية جزء كبير من القروض الاستهلاكية بالضمانات وانخفاض مخاطر الائتمان في محفظة التجزئة المصرفية.

(%)



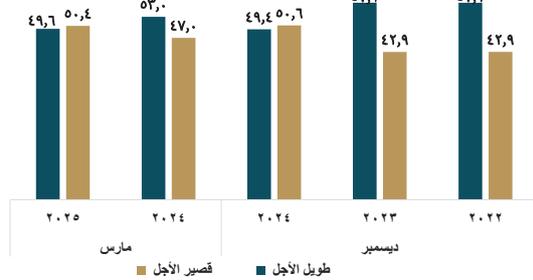
استمرار انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض في العام المالي ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥ مع احتفاظ البنوك بنسب تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة.

(%)



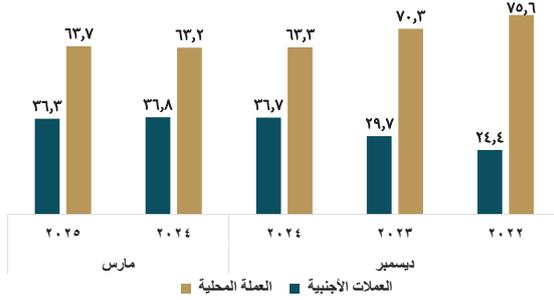
تغير في هيكل آجال استحقاق القروض والسلفيات المقدمة للعملاء، حيث ارتفع نصيب القروض قصيرة الأجل ليسجل نحو ٥٠,٥٪ من إجمالي القروض في ديسمبر ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥.

(%)



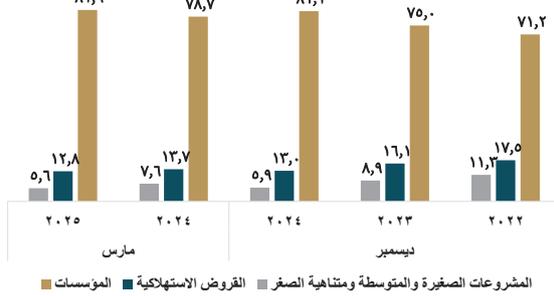
استمرار استحواد القروض بالعملة المحلية على النصيب الأكبر من إجمالي القروض، إلا أن نصيبها قد انخفض في ديسمبر ٢٠٢٤ مع انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وليست نتيجة للزيادة الفعلية في نصيب القروض بالعملة الأجنبية، وهو ما يعزز من صلابه محفظة الائتمان أمام ارتفاع سعر الصرف.

(%)



ارتفاع نصيب المؤسسات من إجمالي محفظة القروض مقابل انخفاض نصيب كل من القروض الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في ديسمبر ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥.

(%)



الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

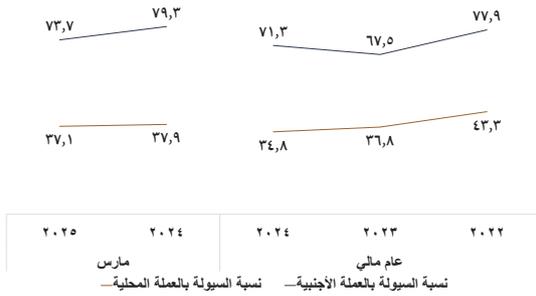
أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي



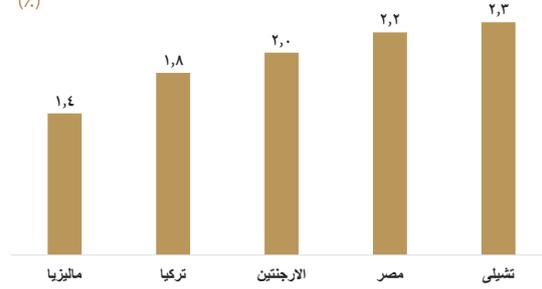
يواصل القطاع المصرفي الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة تُمكنه من التوسع في تمويل الاصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون الحاجة إلى اللجوء إلى مصادر تمويل طارئة أو تحمل خسائر كبيرة، ويعكس ذلك قوة المراكز المالية للبنوك وقدرتها على جذب السيولة وإدارتها بكفاءة، بما يدعم استقرار القطاع المصرفي ويعزز دوره في تمويل النشاط الاقتصادي.

وتُمثل الأصول السائلة ٥٤,٧٪ من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٦٠٪ في العام المالي السابق و٥٠,١٪ في مارس ٢٠٢٥، كما تُمثل ٨١,٦٪ من إجمالي ودائع العملاء في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٨٠,٨٪ للعام المالي السابق، بينما انخفضت إلى ٧٩,٤٪ في مارس ٢٠٢٥، وتغطي الأرصدة لدي البنوك الأرصدة المستحقة للبنوك بنسبة ١٦٢,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٢٤٢,٦٪ للعام المالي السابق و١٦٢,٥٪ في مارس ٢٠٢٥، أما الالتزامات العرضية والارتباطات فتمثل ١٠,٣٪ في مارس ٢٠٢٥ من إجمالي الأصول، مما يشير إلى محدودية المخاطر التي قد تتعرض لها المراكز المالية للبنوك حال تحولها إلى التزامات تعاقدية فعلية.

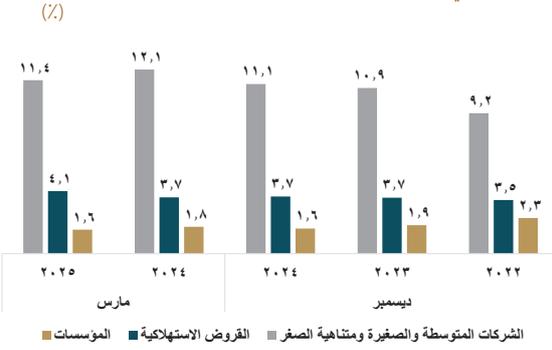
انخفض متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية إلى ٣٤,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٣٦,٨٪ في العام المالي السابق، كما سجلت النسبة ٣٧,١٪ في مارس ٢٠٢٥ مقابل ٣٧,٩٪ في نفس الفترة من العام السابق. أما على مستوى العملات الأجنبية، فقد بلغت النسبة ٧٣,٧٪ في مارس ٢٠٢٥ مقابل ٧٩,٣٪ في نفس الفترة من العام السابق. وفي ظل الانخفاض في متوسط نسبتي السيولة نتيجة نمو الالتزامات الجارية بنسبة تفوق النمو في الأصول الجارية، هذا ويحفظ القطاع المصرفي بنسب مرتفعة من السيولة تفوق الحدود الرقابية المقررة^(٤٧).



يتمتع القطاع المصرفي المصري بنسبة منخفضة للقروض غير المنتظمة بالمقارنة مع بعض الدول في مارس ٢٠٢٥ (%).



تحسن في جودة محافظ ائتمان المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة^(٤٨) إلى إجمالي القروض المقدمة لهم في مارس ٢٠٢٥ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، بينما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة في محفظة القروض الاستهلاكية.



الإلغاء التدريجي لمعالجة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٤.

تم توجيه البنوك نحو الإلغاء التدريجي للاستثناء المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والذي يتضمن إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بسداد المستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلاً من ٩٠ يوم وفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي رقم ٩)، على أن يتم تطبيق هذا الإلغاء التدريجي خلال فترة ١٨ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ الأمر الذي سينتج عنه إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة عند وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ٩٠ يوم متصلة اعتباراً من يناير ٢٠٢٦. وكذلك تم مد العمل حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بالاستثناء الخاص بترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة (المجنية / المههشة حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

٤٦ انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة الي اجمالي القروض لمحفظه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤ ، اذ في الاعتبار ان نسبة الديون غير المنتظمة خلال الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٥ قد تأثرت بترقي عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئة الشركات الكبرى - مما يؤكد الدور المحوري للقطاع المصرفي في دعم هذه المشروعات وتمكينها من التوسع لتصبح شركات كبرى قادرة على المنافسة والنمو - بالإضافة الي تضمينها بعض القروض غير المنتظمة الخاصة بشركات كبرى والتي تم إعادة توبيخها ضمن محفظة تلك المشروعات بعد انخفاض حجم مبيعاتها.

٤٧ يبلغ الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي المصري لمتوسط نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ٢٠٪ و٢٥٪ على التوالي.

الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي

تعديل إجراءات قبول عطاءات العملية الرئيسية لربط الودائع الاسبوعية بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٤.

تم تغيير أسلوب قبول العطاءات الخاصة بالعملية الرئيسية لربط الودائع (Main operation) من أسلوب التخصيص إلى أسلوب قبول جميع العطاءات المقدمة (Full Allotment)، وذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أبريل ٢٠٢٤ على أن يتم نشر نتائج كل عملية ربط الودائع على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري.

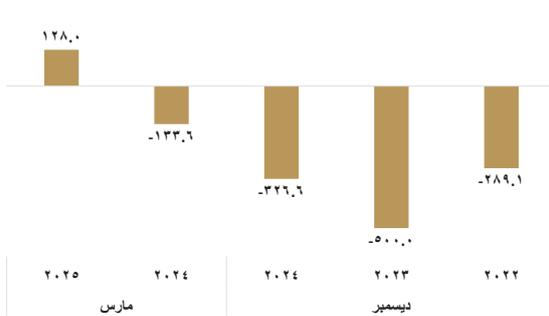


تعمل السياسة النقدية في إطار المعدل المستهدف للتضخم العام، بينما يعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وفقاً لقوى العرض والطلب في ظل نظام سعر صرف مرن. وهو ما يجعل القطاع المصرفي عرضة لتقلبات أسعار الصرف وأسعار العائد، إلا أن انخفاض مستوى مخاطر السوق لدى البنوك يحد من تأثير تلك الصدمات، حيث لم تتجاوز هذه المخاطر ٢٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في مارس ٢٠٢٥. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض حجم استثمارات البنوك في محفظة القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والتي تمثل ٠,١٦٪ فقط من إجمالي أصول القطاع المصرفي بنهاية مارس ٢٠٢٥. كما تلتزم البنوك بالحدود الرقابية الخاصة بصافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية مقارنة بإجمالي القاعدة الرأسمالية، بما يعزز قدرة القطاع على مواجهة الصدمات وتقلبات السوق.

مخاطر ارتفاع سعر الصرف

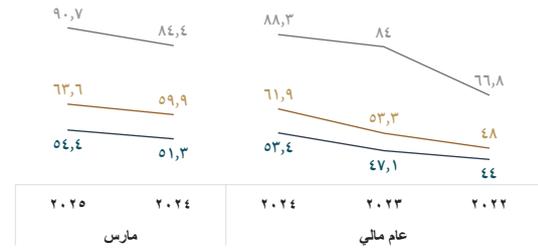
تحسن صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي من عجز بقيمة ٥٠٠ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى عجز بقيمة ٣٢٦,٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤ مع الاستمرار في التحسن ليحقق فائض بقيمة ١٢٨ مليار جنيه في مارس ٢٠٢٥. وقد جاء هذا التحسن مدفوعاً بزيادة الإيرادات من العملة الأجنبية وخاصة الصادرات غير البترولية والإيرادات السيادية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، وهو ما أدى إلى ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية ليصل إلى ٤٧,٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥. هذا وقد ظل صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القاعدة الرأسمالية لدى القطاع المصرفي داخل الحدود الآمنة المصرح بها، مسجلاً فائض بنسبة ٣,٩٪ في مارس ٢٠٢٥ مقابل الحد الرقابي المصرح به عند فائض أو عجز ٢٠٪.

صافي الاصول الأجنبية بالقطاع المصرفي (مليار جنيه)



استمرار ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في العام المالي ٢٠٢٤ لتصل إلى ٦١,٩٪ مقابل ٥٣,٣٪ في العام المالي السابق، و٦٣,٦٪ في مارس ٢٠٢٥، مدفوعاً بنمو القروض، وهو ما يعكس إمكانية استمرار القطاع في ضخ المزيد من الائتمان في الاقتصاد المحلي مع الاحتفاظ بمعدلات سيولة جيدة.

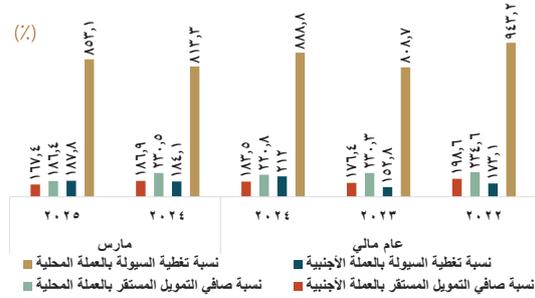
(%)



القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية - القروض إلى الودائع بالعملة المحلية - القروض إلى الودائع

يساهم استقرار نسب التمويل المستقر وارتفاع الاصول السائلة عالية الجودة للقطاع المصرفي في تعزيز مرونته وقدرته على امتصاص الصدمات، مما يدعم استدامة النشاط المصرفي ويعزز الثقة في النظام المالي. وقد حقق القطاع المصرفي نسب تفوق الحدود الرقابية عند ١٠٠٪ لنسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر في العام المالي ٢٠٢٤ وفي مارس ٢٠٢٥، حيث ارتفعت نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية إلى ٨٨,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٨٠,٨٪ في العام المالي السابق، كما ارتفعت إلى ٨٥,٣٪ في مارس ٢٠٢٥ مقابل ٨١,٣٪ في نفس الفترة من العام السابق مدفوعة بنمو الأصول السائلة عالية الجودة.

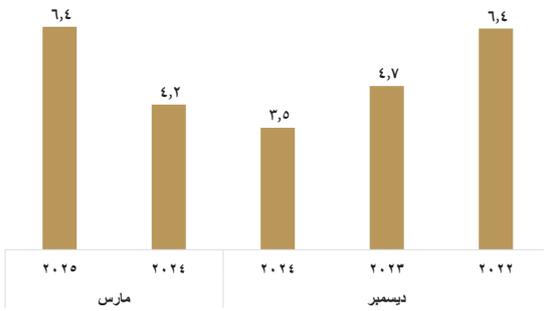
كذلك ارتفعت نسبة تغطية السيولة بالعملات الأجنبية لتصل إلى ١٨٧,٨٪ في مارس ٢٠٢٥ مقابل ١٨٤,١٪. وسجلت نسبة صافي التمويل المستقر ٢٢٠,٨٪ مقابل ٢٣٣,٣٪ في العام المالي السابق على مستوي العملة المحلية، و ١٨٦,٤٪ في مارس ٢٠٢٥. في حين ارتفعت النسبة على مستوي العملات الأجنبية لتصل إلى ١٨٣,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ١٧٦,٤٪ في العام المالي السابق، كما بلغت النسبة ١٦٧,٤٪ في مارس ٢٠٢٥. مما يؤكد على احتفاظ القطاع المصرفي بقدر كافي من الاصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة، وكذلك قدرته على تأمين مصادر تمويلية مستقرة طويلة الأجل لتغطية التوظيفات في الاصول.





يتمتع القطاع المصرفي بالمرونة التشغيلية، ويحتفظ بمتطلبات رأس مال لمخاطر التشغيل تتخطى حجم الخسائر الناتجة بصورة كافية، كما ظلت خسائر المخاطر التشغيلية ضئيلة مقارنةً بإجمالي إيرادات القطاع.

تُمثل مخاطر التشغيل ٦,٤٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في مارس ٢٠٢٥. (%)



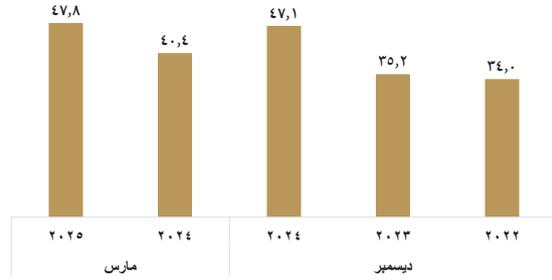
القواعد المنظمة لتعامل البنوك مع شركات نقل الأموال في مصر بتاريخ ٢ مايو ٢٠٢٤

تم إصدار القواعد المنظمة لتعامل البنوك مع شركات نقل الأموال التي تتضمن الإجراءات والمعايير الأمنية والتشغيلية الواجب على البنوك الالتزام بها لدى التعاقد مع الشركات المؤهلة للقيام بخدمات نقل الأموال والخدمات المرتبطة بها مثل عد وفرز وتغذية وصيانة ماكينات الصراف الآلي.

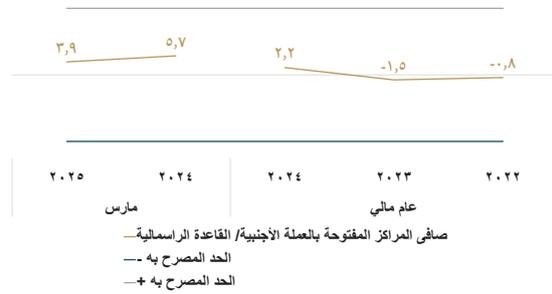
إلحاق للقواعد المنظمة لتعامل البنوك مع شركات نقل الأموال في مصر بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٢٤

إلحاقاً للتعليمات الخاصة بالقواعد المنظمة لتعامل البنوك مع شركات نقل الأموال الصادرة في ٢ مايو ٢٠٢٤، تم توجيه البنوك نحو تعديل مواعيد تغذية ماكينات الصراف الآلي داخل المدن لتكون من أول ضوء حتى الساعة ٢٢:٠٠ يومياً (بدلاً من التوجيه السابق بعدم القيام بأي تغذية نقدية بعد أحر ضوء للشمس).

صافي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)



صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية إلى القاعدة الرأسمالية (%)



صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية/ القاعدة الرأسمالية - الحد المصرح به -
الحد المصرح به +

مخاطر ارتفاع أسعار العائد

اتجه البنك المركزي المصري إلى تطبيق سياسة نقدية تقييدية منذ عام ٢٠٢٢ وحتى مارس ٢٠٢٤ لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن التداخيات السلبية للتطورات الاقتصادية والمالية العالمية^(٤٨). هذا وتُعد مخاطر السوق المرتبطة بارتفاع أسعار العائد في القطاع المصرفي منخفضة، ويرجع ذلك إلى صغر حجم استثمارات البنوك في أدوات الدين المصنفة ضمن محافظ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لدى البنوك، حيث تمثل ٥,٧٪ فقط من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية مارس ٢٠٢٥، وهو ما يجعل القطاع أقل عرضة لمخاطر إعادة التقييم في حال ارتفاع أسعار العائد. هذا بالإضافة إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بفجوة إعادة تسعير موجبة بالعملة المحلية، وهو ما يعنى أن الأصول ذات الحساسية للتغيرات في سعر العائد أكبر من الالتزامات ذات الحساسية، وهو ما يترتب عليه تحقيق القطاع لأرباح عند ارتفاع أسعار العائد.

زيادة فترة متابعة ورود حصائل تصدير المشغولات الذهبية بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٢٤.

وفقاً للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢، و٥ أبريل ٢٠٢٣، و٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣، وكذلك ١٩ أغسطس ٢٠٢٤، يتم متابعة ورود حصائل التصدير خلال فترة تتراوح بين ٧ إلى ٧٥ يوماً، وذلك حسب طبيعة عملية التصدير (سواء كانت تتعلق بالتجارة أو التصنيع).

٤٨ انخفضت أسعار العائد بواقع ٥٢٥ نقطة منذ أبريل ٢٠٢٥ في ظل انخفاض معدلات التضخم وهو ما يؤدي إلى انخفاض مخاطر إعادة تقييم الاستثمارات المالية المرتبطة بارتفاع أسعار العائد في القطاع المصرفي.

ثانياً: تقديم الخدمات والاستشارات التقنية المرتبطة بالأمن السيبراني، حيث قام البنك المركزي المصري بالتالي:

« تطوير النظام الموحد لمراجعة واعتماد التطبيقات المالية، بما يضمن توافقها مع أحدث معايير الأمن السيبراني وحماية أموال العملاء.

« مراجعة واعتماد التطبيقات المالية والحلول التقنية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد الطلبات المعتمدة ٦١٨ طلباً في عام ٢٠٢٢، و٥٥٧ طلباً في عام ٢٠٢٣، و٦٨٠ طلباً جديداً في عام ٢٠٢٤، والتي شملت مراجعة الضوابط الأمنية اللازمة بتطبيق (InstaPay) لإتاحة خاصية رمز الاستجابة السريع (QR Code)، بالإضافة إلى إتاحة خدمات جديدة مثل (Apple Pay) وتقنية ترميز البطاقات البنكية (Tokenization). كما بلغ عدد طلبات الاعتماد الجديدة نحو ١٦١ طلباً في الربع الأول من العام ٢٠٢٥.

« المشاركة في صياغة القوانين واللوائح المتعلقة بالأمن السيبراني في مصر، والتعاون الاستراتيجي مع الجهات المعنية بمجال الأمن السيبراني في إطار مكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية البنية التحتية والنظام المصرفي والمالي المصري.

ثالثاً: الشراكات الدولية ونقل الخبرات:

« كما قام عدد من وفود الدول الأفريقية، كالبنك المركزي النيجيري، والبنك المركزي الغاني، وبنك زامبيا المركزي، وكذلك البنك المركزي التنزاني بطلب الاستفادة من تجربة البنك المركزي المصري الرائدة في هذا مجال الأمن السيبراني، والحصول على الاستشارات الفنية، والتعرف على آليات تقييم جاهزية الأمن وسبل رفع مستوياتها بالبنوك والمؤسسات المالية.

رابعاً: إصدار البنك المركزي المصري للإطار التنظيمي للأمن السيبراني:

« للتحقق من مستوى جاهزية أساليب وتكنولوجيا الأمن السيبراني لكل المؤسسات الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري، مما ساهم في تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المالي بوجه عام، وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري يعمل حالياً على تطوير وتحديث هذا الإطار التنظيمي لاستيعاب كافة التكنولوجيات والتقنيات المتطورة.

« وفي إطار تطبيق الإصدار الأول من الإطار التنظيمي للأمن السيبراني، فقد تمكن البنك المركزي المصري في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع التقييم الذاتي والفني لمعظم البنوك وعدد من المؤسسات المالية، ويجري حالياً استكمال المرحلة الثانية الخاصة بالمتابعة الدورية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية. كما قام البنك المركزي بمراجعة نحو ٨١ ألف من أدلة تطبيق الإجراءات التصحيحية لضمان الالتزام بظوابط الإطار التنظيمي للأمن السيبراني، بالإضافة إلى تنفيذ ما يقرب من ٩٦٪ من إجراءات المراجعة والمتابعة الدورية لخطط رفع الجاهزية السيبرانية، حيث تم إصدار نحو ٣٨ تقريراً دورياً لمتابعة التزام البنوك والمؤسسات المالية بالإطار الزمني المحدد لتنفيذ الخطط التصحيحية ومعالجة ورفع مستويات الجاهزية الأمنية بها.

هذا وتزداد أهمية تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة والبنية التحتية المالية مع ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات. ويواصل البنك المركزي المصري جهوده لتعزيز الأمن السيبراني كأحد الدعائم الرئيسية للاستقرار المالي، ويلعب دور الشريك الاستراتيجي لتنفيذ جميع مبادرات الدولة التي تستهدف تعزيز التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي. وقد تبنى البنك المركزي رؤية استراتيجية متكاملة استهدفت العمل على العديد من المحاور الأساسية، وتنفيذ العديد من الخطوات والإجراءات التنظيمية والإشرافية، ومنها الآتي:

أولاً: الاستجابة بصورة استباقية للهجمات السيبرانية المحتملة من خلال مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي، حيث تم:

« إجراء الربط الإلكتروني مع أكبر البنوك الحكومية والتجارية.

« إنشاء ثلاثة معامل تقنية متخصصة لتحليل الأدلة الرقمية والبرمجيات الخبيثة من خلال تنفيذ إجراءات الهندسة العكسية (Reverse Engineering).

« رصد ومراقبة الثغرات الأمنية ومواقع الإنترنت المخفي والتحديثات الأمنية اللازمة للبرامج والأنظمة الأمنية المستخدمة بالقطاع المصرفي، وإبلاغ البنوك والمؤسسات المالية بها.

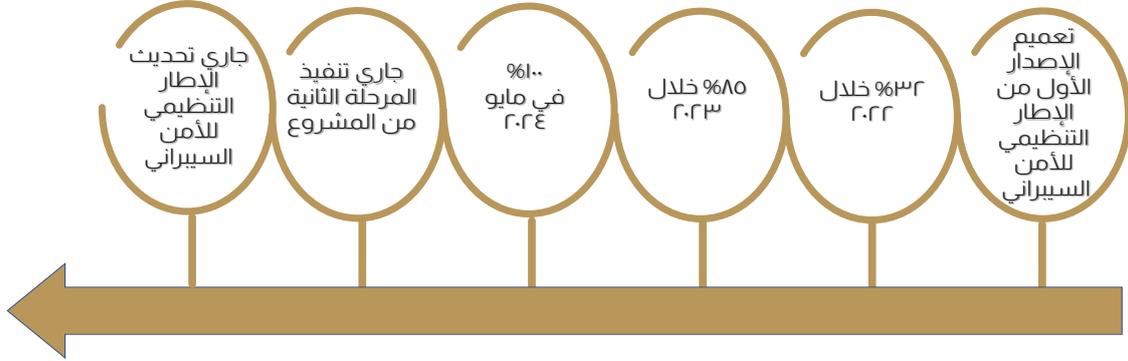
« إتاحة منصة أمنية تحتوي على دلالات الاختراق (Indicators of Compromise-IOCs) المرتبطة بالهجمات السيبرانية التي تستهدف القطاع المالي، وجار العمل حالياً على توقيع عدد من مذكرات التعاون مع عدد من البنوك المركزية لتبادل دلالات الاختراق وتعزيز الاستراتيجيات الأمنية والتصدي للهجمات السيبرانية.

« وفي إطار بناء القدرات، أطلق البنك المركزي مبادرة «تميز الأمن السيبراني» لتأهيل الكوادر والمتخصصين في مجال الأمن السيبراني بالبنك المركزي والبنوك العاملة في مصر.

كما توجت جهود مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بحصوله على عضوية كلاً من المنتدى العالمي لفرق الاستجابة (FIRST) في ٢٠٢٣ ومنظمة التعاون الإسلامي للاستجابة للطوارئ الحاسوبية (OIC-CERT) في ٢٠٢٤.

كما شارك عدد من متخصصي الأمن السيبراني في المسابقة الإقليمية للأمن السيبراني للدول العربية وأعضاء منظمة التعاون الإسلامي، حققوا من خلالها المراكز الأولى. وتضمنت المناورات محاكاة متقدمة لمواجهة التهديدات السيبرانية مثل قنص أو اصطياد التهديدات السيبرانية (Threat Hunting)، ومجابهة هجمات الفدية (Ransomware attack Defense)، وتحليل أمن المعلومات والبرمجيات الخبيثة (SOC Analyst Challenge: Advanced Memory & Malware CTF)، بالإضافة إلى مناورة مشتركة لاختراق البيانات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات في سلطنة عمان ومنتدى فيرست العالمي.

نسبة تنفيذ مشروع التقييم الذاتي والفني لجاهزية الأمن السيبراني للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل مصر:



التكنولوجيا المالية

في إطار مجهودات البنك المركزي المصري لتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية والابتكار بالسوق المصري، تم تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج الرائدة، والتي من بينها:

- إطلاق أعمال الفوج الثالث للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية: والذي يخص بأنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض، حيث تلقى البنك المركزي المصري طلبات الشركات الناشئة الراغبة في المشاركة في الفوج المذكور والبالغ عددهم (٧) شركات تكنولوجيا مالية ناشئة. حيث اجتازت (٥) شركات مرحلة التقييم الأولية.
- استكمال أعمال مبادرة FinYology: وصل عدد الجامعات المشاركة في العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ يونيو ٢٠٢٤ الي ٢٨ جامعة مصرية، حيث تم تنفيذ ما يقرب من ٦٠٠ مشروع بمشاركة حوالي ٨٠٠٠ طالب، كما تم ولأول مرة إدراج مادة جديدة تحت عنوان أساسيات التكنولوجيا المالية (Fundamentals of FinTech) ضمن المناهج التعليمية بثلاث جامعات «كمرحلة تجريبية» تم تدريسها بدءً من عام الدراسي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥. وقد وصل عدد الجامعات المشاركة حتى الآن ٨ جامعات، على أن يتم التعميم على باقي الجامعات على مراحل متتالية، وذلك بهدف النهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية بمصر.
- استكمال أعمال مبادرة FinTekrs: انطلاق المرحلة الثالثة في محافظة المنصورة والمحافظات المجاورة بالشراكة مع بنك الإسكندرية، مع تقدم أكثر من ٢٦٥ طالباً للاندماج بهذه المبادرة وتخريج ٣٨ شركة ناشئة. وتهدف المبادرة إلى دعم رواد أعمال التكنولوجيا المالية وشركاتهم الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها بالمحافظات خارج العاصمة.
- استكمال أعمال مبادرة Accelerate'ha: حيث تم إطلاق فعالية «المرأة من أجل المرأة في التكنولوجيا المالية» عام ٢٠٢٤ لدعم رائدات الأعمال من خلال ورش عمل وتدريب مكثفة على حلول التمويل المدمج (Embedded Finance)، بما يساهم في تعزيز فرص نمو شركتهن وإتاحة الفرصة لعقد شراكات مع البنوك.
- إطلاق الأكاديمية الرقمية Digital Academy: وتم إطلاق النسخة الثانية من مسابقة كوادرات التكنولوجيا المالية FinTech Got Talent في عام ٢٠٢٤ وذلك بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري EBI، والجامعات والبنوك المشاركة بمبادرة FinYology، حيث تم اختيار أفضل ثلاث أفكار مقدمة من شباب الجامعات المشاركة، بحضور عدد من البنوك العاملة في مجال التكنولوجيا المالية بالسوق المصري، وتهدف المسابقة إلى تشجيع وترسيخ فكر التكنولوجيا المالية من خلال دعم وتحفيز ابتكار المشروعات الناشئة بين شباب الجامعات في مصر وتأهيلهم ودعمهم للمنافسة في المسابقات الدولية والإقليمية. كما تم إطلاق مسابقة (Arab FinTech Challenge-AFTC) تحت مظلة مبادرة (FinYology)، والتي تهدف إلى تعزيز التكنولوجيا المالية من خلال دعم ابتكار مشاريع التخرج بين طلاب الجامعات في مصر والدول العربية الأخرى، حيث عقدت دورتها الثانية في ٢٠٢٤ ضمن فعاليات مؤتمر جاينكس - دبي، وفازت الفرقة المصرية المشاركة بالمركز الأول حيث جمعت الدورة متسابقين من الأردن والإمارات وغيرها من الدول العربية المشاركة.
- إطلاق الأكاديمية الرقمية Digital Academy: تم إطلاق أول أكاديمية رقمية في مصر بالتعاون مع مركز التمويل والتكنولوجيا وريادة الأعمال (CFTE) بإنجلترا والذي يمنح شهادات دولية معتمدة في مجالات التكنولوجيا المالية، والمعهد المصرفي المصري EBI، بهدف صقل القائمين على العمل بالقطاع المصرفي والمالي بالمهارات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والمجالات ذات الصلة، وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية وأخرى أكاديمية مُعتمدة عالمياً، لتشمل مجالات مختلفة، حيث تم إطلاق ثاني برامج الأكاديمية التدريبية بثلاثة برامج متخصصة في مجالات Generative AI in Finance في ٢٠٢٤ بمشاركة ٥٠٠ متدرب.



تعديل دورية تقديم تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٥.

تم تعديل دورية تقديم تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للبنك المركزي ليصبح ٩٠ يوم من تاريخ انعقاد الجمعية العامة للبنك وفيما يخص فروع البنوك يكون الحد الأقصى للتقرير نهاية يونيو من كل عام، (وذلك بدلاً من ٩٠ يوم من انتهاء السنة المالية).

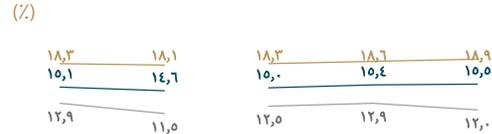
تحديث القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٥.

تم تحديث القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ إبريل ٢٠٢٥ والكتب الدورية اللاحقة لها الصادرة بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٢ وكذلك ٧ إبريل ٢٠٢٠، وفيما يلي أهم التعديلات الواردة بالتعليمات المُحدثة:

١. تعديل حد الإقرار بنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي ليُصبح ٣٠٠ ألف جنيه (بدلاً من ١٠٠ ألف جنيه).
٢. تعديل مسمى «فئات العملاء غير المنتظمين في السداد ليُصبح «فئات العملاء محل إجراءات» وذلك لتسري الفئات على العملاء المنتظمين وغير المنتظمين.
٣. إلغاء الحظر المطلق للأفراد أسوة بالشركات، حيث تم إلغاء حظر التعامل للشركات بموجب التعليمات الصادرة بتاريخ ٧ إبريل ٢٠٢٠.
٤. إضافة بند للجزاءات فيما يخص البنوك غير المُلتزمة بقواعد الإقرار يسمح للبنك المركزي بالزام البنك المخالف بإيداع أرصدة لدى البنك المركزي دون عائد تبلغ بحد أدنى ذات المبلغ موضع المخالفة وبتد أقصى ٥ أضعافه وذلك لمدة ٣ أشهر كحد أدنى بدلاً من الوضع القائم وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم ٢٠٩/١٢٠٤ وهو نسبة ٥٪ من قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للعميل موضع المخالفة.
٥. زيادة رسوم الإقرار لتصبح ٢ جنيه (بدلاً من ١٥ قرش) عن كل إقرار يتم إرساله شهرياً من البنوك وجهات منح الائتمان إلى نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي وبتد أدنى ألف جنيه مصري شهرياً لكل بنك أو جهة منح ائتمان.

استمر القطاع المصرفي في تحقيق نسب مرتفعة لكفاية رأس المال متخطياً الحد الأدنى الرقابي المقرر من البنك المركزي المصري ولجنة بازل، وقد عززت البنوك قواعدها الرأسمالية ذاتياً من خلال تحقيق أرباح قوية وزيادة حقوق المساهمين الناتجة عن تكوين الاحتياطات، بما دعم مراكزها المالية. ويعكس ذلك قدرة القطاع على امتصاص الخسائر غير المتوقعة مع الاستمرار في تمويل الاقتصاد المحلي.

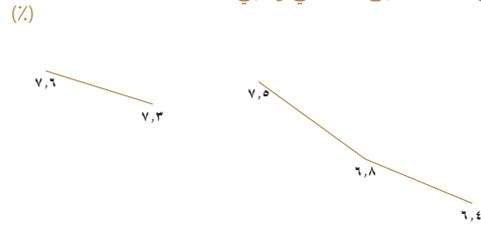
شهدت معدلات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي تحسناً تدريجياً خلال العام المالي ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥ مدفوعة بارتفاع الشريحة الأولى من رأس المال ورأس المال المستمر، متخطية الحدود الرقابية المقررة من البنك المركزي المصري بصورة كافية^(٤٩).



السنة	عام مالي	مارس
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥

القاعدة الرأسمالية إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر - الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر - رأس المال المستمر إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

ارتفاع ملحوظ في نسبة الرافعة المالية في العام المالي ٢٠٢٤، حيث سجلت ٧,٥٪ مقابل ٦,٨٪ في العام المالي السابق. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بنمو الشريحة الأولى من رأس المال بمعدل ٦٢,٦٪. وقد سجلت نسبة الرافعة المالية ٧,٦٪ في مارس ٢٠٢٥ مقابل حد أدنى رقابي ٣٪.

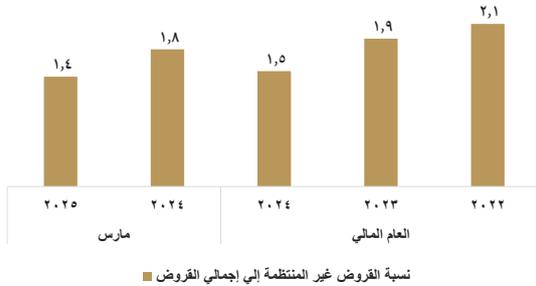


السنة	عام مالي	مارس
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٥

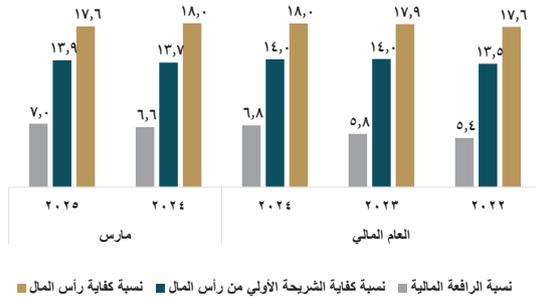
٤٩ يبلغ الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي المصري لمعيار كفاية رأس المال ١٢,٥٪، ويبلغ ٨,٥٪ لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، و٤,٥٪ لنسبة رأس المال المستمر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، وذلك بخلاف متطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)

استمرار الانخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض لتلك البنوك في العام المالي ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥ مقابل مارس ٢٠٢٤.

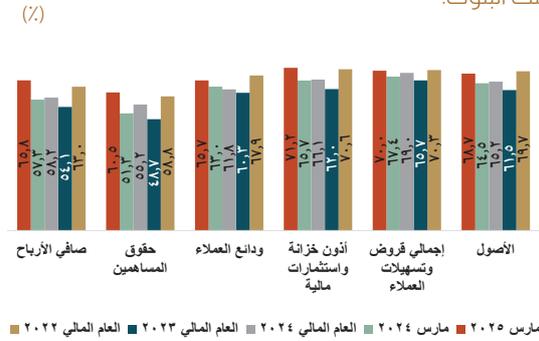


استمرت نسب كفاية رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الارتفاع في العام المالي ٢٠٢٤ وفي مارس ٢٠٢٥، مع حدوث انخفاض طفيف في معيار كفاية رأس المال في مارس ٢٠٢٥ مقابل مارس ٢٠٢٤.

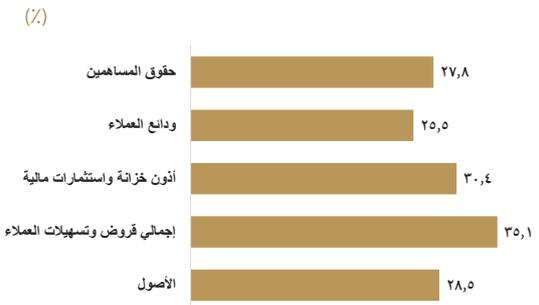


تستحوذ البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على نسبة كبيرة من بنود قائمة المركز المالي للقطاع المصرفي^(٥)، حيث بلغ نصيبها ٦٨,٧٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع في مارس ٢٠٢٥، كما بلغت حصتها السوقية ٧٠٪ على مستوى إجمالي قروض وتسهيلات العملاء، و٧١,٢٪ على مستوى إجمالي الاستثمارات المالية وأذون الخزانة، أما على مستوى الودائع فتمثل تلك البنوك ٦٥,٧٪، وهذا وتساهم بنحو ٦٥,٨٪ في صافي أرباح القطاع^(٥).

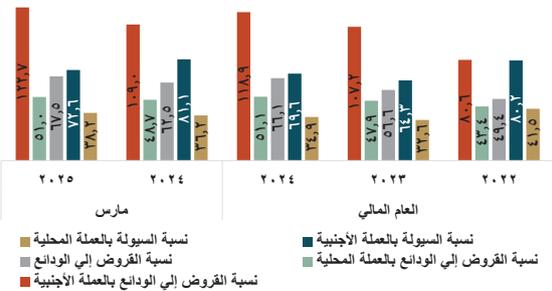
استقرار نصيب البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً من القطاع المصرفي لأهم بنود المركز المالي نسبياً خلال الفترة من العام المالي ٢٠٢٢ حتى مارس ٢٠٢٥، ويختلف النصيب مع اختلاف عدد البنوك. فقد ارتفع نصيبها لأهم بنود المركز المالي في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل العام المالي ٢٠٢٣ وفي مارس ٢٠٢٥ مقابل مارس ٢٠٢٤ وذلك بالتزامن مع ارتفاع عدد تلك البنوك.



تحقيق أهم بنود المركز المالي للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً معدلات نمو موجبة في مارس ٢٠٢٥ مقابل مارس ٢٠٢٤، وقد انخفض صافي أرباح تلك البنوك بمعدل ١,١٪ مدفوعاً بانخفاض نمو معظمها.



استمرت البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في التمتع بمؤشرات مرتفعة من السيولة تفوق الحدود الرقابية المقررة، فقد ارتفع متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملية المحلية لتلك البنوك إلى ٣٤,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل العام المالي السابق وارتفعت لتصل إلى ٣٨,٢٪ في مارس ٢٠٢٥، كذلك ارتفعت النسبة بالعملات الأجنبية إلى ٦٩,٦٪ في العام المالي، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى ٧٢,٦٪ في مارس ٢٠٢٥. هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة القروض في نفس فترة مسنوي العملة المحلية والأجنبية لتلك البنوك في نفس فترة المقارنة. وقد بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملية المحلية في تلك البنوك ١١٥٩,٢٪ في مارس ٢٠٢٥، كما بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملات الأجنبية ١٨١,٤٪.



تقوم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتكوين متطلبات رأس مال إضافية تتراوح بين ٢٥٪ لتلات بنوك، و٧٥٪ لبنك واحد، و١,٢٥٪ للكثير بنوك على مستوى القطاع، وذلك وفقاً لموقف مارس ٢٠٢٥. ويتم استخدام أربع مؤشرات رئيسية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وهي حجم البنك، ودرجة الارتباط بالبنوك المحلية، ومدى توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من البنك، ودرجة تطور وتعقد الأنشطة.

تمت مقارنة نسبة المساهمة في أهم بنود المركز المالي على مستوى البنوك ذات الأهمية النظامية أخذاً في الاعتبار أن البنوك ذات الأهمية النظامية قد سجلت عدد ٥ بنوك في العام المالي ٢٠٢٢ و٣ بنوك في العام المالي ٢٠٢٣ و٤ بنوك في العام المالي ٢٠٢٤ و٥ بنوك في مارس ٢٠٢٥، أما فيما يخص معدلات النمو ومؤشرات السلامة المالية فقد تمت المقارنة على أساس تثبيت عدد البنوك (٥ بنوك) طبقاً لموقف مارس ٢٠٢٥.

الاتجاهات المستقبلية

العمل على تطوير وتحديث نظم التقارير وقواعد البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمخاطر وتكاملها ودقتها لتحقيق هدف القياس السليم، وتقييم التعرض للمخاطر على مستوى البنك، وعلى مستوى المجموعة.

التأكيد على أهمية نشر ثقافة المخاطر في القطاع المصرفي والتركيز على المخاطر المستحدثة مثل مخاطر التغيرات المناخية ومخاطر الأمن السيبراني.

الاستمرار في تطوير وتحديث منهجيات اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي بحيث تأخذ في الاعتبار تأثير التوترات الجيوسياسية و التغيرات المناخية، وكذلك مخاطر تزايد درجة الارتباط بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي على الاستقرار المالي.

توجيه البنوك لاستخدام التقنيات الحديثة لاسيما تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرات إدارة المخاطر في البنوك حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث ثورة في كيفية اكتشاف المخاطر وتقييمها والقيام بالتحليلات التنبؤية بالاعتماد على مجموعات البيانات الضخمة.

الاتجاه نحو التوسع في إنشاء البنوك الرقمية والمنصات المالية المتكاملة التي تقدم خدمات مالية شاملة في مجالات التمويل والاستثمار والتأمين، وكذلك ربط القطاع المصرفي بشكل أعمق مع المنصات الرقمية الحكومية، وتعزيز التعاون مع مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية.

تشديد وتطوير الرقابة على الأنشطة الرقمية ومبادرات التحول الرقمي وأنظمة الدفع الفورية وخدمات التكنولوجيا المالية بشكل عام للحد من مخاطر الأمن السيبراني، والاحتيال الإلكتروني مع الحفاظ على المرونة التشغيلية في سرعة الاستجابة للظروف المتغيرة، وبما يمكن من الحد من المخاطر قبل تصاعدها.

تعزيز كفاءة وفاعلية المؤسسات المالية، ودعم جهودها في تبني آليات وأدوات مالية مبتكرة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص.

تعزيز الشمول المالي من خلال استهداف المناطق الريفية والمهمشة ومنح منتجات رقمية للتمويل متناهي الصغر مع تعزيز فتح حسابات إلكترونية بأسر الشروط.

التركيز على مزيد من الدمج لمفاهيم التمويل المستدام في استراتيجيات البنوك، مع دعم المشروعات الصديقة للبيئة أو ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي، وذلك من خلال إطلاق مبادرات لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات الممولة، وربط شروط القروض بمعايير الاستدامة، مع تطوير نظم المعلومات الخاصة بتأثير كل من المخاطر المادية ومخاطر الانتقال للتغيرات المناخية على المشروعات الممولة من البنوك.

تحديث القواعد المنظمة للتملك في رؤوس أموال البنوك والاندماج والانقسام والاستحواذ بتاريخ ٢ مايو ٢٠٢٤.

تم تحديث القواعد المنظمة للتملك في رؤوس أموال البنوك والاندماج والانقسام والاستحواذ، حيث شمل ذلك التحديث أهم النقاط التالية:

• قواعد التملك وزيادة الحصص القائمة والاستحواذ بما يشمل شروط وإجراءات الحصول على موافقة البنك المركزي، والحالات التي تستوجب إخطار البنك المركزي.

• قواعد طلبات الاندماج والانقسام (متضمنة شروط وإجراءات موافقة البنك المركزي المبدئية والنهائية).

• التزامات البنوك والتي تشمل على سبيل المثال إنشاء سجل يتضمن بيانات حملة الأسهم، وتعليق حقوق التصويت وتوزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الزائدة عن النسبة المصرح بها.

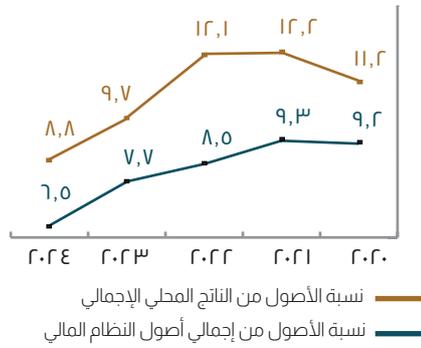
• قواعد وإجراءات تحديد وتسجيل هوية المستفيدين النهائيين للأسهم البنوك.

• شروط وإجراءات الفحص النافي للجهالة.

وفي هذا الصدد، فقد أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات الخاصة بمتطلبات بازل ٢ و٣ المتعلقة بالدعامتين الأولى والثانية، كما بدأ في عملية تطبيق «إصلاحات بازل ٣ - ما بعد الأزمة» والتي تعرف ببازل ٤ الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧، أخذاً في الاعتبار آخر المستجدات في هذا الشأن، حيث تم إصدار التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل في يناير ٢٠٢١، وكذلك إصدار ورقة مناقشة محدثة بشأن مخاطر السوق ونماذج دراسة الأثر الكمي (QIS) الخاصة بها في يوليو ٢٠٢١، بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إصدار كتاب دوري في أكتوبر ٢٠٢٣ يسمح للبنوك بإدراج صافي الأرباح المرطبة برأس المال الأساسي المستمر بالشريحة الأولى، مع طرح الخسائر المرطبة (إن وجدت)، هذا ويجرى حالياً العمل على إعداد ورقة مناقشة خاصة ببعض التعديلات الأخرى على رأس المال الرقابي وفقاً لبازل ٣. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حالياً دراسة وإعداد أوراق مناقشة لكل من التعليمات المحدثة للرافعة المالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أعراض المتاجرة، وكذا لتعليمات الإفصاح في إطار الدعامة الثالثة لمقررات بازل.

تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

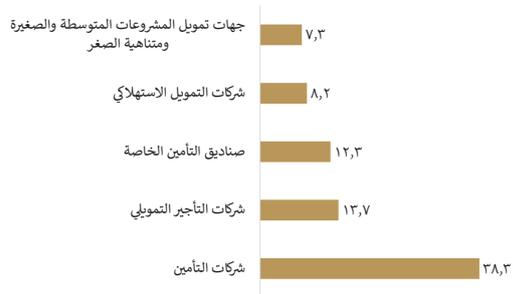
تطور أصول القطاع المالي غير المصرفي نسبةً لإجمالي أصول النظام المالي وللناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



هذا وقد أدى تحسن أداء الاقتصاد الكلي إلى جانب جهود الهيئة لتنشيط سوق المال وتحسين بيئة التداول إلى ارتفاع رأس المال السوقي^(٥٣) للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي ليسجل ٢١٦٩,٨ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٢٦,٢٪ مقارنةً بمعدل نمو ٧٨,٩٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ - وبما يمثل ١٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنةً بنسبة ١٤,٣٪ في العام السابق. وقد استمر رأس المال السوقي للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي في الارتفاع في نهاية مارس ٢٠٢٥ ليسجل ٢٢٤٨,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٤,١٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٤.

هذا وقد شهد العام ارتفاعاً كبيراً في أصول أنشطة القطاع المالي غير المصرفي وهو ما دفع أصول القطاع للارتفاع، حيث ساهمت أنشطة شركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وصناديق التأمين الخاصة، وشركات التمويل الاستهلاكي، وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في دفع نمو أصول القطاع في عام ٢٠٢٤.

مساهمة أهم القطاعات الدافعة لنمو أصول القطاع المالي غير المصرفي في عام ٢٠٢٤ (%)



٥٣ لا يتم تضمين رأس المال السوقي داخل إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي.

يلعب القطاع المالي غير المصرفي دوراً حيوياً في النظام المالي من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تكمل وتوسع نطاق الخدمات والمنتجات التي يقدمها القطاع المصرفي. ويشمل القطاع المالي غير المصرفي قطاع التأمين، وأنشطة التمويل غير المصرفية (التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونشاط التمويل الاستهلاكي)، وذلك إلى جانب دور الهيئة في تطوير نشاط سوق رأس المال من خلال توفير أدوات ومنتجات استثمارية متنوعة حيث وضعت الهيئة تنظيم متكامل لأول سوق منظم ومراقب لإصدار وتداول شهادات الكربون الطوعية، كما أدخلت الهيئة عدة تعديلات على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، وذلك لمزيد من التنظيم لقواعد ومتطلبات الشطب الاختياري بما يوفر مزيد من الحماية لحقوق صغار المساهمين ويضمن كذلك حقوق المساهم الرئيسي في التصويت على قرار الشطب. وبالإضافة إلى ذلك، تنظيم التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي، كما أصدرت الهيئة قواعد قيد أسهم شركات رأس مال المخاطر ذات غرض الاستحواذ، بهدف الإثابة للشركات وصناديق رأس مال المخاطر والاستثمار المباشر للقيود بجدول البورصات المصرية، ومن ثم تمكين المستثمرين من التملك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أسهم الشركات الناشئة والتي تؤهل من شركات وصناديق رأس المال المخاطر أو تملك شركات ذات أحجام كبيرة تمهيداً لطردها.

كما يساهم هذا القطاع في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير فرص تمويل للأفراد والشركات التي قد لا تتمكن من الحصول على التمويل من القطاع المصرفي. بالإضافة إلى دور هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال دعم الاستثمار وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وخلق فرص العمل. ويساهم هذا القطاع في توفير بيئة مواتية تساعد الأفراد والشركات على النمو والتطور من خلال إصدار القرارات التنظيمية والتشريعية واتباع أحدث الوسائل التكنولوجية بما يساعد على تنويع الخيارات الاستثمارية التي تمكن الأفراد من حسن إدارة وتوظيف أموالهم.

هذا وقد استمرت أصول القطاع المالي غير المصرفي في الارتفاع لتسجل ١٤٣١,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٤^(٥٤) بمعدل نمو ٢٢,٧٪ مقارنةً بمعدل نمو ٩,٧٪ في العام المالي السابق، إلا أن أصول القطاع المصرفي قد ارتفعت بنسبة أكبر وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة أصول القطاع المالي غير المصرفي من إجمالي أصول النظام المالي في العام المالي ٢٠٢٤ لتسجل ٦,٥٪ مقارنةً بنسبة ٧,٧٪ في العام المالي السابق، كما انخفضت نسبة أصول القطاع المالي غير المصرفي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي ٨,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٤ مقابل ٩,٧٪ في العام المالي السابق.

٥٢ العام المالي ينتهي في ٣٠ يونيو لأنشطة البريد وشركات التأمين وبعض صناديق التأمين الحكومية - هناك صندوق تأمين واحد ينتهي عامه المالي في ديسمبر - ٣١ ديسمبر بالنسبة لباقي أنشطة القطاع المالي غير المصرفي.

الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

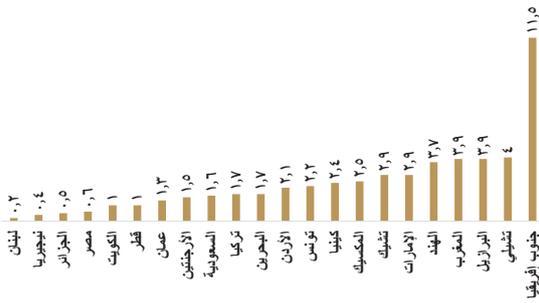
ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

وعلى صعيد مؤشرات التأمين، ارتفع معدل كثافة التأمين - نسبة إجمالي الأقساط إلى عدد السكان - ليسجل ٧٧٣ جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، بينما انخفض معدل تداخل شركات التأمين - نسبة إجمالي الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي - بصورة طفيفة ليسجل ٠,٥٩٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ولا تزال هذه المؤشرات منخفضة مقارنة بالدول الأخرى^(٥٥) في عام ٢٠٢٣، وبالتالي فإن هناك فرصة لزيادة مساهمة القطاع في النشاط الاقتصادي.

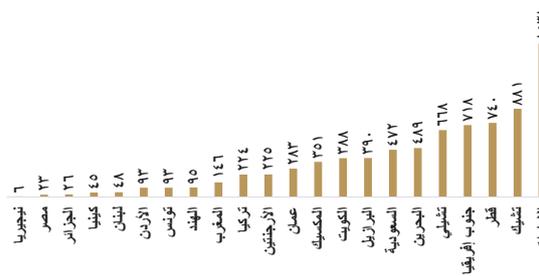
تطور معدلي كثافة وتداخل التأمين (جنيه - %)



مقارنة معدل تداخل قطاع التأمين مع بعض الدول في عام ٢٠٢٣ (%)

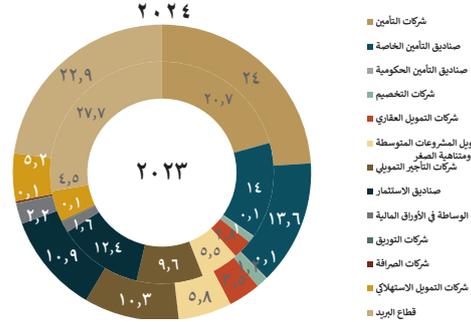


مقارنة معدل كثافة قطاع التأمين مع بعض الدول في عام ٢٠٢٣ (نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)



٥٥ وفقاً لتقرير مؤسسة Swiss Re الصادر في عام ٢٠٢٤.

زيادة نصيب بعض أنشطة القطاع المالي غير المصرفي من إجمالي أصول القطاع (%)



ويسهم تنوع الأنشطة المالية غير المصرفية وانتشارها الجغرافي في تعزيز الشمول المالي، حيث ارتفع عدد جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى الجمهورية إلى ١٠٤٦ جهة تمويل في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ١٠٣١ جهة تمويل في نهاية عام ٢٠٢٣، كما ارتفع عدد مكاتب البريد على مستوى الجمهورية إلى ٤٤٢٧ مكتب في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ٤٤١٤ مكتب في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. هذا وقد استقر عدد شركات التمويل الاستهلاكي عند ٤٥ شركة في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وارتفع عدد شركات التأجير التمويلي إلى ٤٩ شركة في عام ٢٠٢٤، وكذلك ارتفع عدد صناديق الاستثمار إلى ١٥٤ صندوق في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ١٤٧ صندوق في العام السابق.

النشاط	٢٠٢٤	٢٠٢٣
قطاع البريد	٤٤٢٧	٤٤١٤
شركات التمويل الاستهلاكي	٤٥	٤٥
شركات الصرافة	٣٨	٣٥
شركات التوريد	١٥	١٥
شركات الوساطة في الأوراق المالية	١٣٠	١٢٤
صناديق الاستثمار	١٥٤	١٤٧
شركات التأجير التمويلي	٤٦	٤٩
جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	١٠٤٦	١٠٣١
شركات التمويل وإعادة التمويل العقاري	٢٥	٢٠
شركات التخصيم	٤٠	٣٩
صناديق التأمين الحكومية	٦	٦
صناديق التأمين الخاصة	٦٧١	٦٧٦
شركات التأمين	٤١	٤١

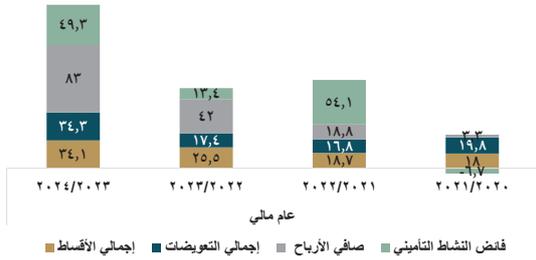
١. قطاع التأمين

١.١ شركات التأمين^(٥٤)

تلعب شركات التأمين دوراً هاماً في الاقتصاد، من خلال دورها في تخفيف حدة المخاطر التي تتعرض لها الأصول والممتلكات إلى جانب الحفاظ على المدخرات من خلال تجميع الأموال من حملة الوثائق، وتكوين الاحتياطيات والمخصصات الكافية لمواجهة التزامات المؤمن لهم مع السعي للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها. هذا وقد تم تنويع المنتجات التأمينية لتشمل التأمين الزراعي والتأمين متناهي الصغر. كما حرصت الهيئة العامة للرقابة المالية على تعزيز مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط. هذا وقد شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ استمراراً للأداء الجيد للشركات من حيث ارتفاع قيمة الأصول وحقوق الملكية وكذلك ارتفاع الأقساط والتعويضات.

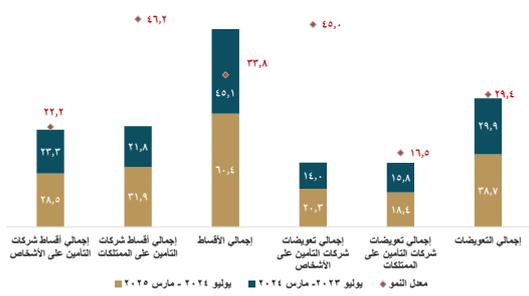
٥٤ تنقسم شركات التأمين إلى شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات.

معدل نمو بعض بنود أداء شركات التأمين (%)



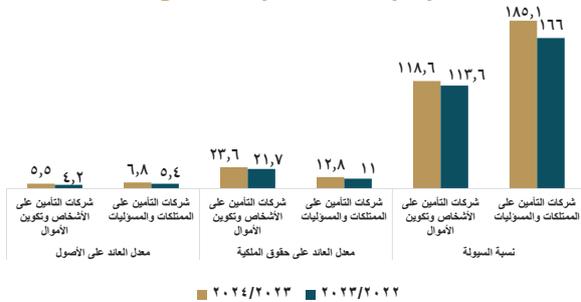
هذا وقد شهدت الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥ ارتفاعاً في إجمالي أسطاط شركات التأمين المحصلة لتسجل ٦,٤ مليار جنيه بمعدل ٣٣,٨٪ مقارنةً بالفترة المقابلة، الأمر الذي يعود إلى ارتفاع إجمالي الأقساط المحصلة لشركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بمعدلات ٢٢,٢٪ و ٤٦,٢٪ على التوالي مقارنةً بالفترة المقابلة، كما ارتفع إجمالي التعويضات المسددة لشركات التأمين ليسجل ٣٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٩,٤٪ مقارنةً بالفترة المقابلة، مدفوعاً بارتفاع إجمالي تعويضات شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بمعدلات ٤٥٪ و ١٦,٥٪ على التوالي مقارنةً بالفترة المقابلة.

توزيع إجمالي الأقساط والتعويضات (مليار جنيه - %)



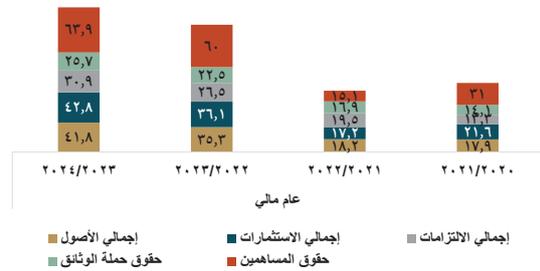
وعلى صعيد المؤشرات المالية لشركات التأمين، انعكس ارتفاع صافي الأرباح على معدل العائد على الأصول لكل من شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات ليسجل لكل منهما ٥,٥٪ و ٦,٨٪ على التوالي، كما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية لتلك الشركات ليسجل لكل منهما ٢٣,٦٪ و ١٢,٨٪ على التوالي، إلى جانب ذلك ارتفعت نسبة السيولة لتسجل لكل منهما ١١٨,٦٪ و ١١٣,٦٪ على التوالي.

المؤشرات المالية لشركات التأمين (%)

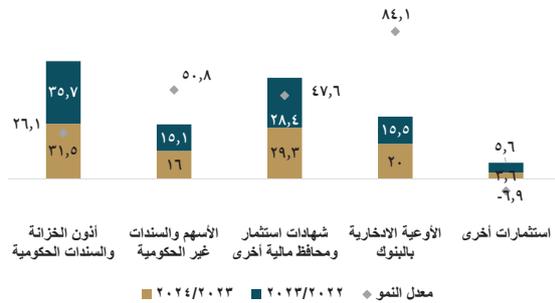


ارتفعت قيمة إجمالي أصول شركات التأمين في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتصل إلى ٣٤٣,٣ مليار جنيه بمعدل ٤١,٨٪، والذي يعد مرتفعاً مقارنةً بمعدل نمو الأعوام السابقة. هذا وقد ارتفع إجمالي الاستثمارات (٥) - التي تمثل ٨٦,٩٪ من إجمالي الأصول - لتبلغ ٢٩٨,٢ مليار جنيه بمعدل ٤٢,٨٪، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة واتجاه الشركات إلى الاستثمار في الأوعية الادخارية بالبنوك والتي ارتفعت بمعدل ٨٤,١٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وفي المقابل، ارتفع إجمالي الالتزامات ليسجل ٢١١,٩ مليار جنيه بمعدل ٣,٩٪، وارتفعت حقوق حملة الوثائق - والتي تمثل النسبة الأكبر من الالتزامات بنسبة ٧٥٪ - لتبلغ ١٥٩ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٧٪. وإلى جانب ذلك، ارتفعت حقوق المساهمين لتسجل ١٣١,٤ مليار جنيه بمعدل ٦٣,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

معدل نمو بعض بنود أداء شركات التأمين (%)



توزيع بنود استثمارات شركات التأمين ومعدل النمو (%)



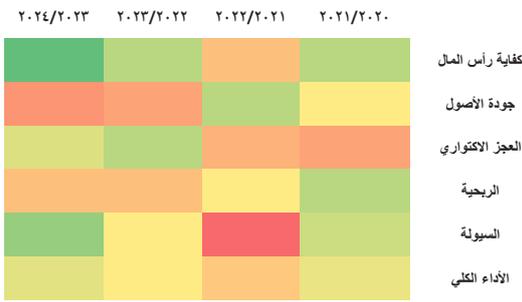
وعلى صعيد أداء شركات التأمين، ارتفع إجمالي أسطاط شركات التأمين لتسجل ٨٢,٣ مليار جنيه بمعدل ٣٤,١٪، كما بلغ إجمالي التعويضات ٣٦,٧ مليار جنيه بمعدل ٣٤,٣٪، بالإضافة إلى ذلك ارتفع صافي أرباح الشركات ليسجل ٢١,١ مليار جنيه بمعدل ٨٣٪، كما ارتفع فائض النشاط التأميني إلى ١٤,٦ مليار جنيه بمعدل ٤٩,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

٥٦ تتنوع الاستثمارات بين أدون الخزائنة والسندات الحكومية، والأسهم والسندات غير الحكومية، وشهادات استثمار ومحافظ مالية أخرى، والأوعية الادخارية بالبنوك، والاستثمارات الأخرى والتي تمثل في وثائق صناديق الاستثمار، واستثمارات في شركات شقيقة وشركات تابعة، وصافي الاستثمارات العقارية، وأرصدة أخرى تدر عائد.

خارطة مخاطر^(٥٧) قطاع التأمين على الممتلكات والمسؤوليات



خارطة مخاطر قطاع التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال



استمرت شركات التأمين في المزيد من التحوط من خلال زيادة حقوق المساهمين ودعم رأس المال مع استمرار ارتفاع النشاط التأميني مما انعكس في زيادة الأقساط وبالتالي ارتفعت نسب الربحية والسيولة. هذا وقد انخفضت درجة مخاطر الأداء الكلي لشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات إلى درجة مخاطر منخفضة بالفئة «المنخفضة - ٢» في نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي السابق، كمحصلة لانخفاض درجة المخاطر الخاصة بكافة المؤشرات مع استقرار درجة المخاطر الخاصة بمؤشر العجز الاكتواري.

انخفضت درجة مخاطر الأداء الكلي لشركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال إلى الفئة «منخفضة - ٣» في نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة المخاطر لمؤشري كفاية رأس المال والسيولة، واستقرار درجة مخاطر مؤشري جودة الأصول والربحية عند درجة مخاطر متوسطة، بينما ارتفعت درجة المخاطر لمؤشر العجز الاكتواري.

وقد جاء انخفاض درجة المخاطر الخاصة بمؤشر كفاية رأس المال كمحصلة لارتفاع كل من نسبة حقوق الملكية - التي ارتفعت بمعدل ٥٧,٤٪ - إلى المخصصات الفنية - التي ارتفعت بمعدل ١٤,١٪ - ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول - الذي سجل معدل نمو ٣١,٥٪ - ومعدل نمو حقوق الملكية. كما يرجع انخفاض درجة مخاطر مؤشري السيولة إلى ارتفاع في نسبة السيولة لتسجل ١١٨,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بنسبة ١١٣,٦٪ في العام المالي السابق، بينما استقرت درجة مخاطر مؤشري جودة الأصول عند درجة مخاطر متوسطة نتيجة ارتفاع نسبة المدينون - التي سجلت معدل نمو ٣٥,٨٪ - إلى إجمالي الأقساط واستقرار نسبي قيمة الاستثمارات المالية في الأسهم إلى إجمالي الأصول حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية في الأسهم بمعدل أكبر من معدل نمو الأصول، ونسبة الاستثمارات العقارية والمدينون - التي ارتفعت بنسبة ٣٥٪ - إلى إجمالي الأصول.

هذا بالإضافة إلى استقرار درجة مخاطر مؤشري الربحية عند درجة مخاطر متوسطة كمحصلة لارتفاع كل من معدل الإنفاق - حيث ارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بمعدل ٢٤٪ أكبر من معدل نمو صافي الأقساط - الذي سجل ١٣,٧٪ - والعائد على متوسط حقوق الملكية وانخفاض نسبة الدخل من الاستثمارات المالية إلى إجمالي الاستثمارات المالية، حيث ارتفع الدخل من الاستثمارات المالية بمعدل ٢٤,٤٪ وهو أقل من معدل نمو إجمالي الاستثمارات المالية الذي سجل ٣٠,٢٪.

في المقابل ارتفعت درجة مخاطر مؤشري العجز الاكتواري وإعادة التأمين نظراً لارتفاع معدل الاحتفاظ حيث حقق صافي الأقساط معدل نمو ١٣,٧٪ أعلى من معدل نمو إجمالي الأقساط - الذي سجل ١٢,٨٪ - وارتفاع معدل نمو صافي الأقساط واستقرار نسبة المخصصات الفنية إلى متوسط صافي الأقساط في آخر ٣ سنوات.

ويرجع انخفاض درجة المخاطر الخاصة بمؤشر كفاية رأس المال كمحصلة لانخفاض كل من نسبة صافي الأقساط إلى حقوق الملكية حيث ارتفعت حقوق الملكية بمعدل ٦٦,٩٪ وهو أعلى من معدل نمو صافي الأقساط الذي سجل ٤٧,١٪ وارتفاع كل من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول - التي ارتفعت بمعدل ٥٣,٩٪ - ونسبة حقوق الملكية إلى المخصصات الفنية - التي ارتفعت بنسبة ٣٣,٣٪ - كما يرجع انخفاض درجة مخاطر مؤشري جودة الأصول إلى انخفاض كل من نسبة المدينون - التي انخفضت بمعدل ٣٤,٧٪ - إلى إجمالي الأقساط - التي ارتفعت بمعدل ٤٧,٩٪ - وكذلك نسبة قيمة الاستثمارات المالية في الأسهم إلى إجمالي الأصول بسبب ارتفاع الاستثمارات في الأسهم بمعدل ٢٧,١٪ مقارنة بمعدل نمو الأصول. هذا وقد جاء استقرار درجة مخاطر مؤشري العجز الاكتواري كمحصلة لارتفاع كل من نسبة المخصصات الفنية إلى متوسط صافي التعويضات في آخر ٣ سنوات، ومعدلي نمو صافي الأقساط وإجمالي الأقساط، مقابل انخفاض طفيف في معدل الاحتفاظ، وانخفاض كل من نسبيتي صافي الأقساط إلى حقوق الملكية، وإجمالي الأقساط إلى حقوق الملكية.

وقد تحسنت درجة مخاطر مؤشري الربحية بصورة طفيفة كمحصلة لانخفاض كل من معدل الإنفاق، بينما ارتفع معدل الخسارة، كما ارتفعت النسبة المركبة بصورة طفيفة حيث ارتفع صافي التعويضات بمعدل ٥٩,٤٪ وهو أعلى من معدل نمو صافي الأقساط والمخصصات الفنية، كما ارتفع معدل العائد على متوسط حقوق الملكية، بينما انخفضت نسبة الدخل من الاستثمارات المالية إلى صافي الأقساط. إلى جانب ذلك يرجع انخفاض درجة مخاطر مؤشري السيولة إلى ارتفاع نسبة السيولة التي سجلت ١٨٥,١٪.

٥٧ تم استخدام أسلوب خارطة المخاطر «Heatmap» من خلال أسلوب الترتيب لبعض المؤشرات وفقاً لدرجة مخاطرها Ranking order لكل من قطاع شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، وقطاع شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات، وذلك باستخدام خمس مؤشرات رئيسية على مدى فترة زمنية سبع سنوات مالية سابقة، والتي تتمثل في نسبة كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والعجز الاكتواري وإعادة التأمين، والسيولة، والربحية، ويتضمن كل مؤشر رئيسي مجموعة من المتغيرات الفرعية والتي تختلف تبعاً لنوع القطاع التأميني. ووفقاً لهذا الأسلوب، يتم ترتيب كل متغير وفقاً لدرجة المخاطر من ١ (أقل درجة مخاطر) إلى ٥ (أعلى درجة مخاطر)، ويتم ترتيب المؤشرات التي لها علاقة سلبية مع المخاطر تنازلياً، ثم حساب المؤشر الرئيسي على أساس متوسط المؤشرات الفرعية التي تم ترتيبها حسب عدد المتغيرات المستخدمة لكل عام مالي.

الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لقطاع شركات التأمين خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥

« صدور الكتاب الدوري رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ لتعزيز حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، حيث شددت الهيئة على شركات التأمين بضرورة تفعيل نظام مكالمات الجودة مع العملاء لشرح شروط الوثيقة بشكل كامل، بما في ذلك بند التصفية، وتوفير ملخص للحساب الاستثماري لوثائق التأمين عبر الوسائل الإلكترونية المتطورة، لتمكين العملاء من معرفة المبلغ التقريبي عند طلب التصفية.

« صدور القرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢٤ بشأن إصدار ضوابط استخدام الرصيد المتراكم لحساب الاستثمار من قبل شركات التأمين المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال.

« صدور قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالتصديق على القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤، بشأن إصدار قانون التأمين الموحد، حيث تسري أحكام هذا القانون على نشاطي التأمين وإعادة التأمين وما يرتبط بهما من خدمات تأمينية ومهن وأنشطة، وبناء على القانون أصدرت الهيئة ضوابط توفيق أوضاع شركات قطاع التأمين وفقاً لقانون التأمين الموحد. وذلك وفقاً للقرار رقم (٢٢٣) لسنة ٢٠٢٤، والذي نص على إلزام الشركات التي تزاول أنشطة التأمين بكافة أنواعها وشركات الوساطة في التأمين وإعادة التأمين وشركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار وشركات خبرة التأمين الاستشارية وشركات إدارة برامج الرعاية الصحية (إدارة برامج التأمين الطبي)، للدخول تحت مظلة قانون التأمين الموحد بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

« صدور القرار رقم (١٨٣) لسنة ٢٠٢٤، والذي حدد السنة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين من الأول من يناير وحتى آخر ديسمبر من كل عام اعتباراً من العام المالي الذي يبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥.

« صدور القرار رقم (١٩٦) لسنة ٢٠٢٤ بشأن زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال شركات التأمين، حيث ألزم القرار الشركات العاملة بقطاع التأمين أن ترفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع على مرحلتين على مدار عامين ليصل إلى ٤٠٠ مليون جنيه مصري في المرحلة الأولى والتي تتم خلال ستة من تاريخ العمل بالقرار، ثم تتم زيادة رأس المال بالمرحلة الثانية ليصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه خلال العام الثاني من تاريخ العمل بالقرار. كما حدد القرار الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين متناهي الصغر ليصل إلى ٤٠ مليون جنيه، و٧٥ مليون جنيه لشركات التأمين الطبي المتخصص، ومليار جنيه لشركات إعادة التأمين.

« صدور القرار رقم (٢٧٣) لسنة ٢٠٢٤، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٨٣) لسنة ٢٠٢٤، حيث ألزم الشركات بإعداد قوائم مالية دورية ربع سنوية بداية من عام ٢٠٢٥ وبيانات المقارنة لها عن الفترة المثلثة من العام السابق، وذلك بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم «٥٠» عقود التأمين، على أن يتم مراجعة القوائم المالية وإصدار تقرير فحص محدد بشأنها من مراقب حسابات الشركة وتقديم في المواعيد المحددة لها، على أن يتم منح الشركات مهلة إضافية لمدة خمسة وأربعين يوماً ولمرة واحدة عن المواعيد المقررة لموافاة الهيئة بالمركز المالي المنتهي في مارس ٢٠٢٥.

« صدور القرارين رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥ بشأن قواعد احتساب وتكوين المخصصات الفنية لفرع تأمينات الممتلكات والمسئوليات والقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٥ بشأن قواعد احتساب وتكوين المخصصات الفنية لفرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. حيث تلتزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها وفقاً لأحكام قانون التأمين الموحد، وذلك بتحديد قائمة لهذه المخصصات لكل من شركات الممتلكات والمسئوليات وشركات الأشخاص وتكوين الأموال مع ضرورة اعتماد المخصصات الفنية من الخبر الاكتواري للشركة والمقيد لدى الهيئة، مع إلزام الشركات بالفوائد التنفيذية الصادرة عن الهيئة بشأن متطلبات معيار المحاسبة المصري «التقارير المالية لعقود التأمين».

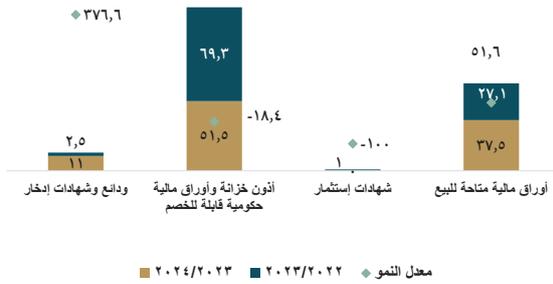
« صدور القرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢٥ بشأن الإجراءات التنفيذية لتسجيل البيانات على منصة الربط الإلكتروني بين الهيئة وشركات التأمين، حيث ألزم القرار بتسجيل كافة البيانات على منصة الربط الإلكتروني بشكل لحظي، ويجوز للشركات في موعد أقصاه ٢٠٢٥/٧/٣٠ تسجيل البيانات على المنصة خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ اتخاذ الإجراء لدى الشركة.

« أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (١٢٣) لسنة ٢٠٢٥، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢) لسنة ٢٠٢٥ بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال شركات التأمين وإعادة التأمين، فيما يتعلق بالحدود القصوى التي يجوز لشركات التأمين أن تستثمر أموالها المخصصة في وثائق صناديق استثمار السلع والمعادن أو أية شهادات أو أدوات مالية مضمونة بالمعادن متداولة بالبورصات المصرية. حيث قررت الهيئة مضاعفة الحد الأقصى للأموال المستثمرة من الشركات في وثائق صناديق استثمار السلع والمعادن أو أية شهادات أو أدوات مالية مضمونة بالمعادن متداولة بالبورصة المصرية إلى ١٠% على الأكثر بدلاً من ٥%. وحدد القرار ألا تزيد قيمة الأموال المستثمرة في وثائق صندوق الاستثمار الواحد على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها، أو ١٥% من صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار أيهما أقل.

٢.١ صناديق التأمين

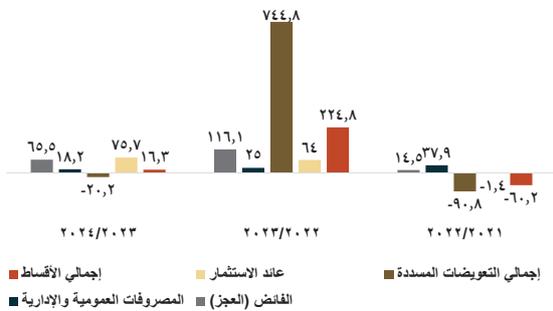
١.٢.١ صناديق التأمين الحكومية

ارتفاع الاستثمارات في ودائع وشهادات الادخار والأوراق المالية المتاحة للبيع على حساب الاستثمارات الأخرى (%)



ارتفع إجمالي أقساط صناديق التأمين الحكومية ليسجل ٣٥٥,١ مليون جنيه بمعدل ١٦,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، كما ارتفع عند الاستثمار ليسجل ٢١٤,٦ مليون جنيه بمعدل ٧٥,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، بينما انخفض إجمالي التعويضات المسددة إلى ١١٤,٦ مليون جنيه بمعدل ٢٠,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، إلى جانب ذلك ارتفعت المصروفات العمومية والإدارية لتسجل ١٧,٩ مليون جنيه بمعدل ١٨,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، كما ارتفع فائض النشاط التأميني إلى ٤٤٣,٤ مليون جنيه بمعدل ٦٥,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

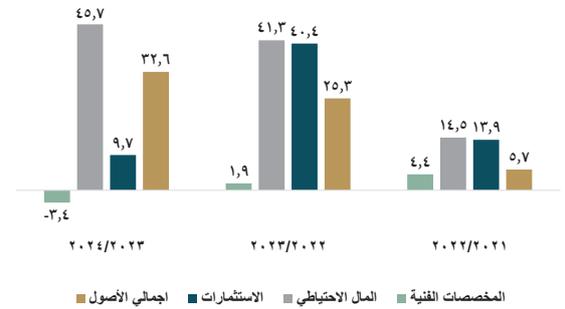
معدل نمو بعض بنود صناديق التأمين الحكومية (%)



تغطي صناديق التأمين الحكومية في نشاطها جميع أنحاء الجمهورية، وتتولى صناديق التأمين الحكومية عمليات التأمين ضد المخاطر التي لا تقبلها شركات التأمين، أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها، مما يستدعي تأسيسها لتلك الصناديق، حيث تنوعت أعراض الصناديق الحكومية بين الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن بعض حوادث مركبات النقل السريع داخل الجمهورية، وصندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب المدارس، وصندوق التأمين التعاوني على مركبات الصيد الآلية والعاملين عليها، وصندوق التأمين الحكومي على طلاب التعليم الأزهرية، وصندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية، وصندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العُهد.

ارتفع إجمالي أصول صناديق التأمين الحكومية ليلبغ ٢,١ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مدفوعاً بارتفاع إجمالي الاستثمارات^(٥٨) ليسجل ١,٤ مليار جنيه بمعدل ٩,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ في ظل ارتفاع سعر الفائدة، وفي المقابل، ارتفع إجمالي الالتزامات لتسجل ٢,١ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمعدل نمو ٣٢,٦٪، كما ارتفعت قيمة المال الاحتياطي لتبلغ ١,١ مليار جنيه بمعدل ٤٥,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، بينما انخفضت المخصصات الفنية لتسجل ٠,٣ مليار جنيه بمعدل ٣,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

معدل نمو بعض بنود صناديق التأمين الحكومية (%)



شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ استمراراً لاستحواذ كل من أذون الخزينة والأوراق المالية الحكومية القابلة للخصم وكذلك الأوراق المالية المتاحة للبيع على النصيب الأكبر من إجمالي استثمارات صناديق التأمين الحكومية ليسجل كل منهما ٥١,٥٪ و ٣٧,٥٪ على التوالي، مقارنةً بنسب ٦٩,٣٪ و ٢٧,١٪ على التوالي في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ويليهما الودائع وشهادات الادخار التي تستحوذ على ١١٪ من إجمالي استثمارات الصناديق في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنةً بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

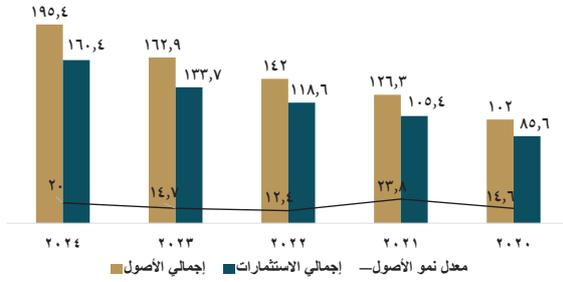
٥٨ وتمثل استثمارات صناديق التأمين الحكومية في ودائع وشهادات ادخار، وأذون خزينة وأوراق مالية حكومية قابلة للخصم، وشهادات استثمار، وأوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وأوراق مالية متاحة للبيع، واستثمارات عقارية.

٢.٢.١ صناديق التأمين الخاصة

يلعب قطاع صناديق التأمين الخاصة دوراً في جذب المدخرات ومد المظلة التأمينية لبعض الفئات غير المشمولة بالرعاية التأمينية، وبالتالي فإنها وسيلة لتدعيم النظم القومية للمعاشات بالدولة. كما تسهم في تمويل خطط التنمية بالدولة لما تقوم به من استثمارات في مجالات عديدة.

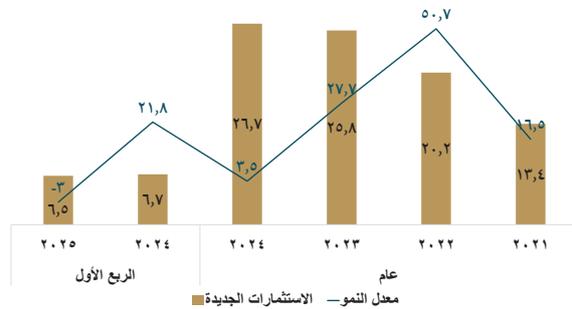
وقد انخفض عدد صناديق التأمين الخاصة في عام ٢٠٢٤ ليسجل ٦٧١ صندوق مقارنةً بعدد ٦٧٦ صندوق في العام السابق، بينما ارتفع إجمالي أصول صناديق التأمين الخاصة ليسجل ١٩٥,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٢٠٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع إجمالي الاستثمارات - والتي تمثل ٨٢,١٪ من إجمالي الأصول - ليسجل ١٦٠,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٢٠٪ مقارنةً بالعام السابق.

تطور إجمالي أصول واستثمارات صناديق التأمين الخاصة (مليار جنيه - %)



هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاعاً في الاستثمارات الجديدة لصناديق التأمين الخاصة، لتسجل ٢٦,٧ مليار جنيه بمعدل ٣,٥٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما انخفضت الاستثمارات الجديدة في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ لتسجل ٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٣٪ مقارنةً بالربع الأول من عام ٢٠٢٤.

تطور الاستثمارات الجديدة لصناديق التأمين الخاصة (مليار جنيه - %)



الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لقطاع صناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥

« أصدرت الهيئة قرار رقم (٢٥٦) لسنة ٢٠٢٤، والذي نص على أن تبدأ السنة المالية لصناديق التأمين الخاصة في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام وذلك اعتباراً من عام ٢٠٢٥.

« صدور القرار رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠٢٤ بشأن قواعد توظيف أموال صناديق التأمين الخاصة التي تعمل بنظام المزايا المحددة في القنوات الاستثمارية التالية: ودائع مصرفية وحسابات استثمارية وشهادات ادخار وشهادات استثمار بالعملة المحلية أو الأجنبية الصادرة عن البنوك، وسندات وأذون خزائن حكومية وأي أوراق مالية حكومية، وسندات شركات، وسندات توريق، ووثائق صناديق استثمار الدخل الثابت وغيرها. كما أُلزم القرار الصناديق بتقديم تقارير لهيئة الرقابة المالية كل ٣ أشهر بشأن استثماراتها وبالأخص الأرصدة التي تبين الأصول المملوكة له من الجهات المنصوص عليه ومنها: البنوك، وأمناء الحفظ وشركات خدمات الإدارة، كما تلتزم الصناديق بمهلة توفيق أوضاع ٦ أشهر من تاريخ العمل بالقرار.

« صدور القرار رقم (٢٧٦) لسنة ٢٠٢٤ بشأن إعداد القوائم المالية الدورية لصناديق التأمين الخاصة حيث أُلزم القرار صناديق التأمين الخاصة التي يبلغ حجم أموالها خمسمائة مليون جنيه فأكثر، بإعداد قوائم مالية ربع سنوية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، على أن يكون إعداد تلك القوائم اعتباراً من بداية السنة وحتى تاريخ نهاية الفترة الدورية المُعد عنها تلك القوائم.

« صدور القرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٥، حيث أتاح القرار إنشاء أكثر من صندوق تأمين خاص في ذات الجهة التابع لها أعضاء الصندوق، في حالات محددة وهي اختلاف المزايا التي يمنحها كل صندوق عن الآخر وفقاً لللائحة النظام الأساسي، وتكون أنواع المزايا الممنوحة، منها مزايا تأمينية أو ادخارية أو علاجية أو اجتماعية أو المزايا الخاصة بالمعاشات الدورية أو أي مزايا أخرى.

٢. قطاع البريد^(٥٩)

في إطار سعي الهيئة القومية للبريد نحو تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، وحرصها على توفير خدماتها بشكل ميسر وسريع للمواطنين في مختلف أنحاء الجمهورية، فقد بلغ عدد منافذ البريد بنهاية شهر مارس ٢٠٢٥ نحو ٤٧٠ منفذاً، وتؤكد الهيئة استمرارها في التوسع والانتشار الجغرافي بهدف تلبية احتياجات المواطنين وتقديم خدمات بريدية ومالية رقمية بكفاءة عالية.

كما واصلت الهيئة القومية للبريد جهودها لتطوير خدماتها وتلبية احتياجات المواطنين والشركات، حيث قامت بإضافة مجموعة من الخدمات الجديدة المتنوعة، أبرزها خدمة التوصيلات المالية لصالح الشركات والهيئات والوزارات، والتي تتيح تحصيل المستحقات من مندوبي تلك الجهات عبر مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، مما يساهم في تسهيل عمليات الدفع والتحويل وتعزيز كفاءة الأداء.

كما تم إتاحة منتجات جديدة لتلبية احتياج العملاء مثل حساب سوبر توفير بعائد ١٤ ٪ سنوياً ويصرف شهرياً، بالإضافة إلى إطلاق خدمة التصديق الفصلي بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج بالإضافة إلى باقة الخدمات المالية والحكومية الأخرى وتعكس هذه الجهود حرص الهيئة على تقديم خدمات متكاملة وسهلة الوصول، تدعم التحول الرقمي وتعزز الشمول المالي على مستوى الجمهورية.

١.٢. أصول واستثمارات الهيئة القومية للبريد

سجلت أصول الهيئة القومية للبريد بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مبلغ ٣٢٧,٧ مليار جنيه، مقارنةً بـ ٣٢٢,٩٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بنسبة نمو بلغت ١,٥ ٪، كما بلغ إجمالي استثمارات الهيئة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٢٩٤,٥ مليار جنيه، مقارنةً بـ ٢٨٥,٦ مليار جنيه في العام السابق، محققاً معدل نمو قدره ٣,١١ ٪.

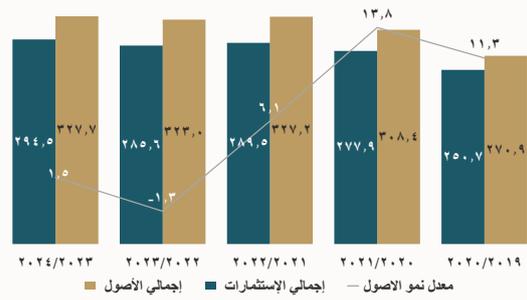
وتتقسم استثمارات الهيئة القومية للبريد إلى:

- « الاستثمارات في بنك الاستثمار القومي.
- « الاستثمارات خارج بنك الاستثمار القومي، وتتمثل في أذون الخزانة والسندات ومحافظ الأوراق المالية.

توزيع استثمارات البريد في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣



إجمالي أصول واستثمارات الهيئة القومية للبريد (بمليار جنيه-٪)



٢.٢. المنتجات والخدمات المالية

في إطار تعزيز الاستقرار المالي، نجحت الهيئة القومية للبريد في تحقيق معدلات نمو ملحوظة في مختلف أنواع الحسابات التي تقدمها ومنها الحسابات الجارية وحسابات التوفير حيث بلغت قيمة أرصدة الحسابات ٢٨٢ مليار جنيه في مارس ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٢٧٢ مليار جنيه بنسبة ٤ ٪ تقريباً. مع الأخذ في الاعتبار إطلاق حساب سوبر توفير بعائد ١٤ ٪ سنوياً يصرف شهرياً اعتباراً من شهر ديسمبر ٢٠٢٤ والذي بلغ عدد الحسابات المفتوحة حتى نهاية مارس ٢٠٢٥ عدد ١٠٣ ألف حساب. بالإضافة إلى حساب فصي معاشات والذي يخدم ذوي المعاشات والذي حقق نسبة نمو في أعداد الحسابات بنسبة ٨,٥ ٪ حيث بلغ عدد الحسابات بنهاية شهر مارس ٢٠٢٥ عدد ٦,٤ مليون حساب مقارنةً بـ ٥,٩ مليون حساب.

٥٩ يخضع قطاع البريد لرقابة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

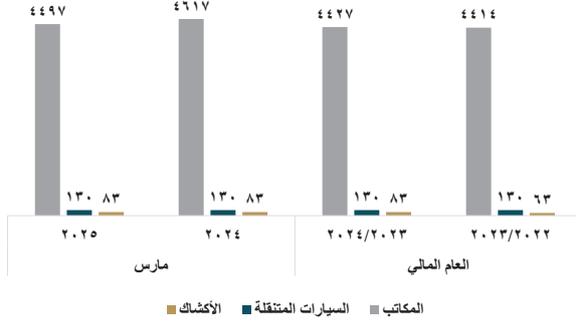
٣,٢. الانتشار الجغرافي

واصلت الهيئة القومية للبريد جهودها في التوسع الجغرافي لتعزيز انتشار خدماتها المالية وغير المالية، بما يسهم في الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين وتوسيع قاعدة العملاء.

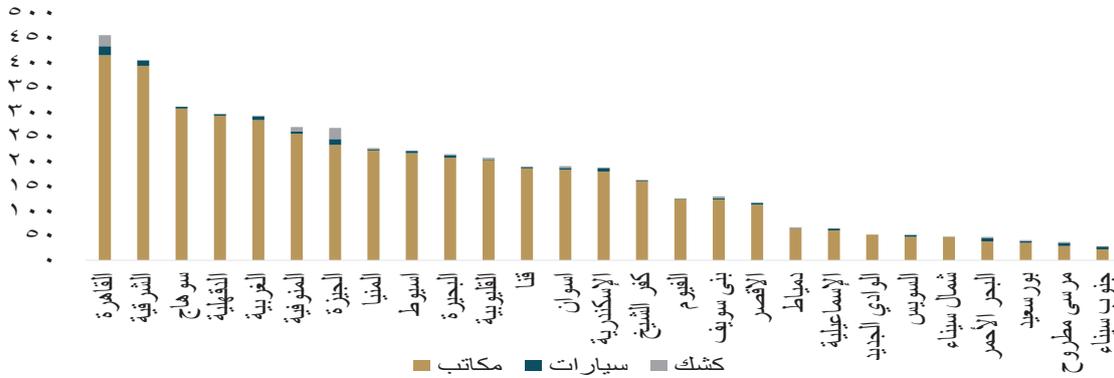
« بلغ إجمالي عدد المكاتب البريدية حتى نهاية مارس ٢٠٢٥ عدد ٤٤٩٧ مكتب مقارنةً بعدد ٤٦١٧ مكتب في نهاية مارس ٢٠٢٤ بمعدل انخفاض ٢,٦٪.

« واستقر عدد السيارات المتقلة و عدد الأكشاك حتى نهاية مارس ٢٠٢٥ عند ١٣٠ سيارة متقلة و ٨٣ كشك بريدي.

عدد الوحدات البريدية (وحدة)



توزيع الوحدات البريدية على مستوى كافة محافظات الجمهورية حتى نهاية مارس ٢٠٢٥



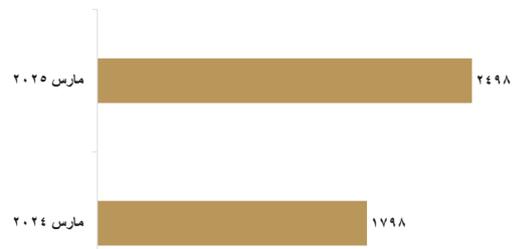
٤,٢ تعزيز البنية التحتية المالية

كما تواصل الهيئة القومية للبريد جهودها في تعزيز البنية التحتية المالية، من خلال التوسع في نشر ماكينات الصراف الآلي (ATM) وتفعيل خدمات الدفع الإلكتروني. وقد بلغ عدد ماكينات الصراف الآلي في نهاية مارس ٢٠٢٥ نحو ٢٤٩٨ ماكينة، مقارنةً بـ ١٧٩٨ ماكينة في نهاية مارس ٢٠٢٤، محققة بذلك معدل نمو قدره ٣٩٪، وتستهدف الهيئة الوصول إلى أكثر من ٣٠٠٠ ماكينة صراف آلي.

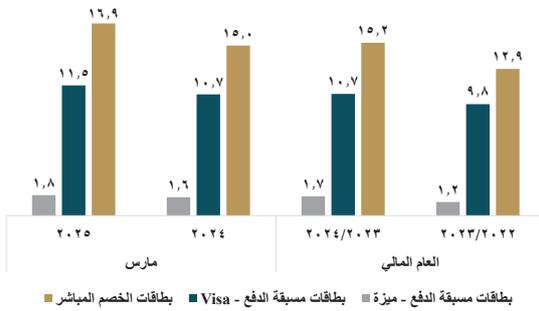
« بطاقات الدفع الإلكتروني

سجلت الهيئة القومية للبريد زيادة ملحوظة في عدد البطاقات المصدرة، حيث بلغ الإجمالي التراكمي للبطاقات المصدرة بمختلف أنواعها نحو ٣,١٩ مليون بطاقة في نهاية مارس ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ٢,٧٢ مليون بطاقة في مارس ٢٠٢٤، بنسبة نمو بلغت ١١٪. علماً بأن تم إصدار عدد ٢,٣٣ مليون بطاقة بكافة أنواعها خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى نهاية مارس ٢٠٢٥.

إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي (ماكينة)



إجمالي عدد إصدارات البطاقات (مليون)



استخدامات بطاقات البريد المختلفة

أولاً: استخدامات بطاقات البريد

وقد حققت معدلات استخدامات البطاقات المصدرة من خلال الهيئة القومية للبريد معدلات إيجابية حيث بلغ معدل النمو في عدد المعاملات ٩,٣٪ و ٩,٦٪ في قيمه تلك المعاملات. حيث بلغت عدد المعاملات خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتى مارس ٢٠٢٥ عدد ٨٩,٢ مليون معاملة بقيمة ١٧٢ مليار جنيه مقارنة بعدد ٨١,٧ مليون معاملة بقيمة ١٥٧ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

ثانياً: استخدامات بطاقات البنوك من خلال القنوات الخاصة بالبريد المصري

كما شهدت استخدامات بطاقات البنوك من خلال القنوات الخاصة بالهيئة معدلات نمو، حيث ارتفع عدد وقيمة المعاملات بمعدل ١٧٪ و ٣٥٪ على التوالي، حيث بلغت عدد المعاملات خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥ عدد ٣٩ مليون معاملة بقيمة ٥٠ مليار جنيه مقارنة بعدد ٣٤ مليون معاملة بقيمة ٣٧ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

٥.٢. خدمات التمويل متناهي الصغر

٦.٢. خدمات الحوالات

تعززاً للشمول المالي، وحرصاً على التيسير على المواطنين في الحصول على الخدمات المالية، توفر الهيئة القومية للبريد مجموعة من خدمات الحوالات التي تخدم الأفراد والجهات الحكومية على حد سواء، وذلك من خلال شبكة مكاتبها المنتشرة على مستوى الجمهورية، وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

« خدمة الحوالات الفورية:

وهي خدمة تتيح إرسال وصرف الحوالات بشكل لحظي باستخدام بطاقة الرقم القومي فقط، دون الحاجة إلى حساب بنكي. وخلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتى نهاية مارس ٢٠٢٥، تم تنفيذ نحو ٥,١ مليون حوالة.

« خدمة الحوالات الحكومية:

وهي خدمة مخصصة لتحويل المبالغ المالية لصالح الجهات الحكومية المختلفة، وخلال الفترة (يوليو ٢٠٢٤ - مارس ٢٠٢٥)، تم تنفيذ ما يقرب من ٤,٣ مليون حوالة.

٧.٢. الخدمات البريدية وخدمات التجارة الإلكترونية

تقدم الهيئة القومية للبريد مجموعة متنوعة من الخدمات البريدية الأساسية محلياً ودولياً، تشمل البريد المسجل، والبريد السريع، والطرود. وفي إطار مواكبة تطورات سوق التجارة الإلكترونية، عملت الهيئة على تطوير هذه الخدمات من خلال إدخال تحسينات نوعية، من أبرزها إطلاق خدمة «إيزي بوكس»^(٦) بجمع مكاتب البريد المصري، إلى جانب خدمة «وصلها»^(٧) المتاحة عبر تطبيق الهاتف المحمول.

وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق نمو غير مسبوق في عدد المعاملات بنهاية الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتى نهاية مارس ٢٠٢٥، حيث بلغت معاملات خدمتي «وصلها» و«إيزي بوكس» نحو ٢,٢ مليون معاملة، مقارنة بـ ٧,٤ ألف معاملة خلال نفس الفترة من العام السابق، محققة نمواً بنسبة ٢١٢٪.

ويعكس هذا الأداء المتميز الدور الفعال للبريد المصري في دعم الاستقرار المالي، وتعزيز جهود الدولة نحو الشمول المالي والتحول الرقمي، خاصة في ظل النمو المتسارع لقطاع التجارة الإلكترونية.

٦- هي خدمة استلام الشحنات أو الطرود من الراسل في مكتب البريد على مستوى الجمهورية وتسليمها إلى عنوان المرسل إليه مع إمكانية تحويل مبالغ عند الاستلام لصالح الراسل.

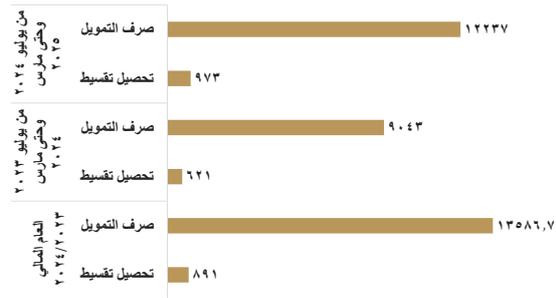
٧- هي خدمة متاحة عبر تطبيق الهاتف المحمول تتيح استلام الشحنات من العميل بحل إقامته والقيام بالتسليم إلى عنوان المرسل إليه على مستوى الجمهورية مع إمكانية التحويل عند الاستلام لصالح الراسل.

دعماً لاستراتيجية الدولة لتحقيق الشمول المالي، يساهم البريد المصري بدور فاعل في تمكين صغار التجار من الحصول على التمويلات اللازمة لمشروعاتهم الصغيرة، إلى جانب تيسير سداد الأقساط بشكل شهري. ويتم ذلك من خلال استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية، وبالتعاون مع أكثر من ١٢ شركة من الجهات المانحة للتمويل متناهي الصغر.

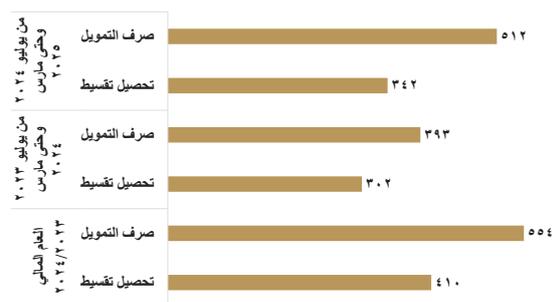
وشهدت خدمات صرف التمويل وتحصيل الأقساط نمواً ملحوظاً خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى نهاية مارس ٢٠٢٥، حيث بلغ عدد معاملات صرف التمويل متناهي الصغر نحو ٥١٢ ألف معاملة، مقارنة بـ ٣٩٣ ألف معاملة خلال نفس الفترة من العام السابق، بنسبة نمو بلغت ٣٠٪، وقيمة إجمالية ١٢,٢ مليار جنيه مقابل ٩,٤ مليار جنيه، محققة معدل نمو بنسبة ٣٥٪.

وفيما يخص معاملات تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر، فقد سجلت ٣٤٢ ألف معاملة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتى نهاية مارس ٢٠٢٥، مقابل ٣٠٢ ألف معاملة في الفترة المقابلة من العام السابق، بنسبة نمو ١٣٪. كما ارتفعت قيمة هذه المعاملات إلى ٩٧٣ مليون جنيه مقارنة بـ ٦٢١ مليون جنيه، محققة معدل نمو ٥٧٪ في القيمة.

قيمة العمليات (مليون جنيه)



عدد العمليات (ألف عملية)



٨.٢. خدمة التحصيل والإخطار الإلكتروني

وفي إطار دور البريد المصري في دعم منظومة التحصيل الإلكتروني، تُعد خدمة تحصيل المبالغ لصالح الشركات العاملة في السوق المصري وإخطار تلك الجهات لحظياً بالمبالغ التي تم إيداعها لحسابهم والتي تُعد من أبرز الخدمات المقدمة، ويتم تنفيذها من خلال الربط الإلكتروني المباشر مع تلك الجهات والشركات.

وخلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتى نهاية مارس ٢٠٢٥، بلغ عدد العمليات المنفذة نحو ٦٦٢ ألف عملية مقارنة بعدد عمليات ٥٧٣ ألف عملية خلال نفس الفترة من العام السابق، وقد أسفرت هذه النتائج عن تحقيق نمو بنسبة ١٥٪ في عدد العمليات، و٤٩٪ في قيمة العمليات، وهو ما يعكس تنامي ثقة الشركات في البنية التحتية الرقمية للبريد المصري وكفاءته في تقديم هذه الخدمة.

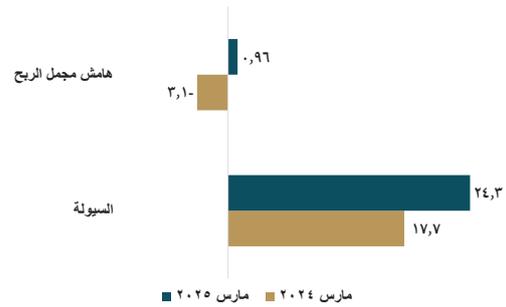
٩.٢. الخدمات الحكومية

وفي إطار التوسع في إتاحة الخدمات الحكومية بمكاتب البريد فقد تم إتاحة خدمة التصديق الفصلي بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، والتي تمكن المواطنين من التصديق على كافة المستندات المطلوبة عليها خارج جمهورية مصر العربية من خلال قيام المواطن بالتوجه إلى مكتب البريد وتقديم الطلب اللازم لتقوم الهيئة لاحقاً باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتصديق وإعادة تسليمها للمواطن بمكتب البريد أو بمحل الإقامة.

كما تعد الهيئة القومية للبريد مرخصاً للخدمات البريدية بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢، كما أنها الجهة الرسمية المختصة في جمهورية مصر العربية بنقل الرسائل وكذلك الطرود البريدية بالإضافة إلى إدارة مرفق البريد وتطويره وتدعيمه. كذلك تقوم الهيئة بمنح رخصة للشركات البريدية التي تقدم الخدمات البريدية وفقاً لشروط واحكام تحددها الهيئة بغرض الرقابة والتحقق من مستوي الخدمة المعلن من المرخص له طوال سريان عقد الترخيص.

١٠.٢. مؤشرات أداء قطاع البريد

على صعيد المؤشرات المالية لقطاع البريد، ارتفع مؤشر السيولة حيث أصبح ٢٤,٣٪ في مارس ٢٠٢٥ مقارنة بـ ١٧,٧٪ في مارس ٢٠٢٤، كما ارتفع هامش مجمل الربح من ٣,١-٪ في مارس ٢٠٢٤ ليصبح ٩,٦٪ في مارس ٢٠٢٥.



٣. صناديق الاستثمار وشركات الوساطة في الأوراق المالية

تلبى صناديق الاستثمار المتطلبات المتنوعة للمستثمرين، وتتناسب مع مستويات المخاطر المقبولة لديهم، وتختلف الأصول المالية للصناديق وفقاً للهدف من الصندوق. وبناءً على الأهداف المحددة للصندوق يتبع مدير الصندوق سياسة وإستراتيجية استثمارية لتحقيق هذه الأهداف.

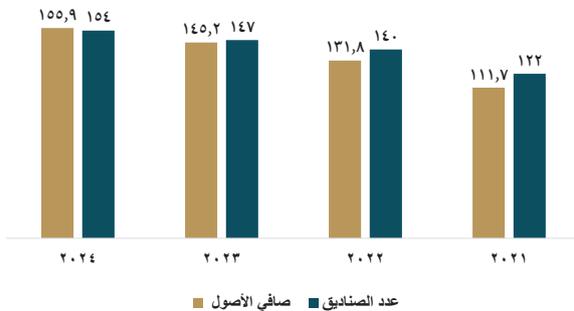
يكفّن دور شركات الوساطة في الأوراق المالية في عملية طرح شركات جديدة في البورصة أو الطرود العامة الأولية، حيث تقوم بتحديد الأسعار المناسبة مع مُصدر الطرح وكذلك الوسائل التسويقية التي قد تساعد في جذب المستثمرين، وكذلك دورها في عملية الوساطة في السوق الرئيسي سواء كمالك للأوراق المالية بغرض بيعها، أو كوسطاء نيابة عن العملاء في حالة البيع أو الشراء.

١.٣. صناديق الاستثمار

بلغ إجمالي عدد صناديق الاستثمار العاملة في مصر ١٥٤ صندوق في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ١٤٧ صندوق في نهاية عام ٢٠٢٣، كما ارتفع إجمالي صافي أصول الصناديق ليسجل ١٥٥,٩ مليار جنيه بمعدل ٧,٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنةً بالعام السابق، وتتضمن الصناديق ١٤٥ صندوق مفتوح و٩ صناديق مغلقة، وتشمل الصناديق المغلقة ٦ صناديق ملكية خاصة بإجمالي صافي أصول ١,٤ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنةً بإجمالي صافي أصول ١,٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣.

وتتركز الصناديق المفتوحة في الصناديق النقدية -التي تستثمر في الأدوات المالية قصيرة الأجل وتتميز بالسيولة المرتفعة- وصناديق الأسهم -التي تستثمر في أسهم الشركات المتداولة في البورصة- وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع نسبة عدد الصناديق المؤسسية من قبل جهات مرخص لها بمزاولة النشاط إلى ٨٥,١٪ من إجمالي عدد الصناديق في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بنسبة ٨٤,٤٪ في عام ٢٠٢٣، كما استقر عدد الصناديق المنشأة من قبل البنوك عند ٨٩ صندوق من إجمالي عدد الصناديق في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. هذا وقد استمر عدد صناديق الاستثمار في الارتفاع في مارس ٢٠٢٥ ليسجل ١٥٧ صندوق مقارنةً بعدد ١٤٩ صندوق في مارس ٢٠٢٤، كما ارتفع صافي أصول صناديق الاستثمار في مارس ٢٠٢٥ ليسجل ١٧٢,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٦,١٪ مقارنةً بمارس ٢٠٢٤.

استمرار ارتفاع عدد وصافي أصول صناديق الاستثمار (مليار جنيه - صندوق)

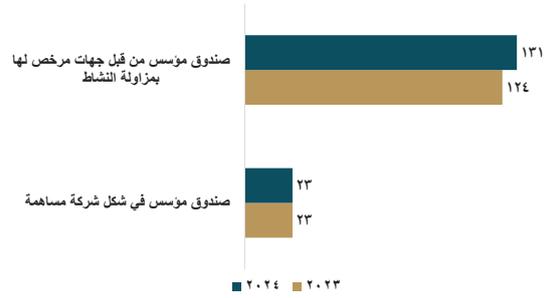


٦٢ تشمل صناديق الاستثمار صناديق الأسهم، والصناديق النقدية، وصناديق نقد عملات باليورو، وصناديق نقد عملات بالدولار الأمريكي، صناديق أدوات الدين، وصناديق ملكية خاصة، وصناديق الدخل الثابت، وصناديق خيرية، وصناديق حماية رأس المال، وصناديق المؤشرات، والصناديق العقارية، والصناديق القابضة، والصناديق المتنوعة، وصناديق المعادن النفيسة.

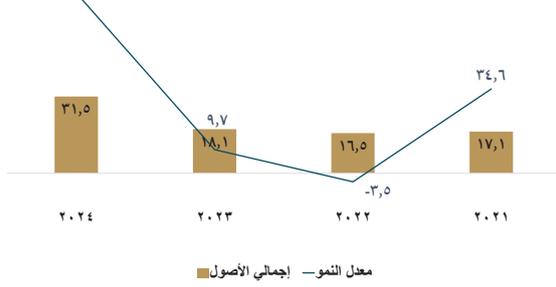
الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

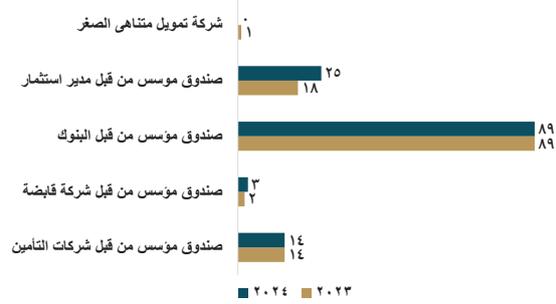
ارتفاع عدد الصناديق المؤسسية من قبل الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط (وحدة)



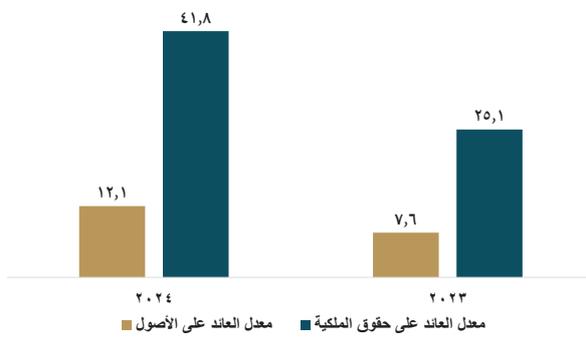
استمرار ارتفاع أصول شركات الوساطة في الأوراق المالية (مليار جنيه - %)



استمرار استحواذ الصناديق المؤسسية من قبل البنوك على العدد الأكبر من الصناديق المؤسسية من قبل الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط (وحدة)



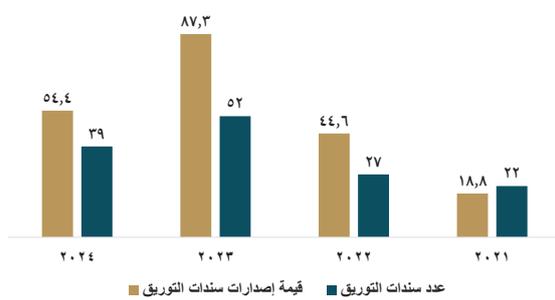
مؤشرات أداء شركات الوساطة في الأوراق المالية (%)



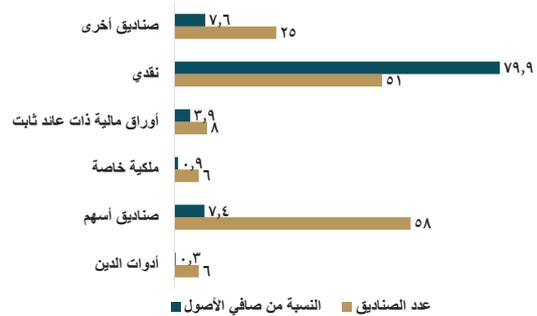
٤. التوريق

شهد عام ٢٠٢٤ انخفاض في أصول شركات التوريق لتسجل ٩٦٧ مليون جنيه بمعدل ١٩,٤٪، كما استقر عدد الشركات عند ١٥ شركة في نهاية عام ٢٠٢٤. هذا وقد انخفضت قيمة الإصدارات لتسجل ٥٤,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ لعدد ٣٩ سند مقارنة بقيمة ٨٧,٣ مليار جنيه لعدد ٥٢ سند في عام ٢٠٢٣. وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٥، بلغ عدد سندات التوريق سدين بقيمة ٢,١ مليار جنيه مقارنة بعدد ٣ سندات بقيمة ٦ مليار جنيه في الربع الأول من العام السابق.

تطور أداء نشاط التوريق (مليار جنيه - وحدة)



استمرار استحواذ الصناديق النقدية وصناديق الأسهم على النسبة الأكبر من عدد الصناديق، واستحواذ الصناديق النقدية على النسبة الأكبر من صافي أصول الصناديق الاستثمار (وحدة - %)



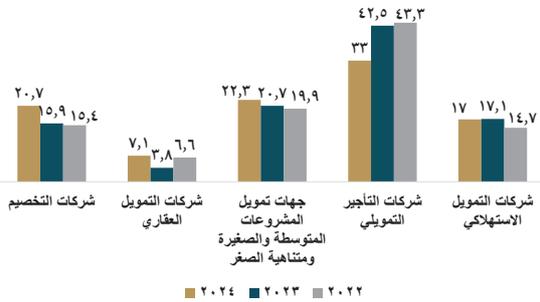
٢.٣ شركات الوساطة في الأوراق المالية

هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع في عدد الشركات إلى ١٣٠ شركة في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعدد ١٢٤ شركة في العام السابق. كما ارتفعت قيمة أصول شركات الوساطة في الأوراق المالية لتسجل ٣١,٥ مليار جنيه بمعدل ٧٤٪ مقارنة بالعام السابق، إلى جانب ذلك ارتفع صافي أرباح الشركات بمعدل ١٧١,٤٪ لتسجل ٣,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ مقارنة بقيمة ١,٤ مليار جنيه في العام السابق، الأمر الذي انعكس على ارتفاع كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ليسجل كل منهما ١٢,١٪ و ٤١,٨٪ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع في التركيز من حيث حجم التداول حيث استحوذت ٩ شركات على ٥٥,٧٪ من إجمالي قيمة التداول في عام ٢٠٢٤ مقارنة بنسبة ٥١,٥٪ في عام ٢٠٢٣.

٥. مؤسسات التمويل غير المصرفية

تقوم مؤسسات التمويل غير المصرفية بتوفير فرص بديلة لتمويل الأفراد والشركات، وتتضمن تلك المؤسسات التمويل العقاري وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي والتأجير التمويلي والتخصيم. وفي إطار حرص هيئة الرقابة المالية على تطبيق أفضل الممارسات، أصدرت الهيئة معايير الملاءة المالية للشركات والجهات العاملة في أنشطة التمويل غير المصرفي المتوافقة مع معايير بازل III والتي تستهدف تعزيز قدرات شركات التمويل غير المصرفي لمواجهة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية وتقليل الآثار السلبية للتقلبات والصدمات المستقبلية بما يدعم الاستقرار المالي للأسواق والمؤسسات المالية غير المصرفية.

توزيع التمويل الممنوح من المؤسسات المالية غير المصرفية في عام ٢٠٢٤ (%)



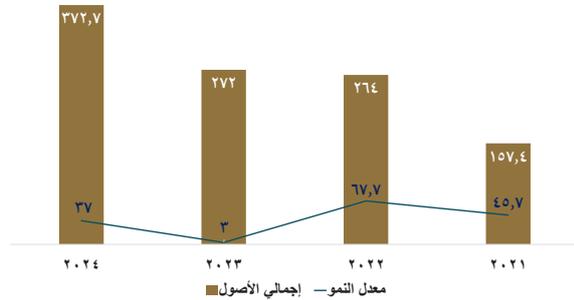
الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لأنشطة التمويل غير المصرفية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥

« إصدار الكتاب الدوري رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ بشأن ضوابط توريق الحقوق المالية الناشئة عن مزاوله أنشطة التمويل غير المصرفي، أو غيرها من الأنشطة الأخرى بحيث تشمل أنشطة التوريق التي تُجرىها شركات في قطاعات أخرى بخلاف القطاع المالي غير المصرفي وتصدر عنها حقوق مالية آجلة، حيث أكدت الهيئة على عدم ممانعتها على اعتماد مذكرة المعلومات أو نشرة الاكتتاب العام في إصدار سندات التوريق مقابل محافظ حقوق مالية مُحالَة عن أنشطة التمويل غير المصرفي أو غيرها من الأنشطة الأخرى.

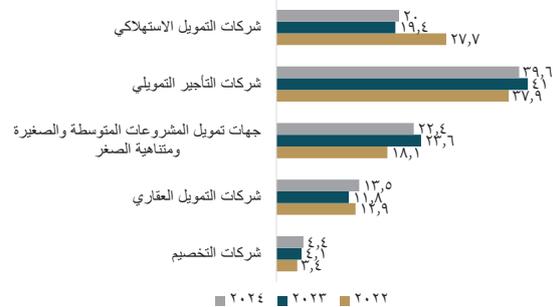
« أصدرت الهيئة القرار رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٢٤، بشأن مد المهلة الممنوحة لزيادة رؤوس أموال شركات التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لقرارات مجلس إدارة الهيئة المشار إليها، لمدة عام آخر اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء المهلة الممنوحة لتلك الشركات في هذا الشأن.

هذا وقد شهدت أصول المؤسسات التمويلية غير المصرفية ارتفاعاً في عام ٢٠٢٤ لتسجل ٣٧٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٣٧٪ مقارنةً بالعام السابق، ويتركز أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية في شركات التأجير التمويلي، ويليها جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ثم شركات التمويل الاستهلاكي بنسب ٣٩,٦٪ و ٢٢,٤٪ و ٢٠٪ على التوالي. وكذلك يتركز التمويل الممنوح من المؤسسات التمويلية غير المصرفية في شركات التأجير التمويلي، ويليها جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ثم شركات التخصيم بنسب ٣٣٪ و ٢٢,٣٪ و ٢٠,٧٪ على التوالي في نهاية عام ٢٠٢٤.

تطور قيمة أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية (مليار جنيه - %)



توزيع أصول المؤسسات التمويلية غير المصرفية (%)



١.٥ التمويل العقاري

يعد القطاع العقاري من أهم القطاعات نظراً لدوره في دفع النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في نمو العديد من الصناعات والقطاعات المختلفة وأهمها قطاع المقاولات والتشييد والبناء، وغيرها من الأنشطة المكتملة، ذلك بالإضافة إلى إمكانية تمويل إسكان مناسب وفقاً لاحتياجات المواطنين، وكذلك مساهمته في خلق فرص عمل.

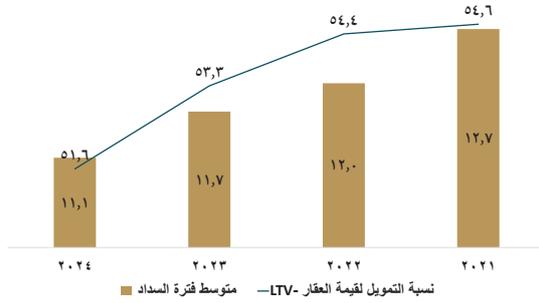
هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاعاً في قيمة أصول شركات التمويل العقاري حيث سجلت ٥٠,٤ مليار جنيه بمعدل ٥٦,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع عدد الشركات إلى ٢٥ شركة في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٢٠ شركة في العام السابق، إلى جانب ذلك ارتفع رأس المال المدفوع للشركات إلى ٦,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٦٨,١٪ مقارنةً بالعام السابق.

الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

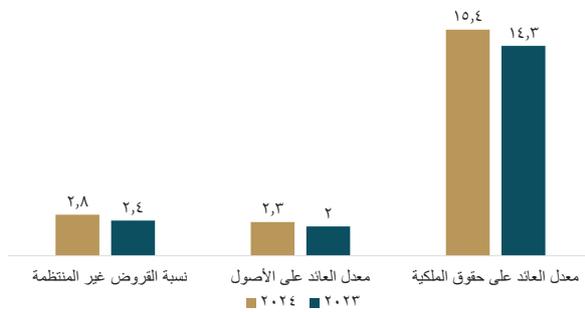
ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

ارتفع صافي أرباح الشركات من ٩ مليارات جنيه في عام ٢٠٢٣ إلى ١,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٧١,٩٪، الأمر الذي انعكس على ارتفاع كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ليسجل كل منهما ٢,٣٪ و ١٥,٤٪ على الترتيب، كما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة من ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٤. إلى جانب ذلك انخفضت نسبة التمويل لقيمة العقار بصورة طفيفة لتسجل ٥١,٦٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بنسبة ٥٣,٣٪ في العام السابق، كما انخفض متوسط فترة السداد إلى ١١,١ سنة في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بمتوسط ١١,٧ سنة في العام السابق.

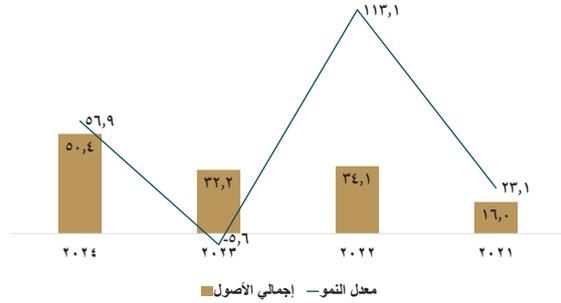
انخفاض كل من نسبة التمويل لقيمة العقار ومتوسط فترة السداد في عام ٢٠٢٤ (سنة - %)



بعض المؤشرات المالية لنشاط شركات التمويل العقاري (%)



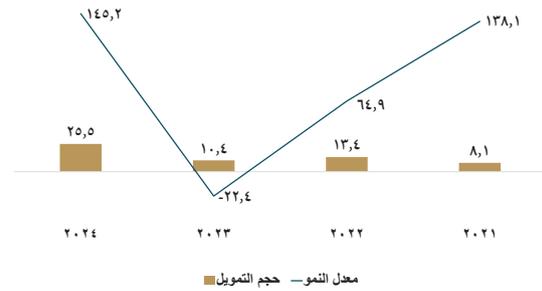
استمرار ارتفاع أصول شركات التمويل العقاري (مليارات جنيه - %)



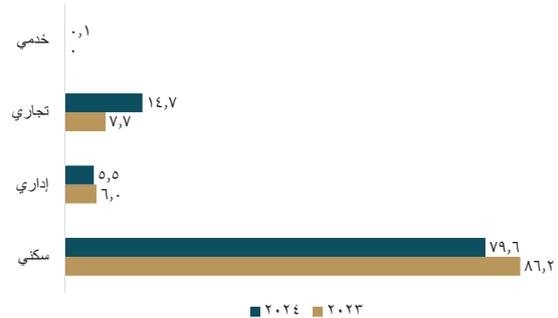
هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ تطوراً ملحوظاً في أداء الشركات، حيث ارتفع حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات ليسجل ٢٥,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ١٤٥,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع عدد العقود ليسجل ١٠,٥ ألف عقد في عام ٢٠٢٤ بمعدل ١٠٩,٦٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع رصيد التمويل العقاري القائم لدى الشركات ليسجل ٣٣,١ مليار جنيه بمعدل ٦٠,٦٪ مقارنةً بالعام السابق.

إلى جانب ذلك، شهد عام ٢٠٢٤ استمرار تركيز الغرض السكني على نسبة ٧٩,٦٪ من التمويل العقاري مقارنةً بنسبة ٨٦,٢٪ في العام السابق. هذا وقد استمر اتجاه الأفراد نحو الاستثمار العقاري باعتباره الملاذ الآمن للمخدرات، حيث ارتفعت قيمة التمويل العقاري الممنوح من الشركات في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ ليسجل ١١,٢ مليار جنيه بمعدل ١١,٣٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، كما ارتفع عدد العقود إلى ٤,٨ ألف عقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بمعدل ٦,٣٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق.

تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري (مليارات جنيه - %)



انخفاض نصيب التمويل العقاري للغرض السكني ليرتفع نصيب التمويل العقاري للغرض التجاري (%)

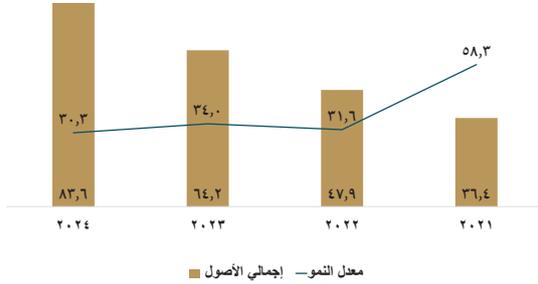


٢.٥ تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

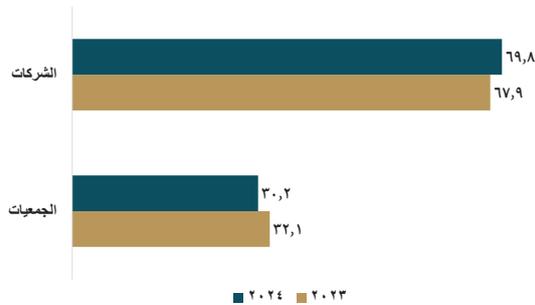
يُعد قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الدعام الأساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من دور كبير في تحقيق وتفعيل خطة الدولة لتشييد استراتيجية التنمية المستدامة، وذلك للنهوض بالاقتصاد المحلي والمشاركة في التنمية والمساهمة في خفض البطالة ودفع النمو الاقتصادي.

هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع في قيمة أصول جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتسجل ٨٣,٦ مليار جنيه بمعدل ٣٠,٣٪ مقارنةً بالعام السابق، وقد استمر استحوذ الشركات على النسبة الأكبر من قيمة أصول جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة ٦٩,٨٪ في عام ٢٠٢٤. كما ارتفع عدد جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى ١٠٤٦ في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ١٠٣١ في عام ٢٠٢٣، وكذلك ارتفع عدد منافذ تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى ٤٧٣١ منفذ في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٤٦٨٤ منفذ في عام ٢٠٢٣ وهو ما يسهم في تعزيز الشمول المالي.

تطور أصول جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (مليار جنيه - %)



استمرار استحوذ الشركات على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة أصول جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (%)



الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العاملة للرقابة المالية في مجال شركات التمويل العقاري خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥

« صدور قرار رئيس الوزراء رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري، والذي نص على التزام الشركات بزيادة الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري، ليكون ١٠ مليون جنيه بدلاً من ٥٠ مليون جنيه، وذلك سواء نقداً أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري، على أن يتم توفير أوضاع الشركات خلال عام من تاريخ العمل بالقرار، مع إمكانية تمديد المهلة لمدة عامين في حال تقديم مبررات جدية.

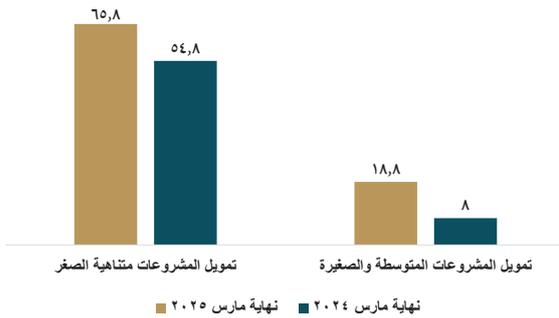
« أصدرت الهيئة القرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠٢٤، بتعديل معيار السيولة الخاصة بشركات التمويل العقاري لتصبح لديها القدرة على مواجهة متطلبات السيولة السريعة قصيرة الأجل، حيث نص التعديل على ألا تقل نسبة الأموال السائلة نقداً وما في حكمها وشهادات الإيداع والادخار البنكية وأذون الخزانة الحكومية ووثائق صناديق أسواق النقد وصناديق أدوات الدين منسوبة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ثلاثين يوماً عن ١٠٪ بهدف تعزيز معدلات السيولة قصيرة الأجل لشركات التمويل العقاري، وتوفير قدرة أكبر للشركات على مواجهة المخاطر المالية المختلفة المتعلقة بمزاولة نشاطها.

« أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٣٠٦) لعام ٢٠٢٤ بتعديل البندين رقمي (٤، ٦) من المادة (١٢) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١١) لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، بالسماح لشركات التمويل العقاري بالتعامل مع الوسطاء العقاريين سواء المقيدين أو غير المقيدين بجدول وسطاء التمويل العقاري بالهيئة، والسماح لشركات التمويل العقاري بالتعامل الجزئي مع شركات التطوير العقاري في حد شراء محافظ الحقوق المالية العقارية، بالإضافة إلى السماح لشركات التمويل العقاري برفع حد التمويل لشراء المحافظ المالية العقارية بنسبة ٩٠٪ أسوةً بعملاء محافظ التجزئة، وكذلك السماح لشركات التمويل العقاري بالتعامل مع المروجين العقاريين غير المقيدين بسجل وسطاء التمويل العقاري بالهيئة بشرط ألا يجاوز دورهم تزويد الشركات ببيانات التواصل مع المستثمرين.

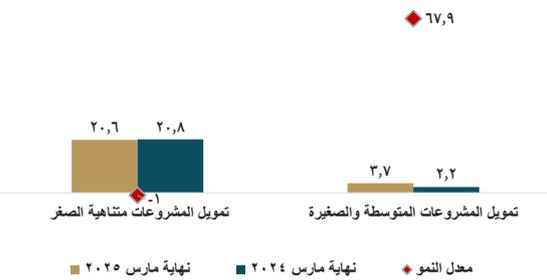
إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة أرصدة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٥ بمعدل ٣٤,٧٪ مقارنةً بنهاية مارس من العام السابق، وتتركز قيمة أرصدة التمويل في التمويل متناهي الصغر بنسبة ٧٧,٨٪ والذي يستحوذ على نسبة ٩٩,٦٪ من إجمالي عدد المستفيدين. بينما انخفض عدد المستفيدين من تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بصورة طفيفة ليسجل ٣,٧ مليون مستفيد في نهاية مارس ٢٠٢٥ مقارنةً بعدد ٣,٨ مليون مستفيد في نهاية مارس من العام السابق. ويستمر استحواذ النشاط التجاري على النسبة الأكبر من أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية مارس ٢٠٢٥.

هذا وقد شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٥ ارتفاع في قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتسجل ٢٤,٤ مليار جنيه بمعدل ٥,٦٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، مدفوعاً بارتفاع التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ليسجل ٣,٧ مليار جنيه بمعدل ٦٧,٩٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، بينما استقر بصورة نسبية التمويل الممنوح للمشروعات متناهية الصغر ليسجل ٢,٦ مليار جنيه بمعدل ١٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، هذا ويتركز التمويل الممنوح في التمويل متناهي الصغر بنسبة ٨٤,٦٪ في مارس ٢٠٢٥ مقارنةً بنسبة ٩٠,٣٪ في مارس ٢٠٢٤.

توزيع أرصدة التمويل (مليار جنيه)

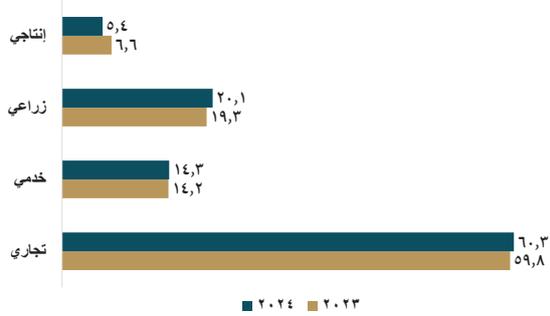


تطور قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (مليار جنيه - %)

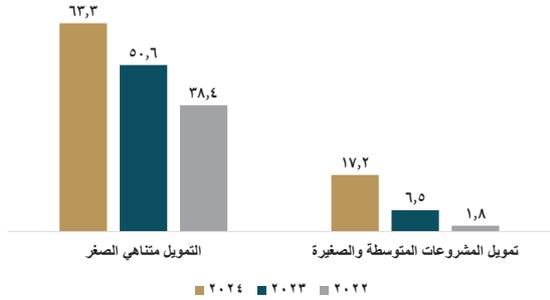


وعلى صعيد مؤشرات الأداء، ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٤ لتسجل ٨٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٤١٪، بينما انخفض عدد المستفيدين بمعدل ٢,٦٪ مقارنةً بالعام السابق ليسجل ٣,٧ مليون مستفيد. وتستحوذ فئة الإناث على نسبة ٣٨,٥٪ من إجمالي محفظة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ونسبة ٥٥,١٪ من إجمالي عدد المستفيدين في عام ٢٠٢٤. إلى جانب ذلك، يتركز إجمالي أرصدة التمويل في التمويل متناهي الصغر^(٣٣) الذي يستحوذ على نسبة ٧٨,٦٪، هذا ويتركز التمويل متناهي الصغر في النشاط التجاري بنسبة ٥٧,٥٪، ويستحوذ التمويل الفردي على نسبة ٩١,٩٪ من التمويل متناهي الصغر، وتستحوذ فئة الإناث على نسبة ٥٥,٣٪ من عدد مستفيدين التمويل متناهي الصغر.

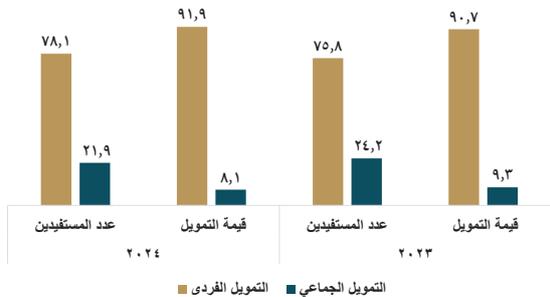
استمرار استحواذ النشاط التجاري على النسبة الأكبر من أرصدة التمويل مع ارتفاع طفيف لنصيب النشاط الزراعي من جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٤ (%)



استحواذ التمويل متناهي الصغر على النصيب الأكبر من أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (مليار جنيه)

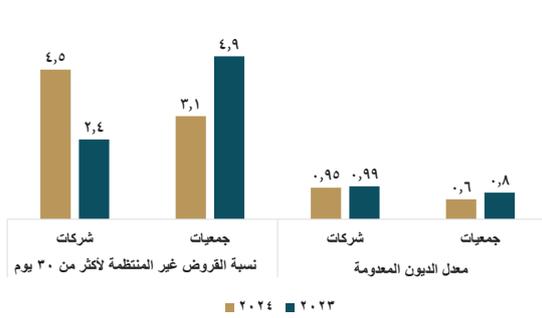


يستحوذ التمويل الفردي على النسبة الأكبر من قيمة التمويل وعدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر في عام ٢٠٢٤ (%)

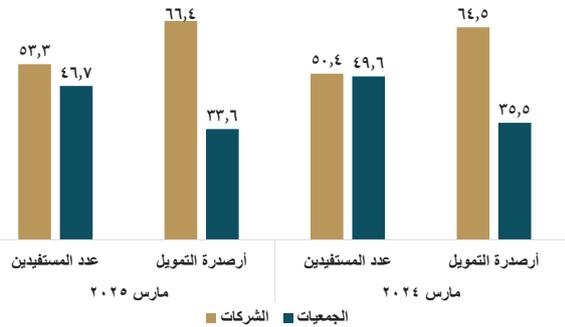


٣٣ تم تضمين أرصدة التمويل وعدد المستفيدين لمنح التمويل الأصغر داخل أرصدة التمويل وعدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.

مؤشرات جودة المحفظة ومخاطر الائتمان لجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (%)



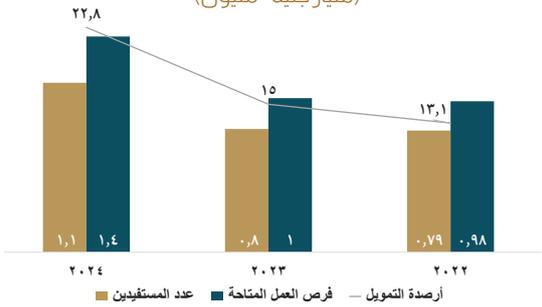
استحواذ الشركات على النصيب الأكبر من أرصدة التمويل وعدد المستفيدين في مارس ٢٠٢٥ (%)



حياة كريمة

يستمر نشاط التمويل متناهي الصغر في مساهمته في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» في عام ٢٠٢٤، حيث ارتفعت أرصدة التمويل إلى ٢٢,٨ مليار جنيه^(٦٤) بمعدل ٥١,٧٪، كما ارتفع عدد المستفيدين إلى ١,١ مليون مستفيد بمعدل ٣٥,٧٪، وارتفع عدد فرص العمل المتاحة إلى ١,٤ مليون فرصة بمعدل ٣٥,٢٪ مقارنةً بالعام السابق.

مساهمة نشاط التمويل متناهي الصغر في مبادرة حياة كريمة (مليار جنيه - مليون)



هذا وتستحوذ فئة الإثبات على نسبة ٥٥,١٪ من إجمالي عدد المستفيدين، ونسبة ٥٣,٧٪ من عدد فرص العمل المتاحة، ونسبة ٤٨,٥٪ من إجمالي أرصدة التمويل في عام ٢٠٢٤. ويستمر النشاط التجاري في الاستحواذ على النسبة الأكبر من عدد المستفيدين وعدد فرص العمل المتاحة وأرصدة التمويل بنسب ٦٨,٥٪، و٦٨,٥٪، و٦٨,٦٪ على الترتيب في عام ٢٠٢٤. كما تستمر الشركات في الاستحواذ على النسبة الأكبر من عدد المستفيدين وعدد فرص العمل المتاحة وأرصدة التمويل بنسب ٧١,٦٪، و٧٥,٩٪ على الترتيب في عام ٢٠٢٤.

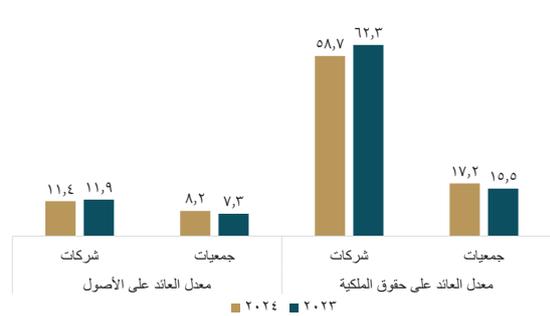
المعاملات الإلكترونية

هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ استمراراً للتطور الملحوظ في المعاملات الإلكترونية، حيث ارتفعت قيمة سداد أقساط التمويل متناهي الصغر لتسجل ٦٩ مليار جنيه بمعدل ٣٤,٣٪ مقارنةً بالعام السابق. لعدد ٢٤,٤ مليون معاملة، كما ارتفعت قيمة صرف التمويل لتسجل ٥٦,٨ مليار جنيه بمعدل ٥٨,٧٪ مقارنةً بالعام السابق لعدد ٢,٢ مليون عميل.

كما شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع في صافي أرباح كل من الشركات والجمعيات لتسجل كل منهما ٦,٧ مليار جنيه و٢,١ مليار جنيه بمعدلات ٢٨,٨٪ و٤٠٪ على التوالي، الأمر الذي انعكس على مؤشرات الربحية حيث قد ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية للجمعيات من ١٥,٥٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ١٧,٢٪ في عام ٢٠٢٤، بينما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية للشركات من ٦٢,٣٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٥٨,٧٪ في عام ٢٠٢٤. كما ارتفع معدل العائد على الأصول للجمعيات من ٧,٣٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٨,٢٪ في عام ٢٠٢٤، بينما انخفض معدل العائد على الأصول للشركات بصورة طفيفة من ١١,٩٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ١١,٤٪ في عام ٢٠٢٤.

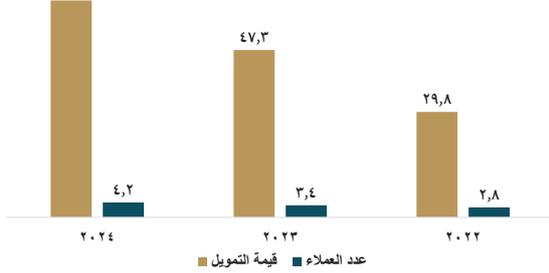
وعلى جانب مؤشرات جودة المحفظة، انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة لأكثر من ٣٠ يوم للجمعيات لتسجل ٣,١٪ في عام ٢٠٢٤، بينما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة لأكثر من ٣٠ يوم للشركات لتسجل ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٤، وفيما يخص مخاطر الائتمان، انخفض معدل الديون المعدومة للجمعيات لتسجل ٠,٦٪ في عام ٢٠٢٤، كما انخفض معدل الديون المعدومة للشركات بصورة طفيفة لتسجل ٠,٩٥٪ في عام ٢٠٢٤.

مؤشرات الربحية لجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (%)



٦٤ القيمة تعبر عن القيمة التراكمية منذ بداية المبادرة في عام ٢٠٢٠.

تطور أعمال نشاط التمويل الاستهلاكي
(مليار جنيه - مليون عميل)



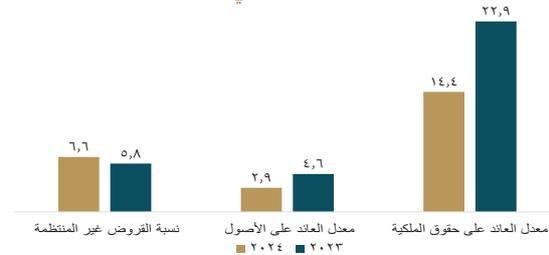
وقد استمرت قيمة التمويل في الارتفاع في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ لتسجل ١٧,٥ مليار جنيه بمعدل ٤٤,٧٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، كما ارتفع عدد العملاء إلى ٢,٣ مليون عميل في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بمعدل ١٨٨,٢٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، وقد انخفض نصيب شراء السيارات والمركبات من قيمة التمويل في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ حيث بلغت نسبتها ١٩,٨٪ من إجمالي قيمة التمويل مقارنةً بنسبة ٣٥,٨٪ من إجمالي قيمة التمويل في الربع الأول من العام السابق.

تغير في توزيع قيمة التمويل الاستهلاكي لينخفض نصيب شراء السيارات والمركبات وشراء الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية في مقابل ارتفاع نصيب شراء السلع الأخرى^(٦٥) في عام ٢٠٢٤ (٪).



انخفض صافي أرباح الشركات من ٢,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ إلى ٢,١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ١٠,٨٪، وبالتالي انخفض كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ليسجل كل منهما ٢,٩٪ و ١٤,٤٪ على الترتيب. بينما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة من ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٦,٦٪ في عام ٢٠٢٤.

بعض المؤشرات المالية لنشاط شركات التمويل الاستهلاكي (٪)



٦٥ تشمل السلع الأخرى شراء الملابس والأحذية والنشط والساعات والمجوهرات والنظارات، والمستلزمات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة، والمواد الغذائية، وشراء الموبايل والأثاث، والخدمات التعليمية وغيرها.

الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية الخاصة بنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥

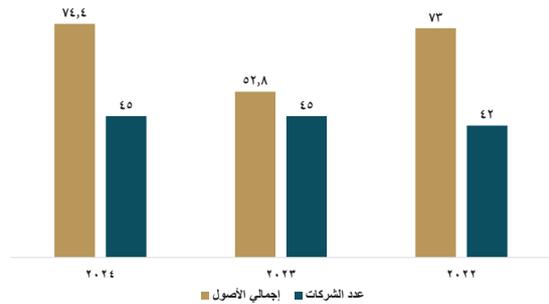
« أصدرت الهيئة القرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن زيادة الحد الأقصى للتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر بنسبة (١٠٪) ليصبح ٢٤٢ ألف جنيه، وقد نتج عن تطبيق القرار تلبية الاحتياجات التمويلية لـ ٢١ ألف عميل من عملاء التمويل متناهي الصغر بالجمعيات والشركات، وإجمالي قيمة تمويلات ممنوحة بلغت نحو ٤,٨ مليار جنيه، وبمتوسط قيمة للتمويل ٢٢٦ ألف جنيه للمستفيد الواحد، وذلك بداية من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤، ومن خلال عدد جهات تمويل بلغت ٣٤ جهة.

« كما أصدرت الهيئة قرار رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٥ بشأن زيادة الحد الأقصى للتغطية التأمينية لنشاط التأمين متناهي الصغر إلى ٣١٢,٥ ألف جنيه بدلاً من ٢٥٠ ألف جنيه في ضوء العمل على مراعاة التغيرات الاقتصادية وتطبيق قانون التأمين الموحد.

٣.٥ التمويل الاستهلاكي

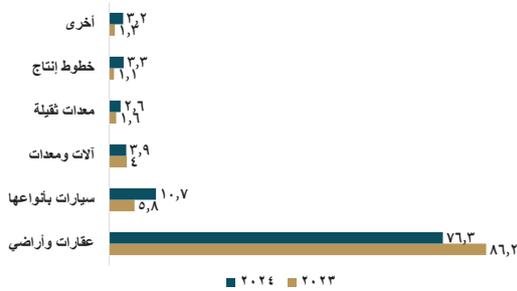
يوفر التمويل الاستهلاكي بدائل تمويلية تتناسب مع مختلف الفئات من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وخيارات تمويلية متنوعة، ودعم القوة الشرائية للأفراد، مما يساهم في تشييط الأسواق المحلية، كما أنه يساعد على تحفيز الاستهلاك من خلال تبني التكنولوجيا المالية وتقديم خدمات رقمية، مما يعزز الشمول المالي. هذا وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع في قيمة أصول شركات التمويل الاستهلاكي لتسجل ٧٤,٤ مليار جنيه بمعدل ٤,٩٪، كما استقر عدد الشركات عند ٤٥ شركة.

ارتفاع إجمالي أصول شركات التمويل الاستهلاكي في عام ٢٠٢٤ (مليار جنيه - شركة)



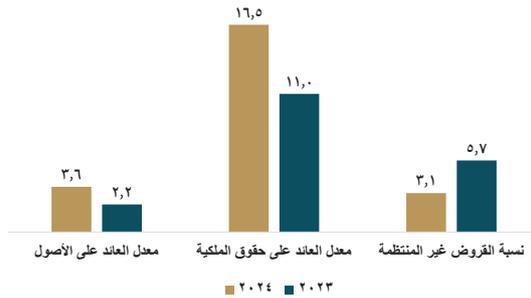
وعلى صعيد أداء شركات التمويل الاستهلاكي، شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاعاً في قيمة التمويل الاستهلاكي ليسجل ٦١,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٩,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، كما قد ارتفع عدد العملاء ليسجل ٤,٢ مليون عميل في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٣,٤ مليون عميل في عام ٢٠٢٣، وقد انخفض نصيب شراء السيارات والمركبات من إجمالي قيمة التمويل في عام ٢٠٢٤ إلى ٢٦,٧٪ في ظل ارتفاع الأسعار.

انخفاض نصيب العقارات والأراضي من قيمة عقود التأجير التمويلي في مقابل ارتفاع نصيب الأنشطة الأخرى في عام ٢٠٢٤ (%)



ارتفع صافي أرباح شركات التأجير التمويلي من ٣,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ إلى ٥,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٨٣٪. ونتيجة لذلك ارتفع كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في عام ٢٠٢٤ ليسجل كل منهما ٣,٦٪ و١٦,٥٪ على الترتيب. كما انخفضت نسبة الفروض غير المنتظمة إلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٤.

بعض المؤشرات المالية لنشاط التأجير التمويلي (%)



التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي بشأن ضوابط تمويل البنوك لشركات التأجير التمويلي بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٤

يهدف إكمام الرقابة على توظيفات البنوك لدى شركات التأجير التمويلي والحد من المخاطر المصاحبة لها، تم إلزام البنوك ببعض الضوابط عند تمويل شركات التأجير التمويلي ومن أهمها ما يلي:

« ألا يتجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) والاستثمارات في محافظ التوريق لشركات التأجير التمويلي نسبة ٥٪ من إجمالي محفظة الفروض والتسهيلات الائتمانية للبنك، وألا يتجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) والاستثمارات في محافظ التوريق لشركة التأجير التمويلي الواحدة نسبة ١٪ من إجمالي محفظة الفروض والتسهيلات الائتمانية للبنك.

« أن يكون مصدر السداد الرئيسي للتمويل هو التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأجير التمويلي الممولة من قبل البنك.

« التأكيد من عدم تركيز الحد الائتماني الممنوح لشركة التأجير التمويلي في تمويل عدد محدود من العملاء محل التمويل.

« الحصول على ما يفيد التزام شركة التأجير التمويلي بالقواعد والضوابط الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لنشاط التمويل الاستهلاكي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥

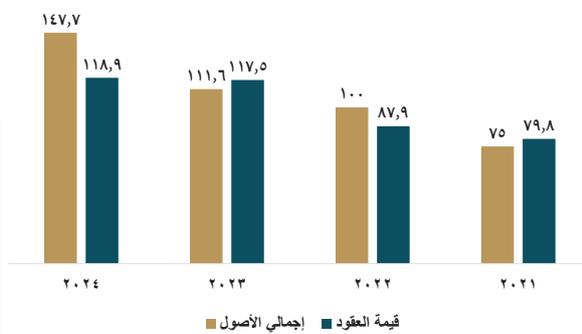
« بهدف دعم استقرار القطاع المالي غير المصرفي، أصدرت الهيئة صدر الكتاب الدوري رقم (٦) لسنة ٢٠٢٤، بشأن ضوابط حوالات المحافظ الائتمانية الخاصة بأنشطة التمويل غير المصرفي لكافة جهات التمويل. وبالنسبة لعقود التمويل الاستهلاكي، قصر الكتاب الدوري على استخدام الضمانة على حوالة واحدة فقط ولا يجوز استخدام ذات الضمانة في أكثر من حوالة، كما لا يجوز تجزئة الضمانة لأكثر من حوالة.

٤.٥ التأجير التمويلي

يعد التأجير التمويلي ذو أهمية اقتصادية لكافة القطاعات، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع التشييد والبناء، وغيرها من قطاعات الاقتصاد المصري، من خلال مساهمته في توفير التمويل اللازم لاستخدام الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج المختلفة، مما يزيد من حجم الاستثمارات في الإنتاج الصناعي والخدمي، ويدعم الأنشطة الاقتصادية باختلاف أنواعها بما في ذلك أنشطة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما يوفر السيولة النقدية للشركات من أجل التوسع في الاستثمارات، وبالتالي يفتح التأجير التمويلي آفاق واسعة لخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الصادرات المصرية من السلع والخدمات.

وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاعاً في إجمالي أصول شركات التأجير التمويلي إلى ١٤٧,٧ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما انخفض عدد الشركات إلى ٤٦ شركة في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٤٩ شركة في العام السابق.

بعض مؤشرات أداء نشاط التأجير التمويلي (مليار جنيه)



وعلى صعيد أداء شركات التأجير التمويلي، ارتفعت قيمة العقود لتسجل ١١٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما انخفض عدد العقود إلى ١٧٩٧ عقد في عام ٢٠٢٤ بمعدل ١,٢٪ مقارنةً بالعام السابق. وقد انخفض نصيب العقارات والأراضي من قيمة عقود التأجير التمويلي لتسجل نسبة ٧٦,٣٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بنسبة ٨٦,٢٪ في العام السابق. هذا وقد شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٥ ارتفاعاً في إجمالي قيمة العقود لتسجل ٤٢,١ مليار جنيه بمعدل ٧٩,٨٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، كما ارتفع عدد العقود من ٤٦٠ عقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ إلى ٦٠٣ عقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بمعدل ٣١,١٪. واستمر استحواذ العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة العقود بنسبة ٧٦,٣٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

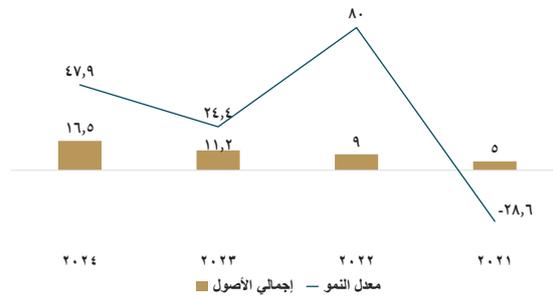
ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

٥.٥ التخصيم

يعد نشاط التخصيم من أهم الأدوات المالية غير المصرفية التي توفر التدفق النقدي اللازم للمشروعات لإعادة استخدامه في النشاط. إذ أن أغلب المشروعات العاملة في الأسواق المحلية أو الدولية لها مستحقات مالية آجلة لدى عملائها نتيجة مبيعاتها. حيث يتيح التخصيم قيام هذه المشروعات ببيع هذه الحقوق التجارية لتوفير التمويل اللازم لها بما يُمكن من تمويل الدورات الإنتاجية بشكل مستمر وتخفيض الأعباء المالية عن الشركة.

هذا وقد ارتفعت قيمة أصول شركات التخصيم لتسجل ١٦,٥ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٤ بمعدل ٤٧,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع عدد الشركات إلى ٤٠ شركة في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٣٩ شركة في عام ٢٠٢٣.

تطور أصول شركات التخصيم (مليار جنيه - %)

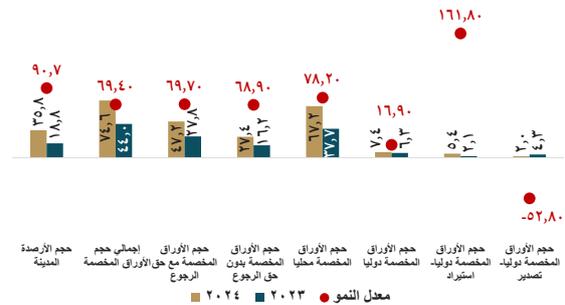


الأوراق المخصمة

شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع كبير في قيمة الأوراق المخصمة لتسجل ٧٤,٦ مليار جنيه بمعدل ٦٩,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، وتنقسم الأوراق بين تلك مع حق الرجوع وتلك بدون حق الرجوع. حيث ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة مع حق الرجوع إلى ٤٧,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٦٩,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة بدون حق الرجوع إلى ٢٧,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٦٨,٩٪ مقارنةً بالعام السابق.

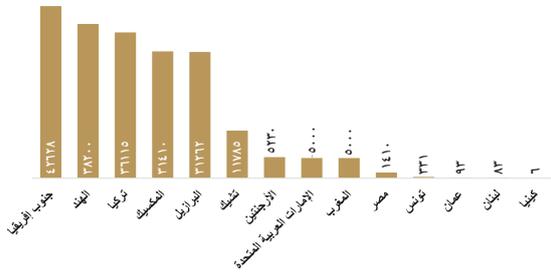
كما تنقسم قيمة الأوراق المخصمة بين الأوراق المخصمة محلياً والأوراق المخصمة دولياً، وتستحوذ الأوراق المالية محلياً على نسبة ٩٠٪ من إجمالي الأوراق المخصمة في عام ٢٠٢٤، كما ارتفعت قيمة الأرصدة المدينة^(١) إلى ٣٥,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ٩٠,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، وفيما يخص التخصيم الدولي، ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة دولياً إلى ٧,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل ١٦,٩٪ مقارنةً بالعام السابق، وتستحوذ قيمة الأوراق المخصمة دولياً أسيتراد على نسبة ٧٢,٧٪ من إجمالي قيمة الأوراق المخصمة دولياً في عام ٢٠٢٤.

مؤشرات أعمال نشاط التخصيم (مليار جنيه - %)



١٦ الأرصدة المدينة هي بمثابة أصول للشركة أو مستحقات للشركة قبل الغير ويحق لها المطالبة بها في ميعاد استحقاقها.

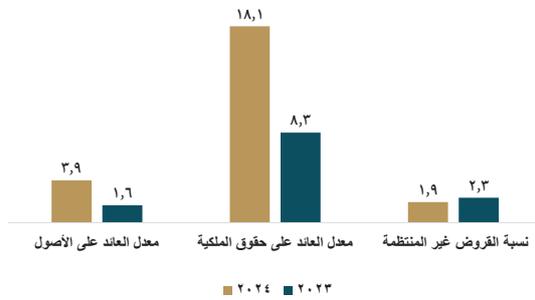
مقارنة إجمالي التخصيم مع بعض الدول في عام ٢٠٢٤^(١) (مليون يورو)



وقد استمر الأداء الجيد لنشاط شركات التخصيم في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، حيث ارتفع إجمالي قيمة الأوراق المخصمة لتسجل ٢٩,٨ مليار جنيه بمعدل ١٣٩٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الأوراق المخصمة بدون حق الرجوع بمعدل ١٩,٤٪ إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة الأرصدة المدينة إلى ٤,٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٥ بمعدل ٩٨,٦٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٤، كما ارتفع عدد العملاء إلى ٧٤٧ عميل في نهاية مارس ٢٠٢٥ مقارنةً بعدد ٦٠٦ عميل في نهاية مارس ٢٠٢٤.

كما ارتفع صافي أرباح الشركات في عام ٢٠٢٤ لتسجل ٤٨١,٤ مليون جنيه بمعدل ١٧,٣٪ مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في عام ٢٠٢٤ لتسجل كل منهما ٣,٩٪ و ١٨,١٪ على الترتيب. هذا وقد انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة لتسجل ١,٩٪ في عام ٢٠٢٤.

بعض المؤشرات المالية لنشاط التخصيم (%)



٦ سجل الضمانات المنقولة

يُمكن سجل الضمانات المنقولة من استخدام الأصول المنقولة الأخرى غير العقارية كضمانات للتمويل، بالإضافة إلى تخفيض مخاطر التمويل ويساهم في التخفيض النسبي لتكاليف التمويل.

ويتميز سجل الضمانات المنقولة بالعديد من المزايا، متمثلة في سرعة الإصدار وسهولتها من خلال تقديم الخدمة إلكترونياً. كما يساهم السجل في تشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الاستمرار والنمو بتحسين درجة السيولة لديه عبر إتاحة ما لديه من منقولات مادية كضمانة مقدمة بغرض الحصول على تمويل بشكل إلكتروني يسهل لجهات التمويل تقييمها، واتخاذ قرار منح الائتمان بشكل أسرع وإجراءات مبسطة.

١٧ وفقاً لتقرير منظمة التخصيم الدولية الصادر في عام ٢٠٢٤.

الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

هذا وقد شهدت نهاية مارس ٢٠٢٥ ارتفاعاً في عدد وقيمة الإشهارات، حيث بلغت قيمة الإشهارات ٣٢٩٢,١ مليار جنيه بمعدل ٢٩,١٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٤، كما ارتفع عدد الإشهارات ليسجل ٢١٢,٣ ألف إشهار في نهاية مارس ٢٠٢٥ بمعدل ٢٦,٥٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٤، إلى جانب ذلك، استمر استحواذ مقومات المحل التجاري (المادية والمعنوية) على نسبة ٣٦,٥٪ من إجمالي قيمة إشهارات الضمانات المنقولة، يليها الحسابات البنكية بنسبة ٣٤٪ من إجمالي قيمة إشهارات الضمانات المنقولة في نهاية مارس ٢٠٢٥.

٧ شركات الصرافة

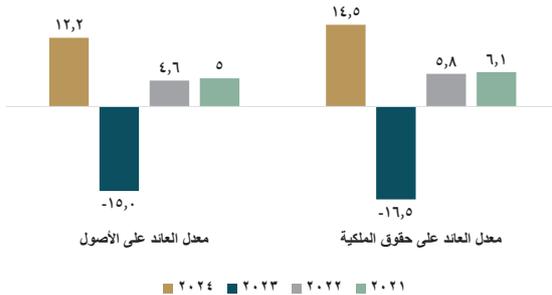
شهد عام ٢٠٢٤ تحسناً في أداء شركات الصرافة، حيث ارتفع إجمالي أصول الشركات إلى ٢,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٤ بمعدل ٧٣,٩٪ مقارنةً بالعام السابق.

« ارتفعت قيمة الأصول المتداولة- التي تمثل نسبة ٧٩٪ من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٤ - لتسجل ١,٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٤ بمعدل ٨١,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفعت قيمة الأصول الثابتة لتسجل ٤٨٣,٢ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠٢٤ بمعدل ٤٩,٨٪ مقارنةً بالعام السابق.

« وقد انخفض عدد الشركات إلى ٢٨ شركة في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد شركات ٣٥ في نهاية عام ٢٠٢٣. وقد ارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى ١,٩ مليار جنيه بمعدل ٦٠,٩٪ مقارنةً بالعام السابق.

« حققت الشركات أرباحاً في عام ٢٠٢٤ بقيمة ٢٨٠,٤ مليون جنيه مقارنةً بصافي خسائر بلغ ١٩٩,٤ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣، مما انعكس على ارتفاع كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في عام ٢٠٢٤، ليسجل كل منهما ١٢,٢٪ و١٤,٥٪ على الترتيب.

مؤشرات الربحية لقطاع شركات الصرافة (%)



بعض مؤشرات أعمال شركات الصرافة في عام ٢٠٢٤

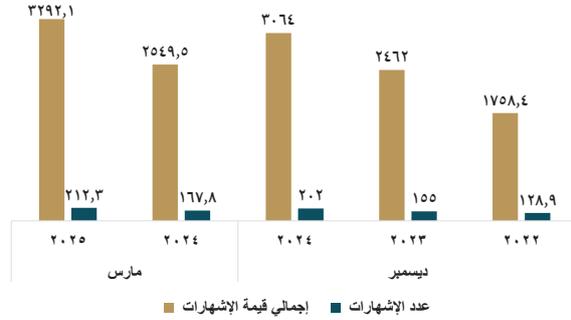
« ارتفع معدل الدوران في عام ٢٠٢٤ ليسجل ١١٩ مرة مقارنةً بعدد ١٠ مرات في عام ٢٠٢٣.

« ارتفعت قيمة المبيعات لتسجل ٢١٢,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بقيمة ١٢,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣.

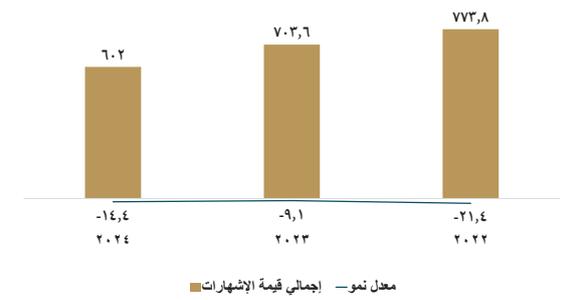
« سجلت قيمة الأموال المستثمرة ٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٦٧,٧٪ مقارنةً بالعام السابق.

وقد ارتفعت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة لتسجل ٣٠٦٤ مليار جنيه^(٣٨) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك من خلال ١١٦ جهة^(٣٩). كما ارتفع عدد الإشهارات إلى ٢٠٢ ألف إشهار في نهاية عام ٢٠٢٤ بمعدل ٣٣,٣٪ مقارنةً بالعام السابق.

بعض مؤشرات نشاط سجل الضمانات المنقولة (مليار جنيه - ألف إشهار)

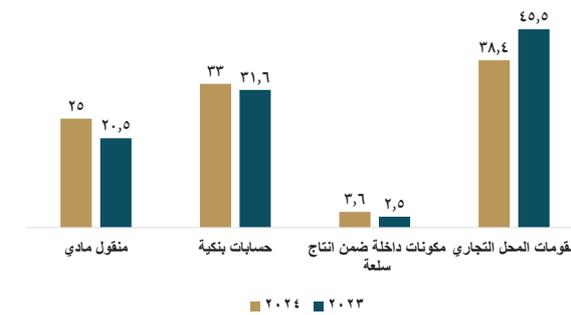


تطور قيمة إشهارات سجل الضمانات المنقولة (مليار جنيه - %)



كما استمر استحواذ مقومات المحل التجاري (المادية والمعنوية) على النسبة الأكبر من إجمالي قيمة إشهارات الضمانات المنقولة بنسبة ٣٨,٤٪، يليها الحسابات البنكية بنسبة ٣٣٪ في نهاية عام ٢٠٢٤.

توزيع قيمة الضمانات المنقولة بالسجل الإلكتروني (%)

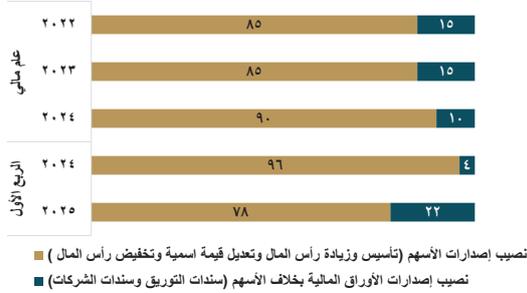


٦٨ تعبر قيمة الإشهارات عن القيمة التراكمية منذ مارس ٢٠١٨ وحتى تاريخ التحليل.

٦٩ تتمثل جهات الإشهارات في البنوك وشركات التمويل الاستهلاكي وشركات البيع بالتجزئة وشركات التأجير التمويلي وجهات التمويل منتهي الصغر وجهات استشارية وشركات التخصيم وشركات التمويل العقاري وجهات التمويل الدولية وشركات صناعية وأفراد طبيعيين مصريين.

٨. قطاع سوق المال

تطور نصيب إصدارات الأسهم وإصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم من إجمالي إصدارات السوق الأولي (%)

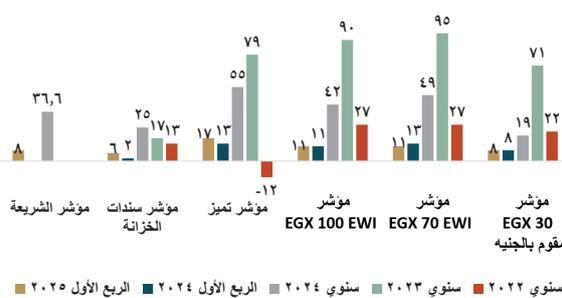


السوق الثانوي

أداء مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة ١٩,٥٪ خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٧١٪ خلال العام السابق ليسجل نحو ٣٠ ألف نقطة في إغلاق ديسمبر ٢٠٢٤، في حين حققت مؤشرات سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة EGX100EWI، EGX70EWI معدلات نمو مرتفعة بلغت ٤٨,٨٪ و ٤٢,٣٪ على التوالي. كما شهد العام انطلاق أول مؤشر للشركات التي تتوافق مع معايير الشريعة في يونيو ٢٠٢٤ ليرتفع بنسبة ٣٦,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٤، هذا واستمر تحقيق معدلات نمو إيجابية لجميع مؤشرات البورصة المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مقارنة بديسمبر ٢٠٢٤.

تطور العوائد السنوية لمؤشرات البورصة المصرية (%)

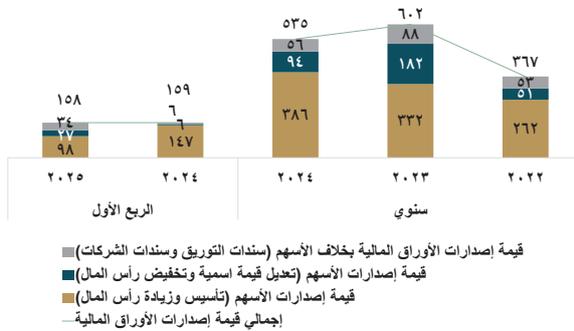


استطاعت البورصة المصرية تحقيق أداء قياسي خلال عام ٢٠٢٤ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٥ حيث ارتفع أعداد المتعاملين بالسوق وارتفعت قيم وأحجام التداول، واستمرت كافة مؤشرات أداء السوق في الارتفاع، كما حقق رأس المال السوقي للأسهم أعلى إغلاق سنوي له، هذا إلى جانب الزيادة في عدد قيد الشركات الجديدة وقيم الطروحات، وتوزعت الأرباح النقدية بالإضافة إلى نجاح تحول عدد من الشركات من سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسي مما يشير إلى نجاح البورصة المصرية في جذب المزيد من المستثمرين في ظل التورات الجيوسياسية الإقليمية والسياسة النقدية التقييدية خلال الفترة.

السوق الأولي

انخفض إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية ليسجل ٥٣٥,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٦٠١,٦ مليار جنيه خلال العام السابق بمعدل ١١٪، وجاء ذلك الانخفاض مدفوعاً بقيمة إصدارات الأسهم (تعديل قيمة اسمية وتخفيض رأس المال) وكذلك إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم^(٣) بمعدل ٤٨٪، و ٣٦٪ على التوالي، إلا أن قيمة إصدارات أسهم التأسيس وزيادة رأس المال ارتفعت لتسجل حوالي ٣٨٥,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٣٣٢,٥ مليار جنيه خلال العام السابق بمعدل ١٦٪. هذا وقد سجل إجمالي إصدارات الأوراق المالية ١٥٨ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بانخفاض طفيف مقارنة بالربع الأول من العام السابق.

توزيع إصدارات السوق الأولي (مليار جنيه)



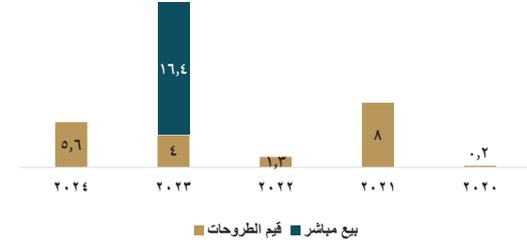
ارتفع نصيب إجمالي إصدارات الأسهم (تأسيس، زيادة رأس المال، تعديل قيمة اسمية وتخفيض رأس المال) خلال عام ٢٠٢٤ ليسجل ٩٠٪ من إجمالي إصدارات السوق الأولي مقارنة بـ ٨٥٪ خلال العام السابق في مقابل ١٠٪ للأوراق المالية بخلاف الأسهم—وقد يرجع ذلك إلى اتجاه الشركات للتمويل من خلال إصدارات الأسهم بدلا من إصدارات أدوات الدخل الثابت نظراً لارتفاع أسعار الفائدة—إلا أن نصيب إصدارات الأسهم قد انخفض خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

٧٠. تتضمن الأوراق المالية بخلاف الأسهم كلاً من سندات التوريق، وسندات الشركات، والسندات الخضراء، والصكوك.

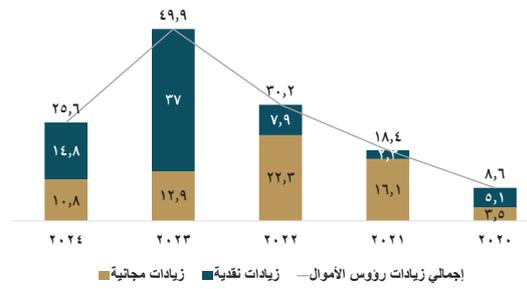
الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

ارتفع إجمالي قيمة الطروحات خلال عام ٢٠٢٤ لتسجل ٥,٦ مليار جنيه^(٧٧) مقارنة بـ ٤ مليار جنيه خلال العام السابق^(٧٨).

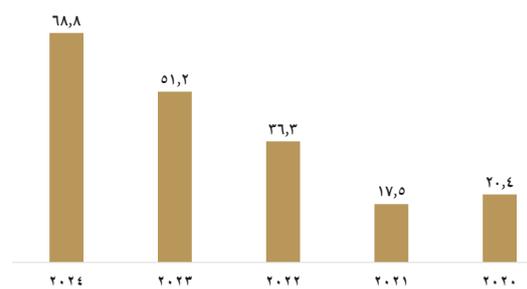


بينما سجلت زيادات رؤوس الأموال النقدية والمجانية لسوق الأسهم ٢٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤ حيث بلغت قيمة الزيادات النقدية ١٤,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ مقارنة بحوالي ٣٧ مليار جنيه^(٧٩) خلال العام السابق. كما بلغت قيمة الزيادات المجانية ١٠,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٢,٩ مليار جنيه في العام السابق.



ارتفع حجم توزيعات الأرباح النقدية للشركات المقيدة ليسجل ٦٨,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٣٤,٣% مقارنة بالعام السابق.

تطور توزيعات الأرباح النقدية (مليار جنيه)



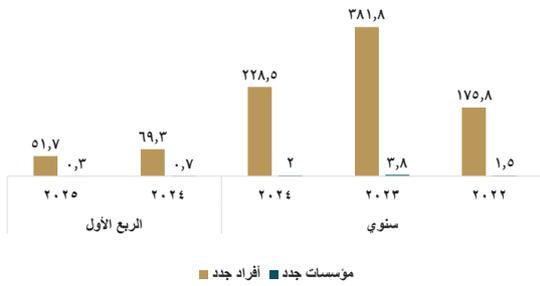
٧١ يشمل اكتتاب أولي لشركة اکت فاينانشال للاستشارات بقيمة ١,٤ مليار جنيه وطرح أولي للمصرف المتحد بقيمة ٤,٥٧ مليار جنيه.

٧٢ تضمن عام ٢٠٢٣ بيع مباشر لحصة من شركة ايسترن كومباني لمستثمر استراتيجي بقيمة ١٦,٤ مليار جنيه.

٧٣ تضمنت صفقة اندماج شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية في شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بقيمة بلغت ١٨,٥ مليار جنيه.

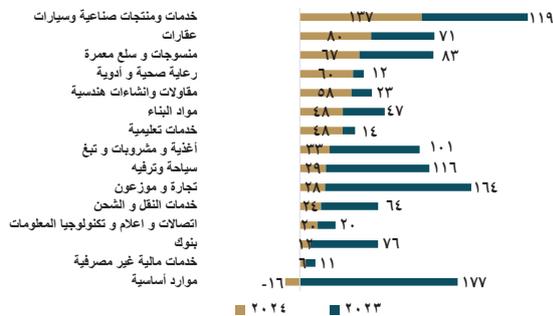
ارتفعت أعداد المستثمرين الجدد من حوالي ٢٥ ألف مستثمر خلال عام ٢٠٢٠ إلى ٢٣٠ ألف مستثمر عام ٢٠٢٤، بمعدل زيادة ٨٠٥٪، وعلى الرغم من الانخفاض في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، إلا أن أعداد المستثمرين الجدد منذ بداية عام ٢٠٢٤ حتى مارس ٢٠٢٥ هي الأعلى منذ عام ٢٠٢٠، وذلك باستثناء الارتفاع الملحوظ في أعداد المستثمرين عام ٢٠٢٣ والذي يرجع إلى التوقعات بتحرير سعر الصرف، ورغبة المستثمرين في الدخول في البورصة المصرية للتحوط والاستفادة من الأرباح المتوقعة. بالإضافة إلى إصدار القرارات التنفيذية المنظمة لقانون (٥) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، والذي سمح بالتأسيس والتخصيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاوله الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية، مما ساهم في زيادة أعداد المستثمرين الجدد.

تطور أعداد المستثمرين الجدد في البورصة المصرية (ألف)



ارتفع العائد السنوي لمعظم المؤشرات القطاعية خلال عام ٢٠٢٤ حيث حقق ٧ قطاعات من أصل ١٥ قطاع عوائد تقارب وتنفوق الـ ٥٠٪. وقد كان قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات أكثر القطاعات ارتفاعاً بنسبة ١٣٧٪، يليه قطاع العقارات بعائد ٨٠٪، والمسوحات والسلع المعمرة بنسبة ٦٧٪، بينما انخفض قطاع الموارد الأساسية بنسبة ١٦٪ في حين قاد قطاع التجارة والموزعون، وقطاع مواد البناء و قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات أعلى الارتفاعات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية في البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق (%)

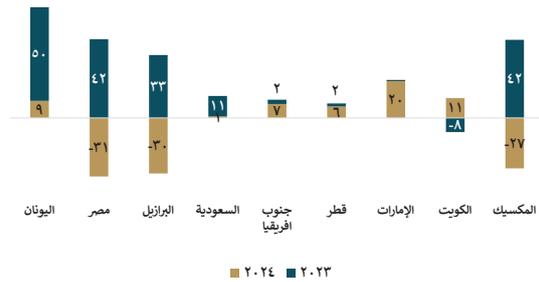


الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

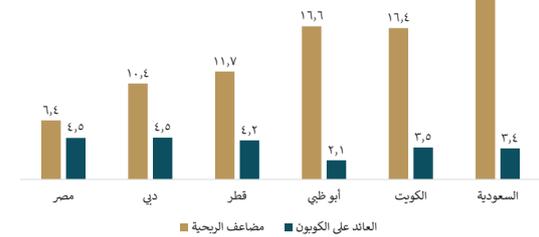
انخفض العائد السنوي لمؤشر البورصة المصرية وذلك وفقاً لمؤشر مورجن ستانلي للأسواق الناشئة المقوم بالدولار الأمريكي بمعدل ٣١٪ خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ارتفاعه بمعدل ٤٢٪ خلال العام السابق، اثر انخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار بمعدل ٣٩,٢٪ في نهاية عام ٢٠٢٤ إلا أن ارتفاع أسعار الأسهم خلال العام قد ساهم في الحد من التأثير السلبي للانخفاض في سعر الصرف.

معدلات نمو مؤشرات مورجن ستانلي للأسواق الناشئة بالدولار الأمريكي خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق (%)



كما سجل المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مضاعف ربحية بلغ ٦,٤ مرة وهو الأقل بين البورصات العربية مما يشير إلى أن الأسهم المصرية لا تزال جاذبة للاستثمار، كما جاءت البورصة المصرية في المراكز الأولى بمعدل ٤,٥٪ من حيث العائد على الكوبون.

مضاعف الربحية والعائد على الكوبون بنهاية عام ٢٠٢٤

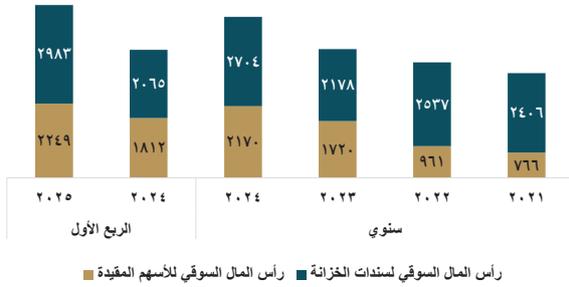


رأس المال السوقي

ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (يشمل السوق الرئيسي وسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة) خلال عام ٢٠٢٤ لينتهي العام عند مستوى ٢,٢ تريليون جنيه بمعدل ٢٦,٢٪ مقارنة بالعام السابق، واستقر رأس المال السوقي للأسهم المقيدة عند مستوى ٢,٢ تريليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بمعدل ٢٤,١٪ مقارنة بالربع الأول من العام السابق.

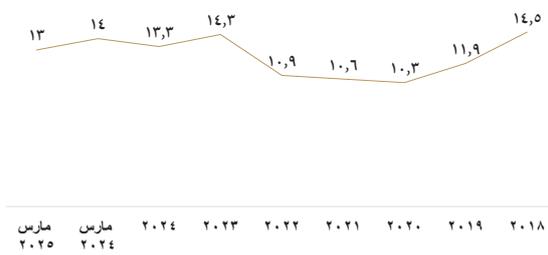
سجل رأس المال السوقي لسندات الخزنة ٢,٧ تريليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل ٢٤,٢٪ مقارنة بنهاية العام السابق، واستمر ارتفاعه ليسجل ٣ تريليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بمعدل ٤٤٪ مقارنة بالربع الأول من العام السابق.

تطور إجمالي قيمة رأس المال السوقي لكل من الأسهم المقيدة وسندات الخزنة (مليار جنيه)



سجل رأس المال السوقي للناتج المحلي الإجمالي ١٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ١٤,٣٪ في العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في رأس المال السوقي. وحافظت هذه النسبة على استقرارها نسبياً حتى نهاية مارس ٢٠٢٥.

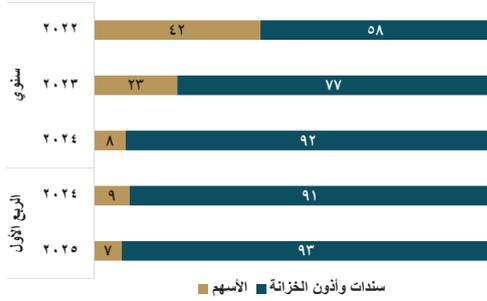
تطور نسبة رأس المال السوقي للأسهم المقيدة إلى الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي الإسمي^(٧٤) (%)



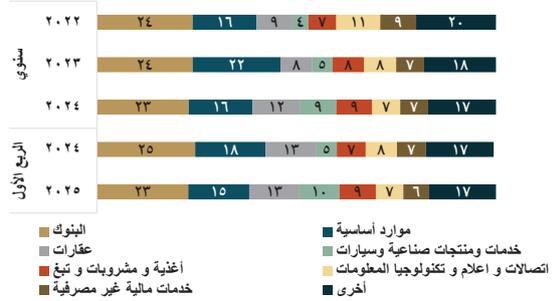
استمر قطاعي البنوك وقطاع الموارد الأساسية في الاستحواذ على النصيب الأكبر بنسبة ٣٩٪ من إجمالي رأس المال السوقي للأسهم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٤٦٪ في نهاية العام السابق، يليهم قطاع العقارات بنسبة ١٢٪، ثم قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات وقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنصيب ٩٪ لكل منهم. وقد استمر ترتيب هذه القطاعات أيضاً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

٧٤ تم حساب الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بسعر السوق باستخدام البيانات بداية من يناير إلى ديسمبر من كل عام، بالإضافة إلى الاستناد إلى رأس المال السوقي للأسهم في نهاية ديسمبر من كل عام.

تطور نصيب الأسهم وسندات وأذون الخزانة من إجمالي قيم التداول (%)



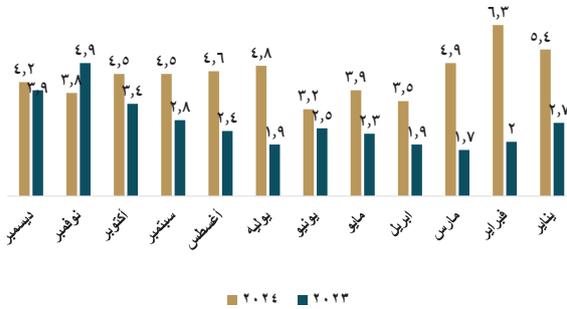
تطور نصيب القطاعات من إجمالي رأس المال السوق للأسهم المقيدة (%)



تداولات المستثمرين على الأسهم

ارتفع المتوسط اليومي لأعداد المتعاملين لسجل حوالي ٢٧,٤ ألف مستثمر خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بحوالي ٢,٣ ألف عميل في العام السابق بنسبة زيادة ٣٤,٩%. وكذلك ارتفع متوسط قيم التداول اليومي للأسهم المقيدة (شاملة الصفقات) ليصل إلى ٤,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٢,٧ مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة ٦٥%.

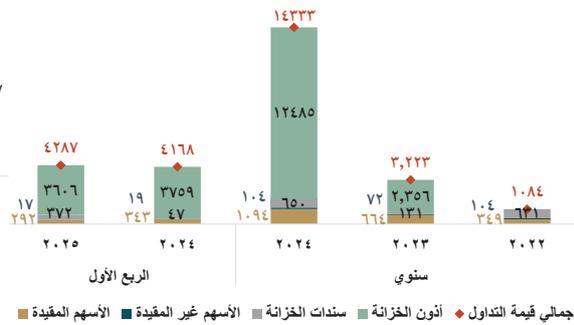
تطور المتوسط اليومي لقيم تداول الأسهم المقيدة (شاملة الصفقات) بشكل شهري خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق (بالمليار جنيه)



قيم التداول

شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاع إجمالي قيم تداول جميع الأوراق المالية إلى مستوى تاريخي بلغ ١٤,٣ تريليون جنيه - مثل التداول على أذون الخزانة الجزء الأكبر منها - مقارنة بـ ٣,٢ تريليون في العام السابق بمعدل نمو بلغ ٣٤٤,٨% واستمر ليصل إلى ٤,٣ تريليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٤,٢ تريليون جنيه خلال الربع الأول من العام السابق، كما كسرت قيم تداول الأسهم المقيدة حاجز التريليون جنيه لأول مره لتسجل ١,١ تريليون جنيه مقارنة بـ ٦٦٤ مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو بلغ ٦٥%، حيث ارتفع معدل دوران الأسهم المقيدة ليصل إلى ٥,٢% خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بمعدل ٣,٨% خلال العام السابق.

تطور إجمالي قيم التداول (مليار جنيه)



استحوذت ٤ قطاعات رئيسية وهم العقارات، والخدمات المالية غير المصرفية، والموارد الأساسية وقطاع البنوك على النصيب الأكبر ٦١% من إجمالي قيمة التداول على الأسهم المقيدة شاملة الصفقات خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٦٤% خلال العام السابق، وارتفع نصيب القطاعات الأربعة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ٦٦% من إجمالي قيمة التداول على الأسهم ويرجع ذلك إلى ارتفاع نصيب تداول قطاع الموارد الأساسية.

ارتفع نصيب سندات وأذون الخزانة ليصل إلى ٩٢% من إجمالي قيم التداول خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٧٩% خلال العام السابق، واستمر نصيبهم في الارتفاع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ٩٣% من إجمالي قيم التداول مقارنة بـ ٩١% خلال الربع الأول من العام السابق.

التشريعات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية لتطوير سوق المال المصري

أسواق الكربون

« صدور القرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٤، بشأن معايير اعتماد سجلات الكربون الطوعية المحلية لتسجيل مشروعات خفض وإصدار الشهادات تمهيداً لاستكمال المكونات الأساسية اللازمة لعمل سوق الكربون الطوعي.

« صدور القرارين رقمي (٢٥٢) و(٢٥٣) لسنة ٢٠٢٤، بشأن تعديل قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية، ومعايير قيد جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدى الهيئة، حيث نص القرار على أن يجوز تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات بقاعدة البيانات الخاصة بالمشروعات قبل إصدار تقارير جهات المصادقة لها، بشرط أن يتم موافاة الهيئة بنسخة من التقارير المشار إليها خلال سنة من تاريخ تسجيل المشروع، وإلا اعتبر التسجيل كأن لم يكن، كما يجوز للهيئة مد تلك المهلة بناء على مبررات جديّة تقبلها.

« صدور القرار رقم (٢٥٧) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل القرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢٣ بشأن لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية، حيث تم استبدال البند رقم (٤) من القرار بالنص التالي: ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة من الجهات العاملة في مجال أسواق الكربون يختارهم رئيس اللجنة.

« كما تم استصدار قرار رئيس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤، بناءً على اقتراح لجنة المعايير الدائمة برئاسة الهيئة، بإضافة تفسير محاسبي بشأن شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، وقد تم الانتهاء من قواعد التداول والتسوية الخاصة بشهادات خفض الانبعاثات الكربونية.

« اعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية كلاً من قواعد تداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، وفقاً للقرار رقم (٧٩٥) لسنة ٢٠٢٤ الصادر عن البورصة المصرية وكما وضع مجلس إدارة شركة تسويات لخدمات التفاضل قواعد التسوية المعمول بها في سوق شهادات خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية بالتنسيق مع البورصة.

« صدور القرار رقم (١٧٣٢) لسنة ٢٠٢٤، بشأن شروط حصول شركات السمسرة في الأوراق المالية على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، ونص القرار على أن ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع لشركات السمسرة الزاغية في الحصول على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية عن ١٥ مليون جنيه، وكذلك ألا تقل حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع وقت التقدم بطلب الموافقة للهيئة، كما يلزم القرار الشركات بتوفير البنية التكنولوجية ووسائل حماية وتأمين البيانات وفقاً لما تحدده الهيئة بجانب الأنظمة الإلكترونية التي تسمح بتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية وتسويتها.

صناديق الاستثمار في الذهب

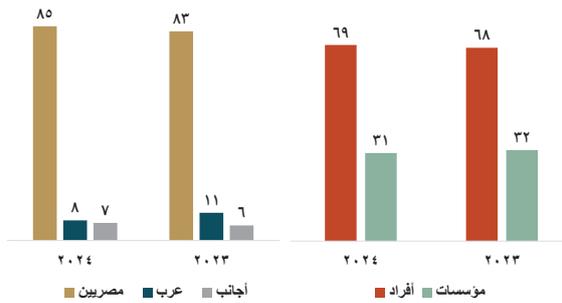
« صدور القرار رقم (١١٣) لسنة ٢٠٢٤، بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٢٣، بهدف تبسيط شروط القيد بسجل الجهات التي يجب على صناديق الاستثمار التعامل معها في شراء وبيع المعادن.

« صدور القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠٢٤، بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧) لسنة ٢٠٢١ بهدف إلزام مقدمي خدمات حفظ المعادن في حال تعدد الجهات التي يتعامل معها مدير الاستثمار في شراء أو بيع المعادن بفرز وتجنب المعادن المشتراه من كل جهة على حدى.

تطور نصيب القطاعات من إجمالي قيمة التداول على الأسهم (%)



ارتفع نصيب تداول المصريين على الأسهم المقيدة (شاملة الصفقات) ليسجل ٨٥% خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٨٣% خلال العام السابق، بينما سجل الأجنبي نسبة ٧%، والعرب نسبة ٨%، كذلك ارتفع نصيب تداولات الأفراد على الأسهم المقيدة (شاملة الصفقات) ليسجل ٦٩% خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٦٨% خلال العام السابق.



الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPACs)

« في مجال الحفاظ على استقرار الأسواق، والحد من المعاملات التي تتم بغرض التلاعب في الأسهم صدر القرار رقم (٨٠) لسنة ٢٠٢٤، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٢، وقرار رقم (٨١) لسنة ٢٠٢٤، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٥ بشأن آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة، حيث نص القرار على قصر التعامل من خلال آلية التعامل على الأوراق المالية في اليوم التالي للشراء على الشركات الحاصلة من الهيئة على ترخيص بمزاولة آلية التداول في ذات الجلسة ولا يجوز لشركات السمسرة في الأوراق المالية تنفيذ أي أوامر لهذه الآلية إلا بناءً على أوامر العملاء، وبعدهم التحقق من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

« صدور القرار رقم (١٤٦) لسنة ٢٠٢٤، بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٨ الخاص بقواعد وإجراءات التعامل على الأوراق المالية غير المقيدة بجداول البورصة المصرية وإجراءات نقل ملكيتها.

« صدور قرار رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٢٤، بشأن تطوير قواعد تعامل الداخلين بالبورصة وانضمام الشركات المقيدة لصندوق حماية المستثمر، كشرط لاستمرار القيد حيث نص القرار على تنظيم تعامل الداخلين بسوق رأس المال وهم المطلعين على المعلومات غير المعلنة، حيث حظر تعامل أي من الداخلين بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين بالشركات المقيدة ومنهم الشركات ذات الغرض الخاص، والأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير أي كانت نسبتهم وكذلك المساهمين الرئيسيين المالكين لنسبة (٢٠٪) أو أكثر في رأس مال الشركة، سواء بمفردهم أو من خلال أشخاص مرتبطة، وذلك خلال الخمسة أيام عمل السابقة ويوم العمل التالي لنشر أي أحداث أو معلومات جوهرية وفقاً لللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وذلك لتعزيز مستويات الشفافية والعدالة في السوق.

« صدور قرار رقم (١٨١) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن إلزام الشركات محل الشطب الاختياري بشراء أسهم المساهمين الراغبين في بيع أسهمهم في حالات الشطب الاختياري بأعلى من القيم التالية: القيمة العادلة للسهم محل الشطب المحددة من قبل مستشار مالي مستقل من المقيدين لدى الهيئة، أعلى سعر من أسعار إقفال الشهر السابق على تاريخ صدور قرار دعوة الجمعية العمومية لنظر الشطب، متوسط أسعار إقبالات أسهم الشركة خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ صدور قرار دعوة الجمعية العمومية لنظر قرار الشطب.

« أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢٥، بشأن استحداث أحكام مرنة وقواعد ميسرة للشركات ذات غرض الاستحواذ الخاص (SPACs)، وتيسير قواعد احتفاظ المساهمين الرئيسيين بالشركات الصغيرة والمتوسطة حيال دخولها للسوق الرئيسي، وضوابط للشركات الراغبة في الشطب الاختياري، بالإضافة إلى تعديل ضوابط استحواذ الشركة المقيدة على شركات غير مقيدة، ومعايير محددة للشركات الراغبة في تجزئة الأسهم، وكذلك إزالة اللبس في تصرف الشركة المقيدة للأصول المملوكة بها، وضوابط بشأن نظم الإبابة والتفجير.

« صدور القرار رقم (١٤٠) لسنة ٢٠٢٤، بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨، والذي أُلزم الشركات ذات غرض الاستحواذ، بتقديم طلب قيد أسهمها بالبورصة خلال شهر من حصولها على الترخيص وإلا اعتبر ترخيصها كأن لم يكن.

« صدور القرار رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤، والذي ينظم الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات ذات غرض الاستحواذ (SPACs)، بنحو ١٠ ملايين جنيه مصري، مع التزام الشركة بزيادة رأس مالها نقداً إلى ١٠٠ مليون جنيه خلال ٣ أشهر من تاريخ قيد أسهمها بالبورصة.

تطوير قواعد القيد والشطب

« صدور القرار رقم (٢٣٣) لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على تعديل البندين رقم (٦) و(٨) من المادة السابعة من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بهدف تجميع القرارات المنظمة للمعايير المالية في بند واحد بما يمكن من استيفاء المعايير المالية في القوائم المالية المستقلة وعند تطبيق الاستثناء يتم استيفاء المعايير المالية من القوائم المالية المجمعة.

« صدور القرار رقم (٣٨٨) لسنة ٢٠٢٥ بشأن مد مدة تقديم القوائم المالية السنوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، حيث يسمح القرار بتقديم القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وذلك لتصبح في ٣٠ أبريل ٢٠٢٥ بدلاً من ٣١ مارس ٢٠٢٥.

« صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٨) لسنة ٢٠٢٤، بشأن تنظيم عمل صندوق ضمان التسويات والحد من المخاطر الناشئة عن تمثيل الطرف المقابل في التسويات، والتي تستهدف تطوير آليات عمل شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي لتصبح متوافقة مع آليات عمل جهات المقاصة والتسوية المركزية للأوراق المالية العاملة في الأسواق العالمية وكذلك مقابلة المخاطر الناشئة عن الطرف المقابل.

« صدور القرار رقم (٧٧) لسنة ٢٠٢٤، بشأن الموافقة على تعديل المادة رقم (٥١) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية (التعامل على أسهم الخزينة) الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤، الخاصة بضوابط التعامل على أسهم الخزينة، حيث سمحت التعديلات الجديدة للشركات الراغبة في شراء أو بيع جانب من أسهمها (أسهم الخزينة) بأن تخطر البورصة مسبقاً برغبتها في ذلك على النموذج المعد بالبورصة والمعتمد من الهيئة، على أن يُرفق بالإخطار محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة المتضمن قرار الشراء أو البيع قبل بدء التنفيذ.

اختبارات الضغوط على النظام المالي

أولاً: اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي:

تم تطبيق مجموعة من اختبارات الضغوط على النحو التالي:

اختبارات الضغوط الكلية

قياس تأثير مجموعة من الصدمات أو المتغيرات مجتمعة - التي قد تؤدي إلى تكون مخاطر نظامية - على مؤشرات الملاءة المالية والسيولة، وذلك في إطار سيناريو متكامل للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وكذلك سيناريو للمخاطر المناخية.

اختبارات الحساسية

قياس تأثير صدمة أو متغير واحد مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تحديد الصدمات ذات المخاطر المرتفعة والأكثر تأثيراً على الملاءة المالية وسيولة القطاع، مثل مخاطر التركيز في المطالبات على الجهات السيادية، ومخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات، ومخاطر الأمن السيبراني، والمخاطر غير المباشرة لسعر الصرف.

اختبارات الضغوط العكسية

تحديد الحد الأقصى لبعض الصدمات المؤثرة على الملاءة المالية والتي يترتب عليها تجاوز النسبة الرقابية لمعيار كفاية رأس المال، وكذلك تحديد نسب الخصم الفصوي لبعض الأصول السائلة والتي يترتب عليها انخفاض متوسط نسب السيولة بالعملات المحلية والأجنبية عن الحدود الرقابية.

تم تطبيق اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي لقياس مدى تأثيره بالمخاطر النظامية المحتملة في إطار سيناريو للتغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية الكلية وسيناريو للتغيرات المناخية، وذلك من خلال قياس مدى تأثير الملاءة المالية لأكثر ١٠ بنوك بما يُمثل نحو ٨٠٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٥، وكذلك مدى تأثير مستوى السيولة بالعملات المحلية والعملات الأجنبية للقطاع المصرفي ككل. وقد تم تطبيق ثلاث مستويات للسيناريوهات متدرجة من حيث حدة الصدمات في كل سيناريو.

تُعد اختبارات الضغوط أحد الأدوات التحليلية الرئيسية للسياسة الاحترازية الكلية، حيث تُستخدم لتقييم مدى قدرة النظام المالي المصري على الصمود أمام الصدمات المحتملة، سواء كانت ناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وذلك من خلال محاكاة سيناريوهات افتراضية تعكس ظروفًا معاكسة للتطورات الاقتصادية والمالية والبيئية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية.

وتهدف هذه الاختبارات إلى رصد نقاط الضعف في النظام المالي، وتقدير حجم الخسائر المحتملة للمؤسسات المالية حال تحقق المخاطر النظامية المحددة. وتزداد أهمية هذه الاختبارات في ضوء البيئة الاقتصادية والمالية العالمية التي تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، حيث تمثل أداة استباقية تُمكن الجهات الرقابية، المتمثلة في كل من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، من تقييم مدى كفاية مستويات رأس المال والسيولة لدى المؤسسات المالية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تداعيات المخاطر النظامية المحتملة، بما يعزز من صلابة النظام المالي، ويضمن استمراره في أداء دوره في الوساطة المالية وتمويل الاقتصاد المحلي.

وفي هذا الإطار، يقوم كل من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية بتطوير منهجيات اختبارات الضغوط بصورة مستمرة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وبما يعزز الاستقرار المالي في مصر.

السيناريو الأكثر حدة

السيناريو متوسط الحدة

السيناريو الأساسي

١. السيناريو الافتراضي للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية^(٧٥)



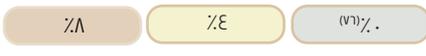
مخاطر انتقال العدوى داخل القطاع المصرفي

٧٥ لا ينبغي أن تُفسر سيناريوهات المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية المُطبقة في اختبارات الضغوط على إنها توقعات لأداء الاقتصاد الكلي، حيث أنها تُعبر عن تعرض الاقتصاد لمجموعة من الصدمات الخارجية والداخلية ذات احتمالات حدوث منخفضة.

١. اختبارات الضغوط في إطار السيناريو الافتراضي للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية

١.١ المخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية

تمثل توظيفات القطاع المصرفي في الأوراق المالية الحكومية ٢٨,٤٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٥، حيث تعتبر أصول سائلة عالية الجودة وخالية من المخاطر. وفي إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وما يرتبط به من تأثير سلبي على الأداء المالي الحكومي وافتراض ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية وانخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، تم تقييم تأثير مخاطر الائتمان والسوق الناتجة عن المخاطر النظامية للتعرضات السيادية على الملاءة المالية لأكثر من ١٠ بنوك بالقطاع المصرفي. وكذلك تقييم مستويات السيولة للعملات المحلية والأجنبية للقطاع المصرفي ككل.



الأداء المالي الحكومي

السيناريو الأكثر حدة	السيناريو متوسط الحدة	السيناريو الأساسي	
ثلاث درجات	درجتين	درجة واحدة	تراجع درجة التصنيف الائتماني بمقدار
المرحلة الثالثة (الإخفاق يبدأ من عام ٢٠٢٦) لمدى العمر الزمني	المرحلة الثانية (الإخفاق يبدأ من عام ٢٠٢٦) لمدة ٣ أعوام	المرحلة الأولى (الإخفاق يبدأ من عام ٢٠٢٦) لمدة عام واحد فقط	مرحلة المخاطر الائتمانية
٤٥٪	٤٥٪	٤٥٪	نسبة الخسارة عند التعثر

مخاطر السيولة

تطبيق نسب خصم أعلى لبعض البنود في بسط نسبة تغطية السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، ومعدلات سحب أعلى لبعض عناصر مقام النسبة، كذلك تم تطبيق معدلات انتقال من بعض أدوات التمويل طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل في بسط نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية بهدف اختبار مدى مرونة البنوك في إدارة مخاطر التمويل باستخدام موارد مستقرة. كما تم تطبيق معدلات مفترضة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة في هيكل آجال الاستحقاقات لقياس مدى كفاية الاصول السائلة - والتي تتركز في الأوراق المالية الحكومية - لتغطية الفجوات الناتجة عن عدم الموازنة بين آجال استحقاق الاصول والالتزامات بالعملة المحلية والدولار الأمريكي.

٧٦ تم استخدام القيمة الفعلية لمنحنى العائد وفقاً لموقف يونيو ٢٠٢٥.

نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية

تطبيق نسبة خصم (%)		زيادة نسبة السحب (%)		
على أدون الخزائن الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية	على السندات الحكومية بالعملة المحلية وذلك بعد استبعاد السندات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ذات أجل استحقاق أكثر من شهر	ودائع الأفراد والمنشآت الصغيرة باستثناء شهادات الادخار	ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية	التمويل غير المضمون
النسبة الفعلية				
صفر	صفر	١٥ & ١٠	٢٥	٤٠
السيناريو متوسط الحدة				
٣	٢٠	٢٠	٣٥	٥٠
السيناريو الأكثر حدة				
١٠	٤٠	٣٠	٤٥	٦٠

نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية

تطبيق نسبة خصم (%)		زيادة نسبة السحب (%)		
على الأوراق المالية الحكومية الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة الأجنبية	على السندات الحكومية بالعملة الأجنبية وذلك بعد استبعاد السندات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ذات أجل استحقاق أكثر من شهر	ودائع الأفراد والمنشآت الصغيرة باستثناء شهادات الادخار	ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية	التمويل غير المضمون
النسبة الفعلية				
صفر	صفر	١٥ & ١٠	٢٥	٤٠
السيناريو متوسط الحدة				
٢٥	٢٠	٢٠	٣٥	٥٠
السيناريو الأكثر حدة				
٥٠	٤٠	٦٠	٧٥	٨٥

نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية

السيناريو الأكثر حدة	السيناريو المتوسط الحدة	إلى التمويل قصير الأجل	من التمويل طويل الأجل
٪٢٥	٪١٥	مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة ذات وزن ترجيحي ٥٠٪	الالتزامات الأخرى والودائع والقروض الممنوحة للبنك (مضمونة وغير مضمونة) ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر ذات وزن ترجيحي ١٠٪
٪٣٥	٪٢٥	مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر ذات وزن ترجيحي صفر٪	ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا (التي ليس لها تاريخ استحقاق) والودائع ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة (ذات وزن ترجيحي ٩٠٪ للودائع المستقرة و٨٥٪ للأقل استقراراً)
٪٢٥	٪١٥	مصادر تمويل أخرى ذات فترة استحقاق متبقية أقل من ٦ أشهر ذات وزن ترجيحي صفر٪	التمويل الممنوح (تتضمن الودائع) من الشركات غير المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة ذات وزن ترجيحي ٥٠٪
			التمويل الممنوح (الودائع والقروض والتسهيلات) من الجهات السيادية المصرية والأجنبية، والهيئات العامة وبنوك التنمية متعددة الأطراف ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة ذات وزن ترجيحي ٥٠٪
			التمويل الممنوح (الودائع والقروض والتسهيلات) من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة ذات وزن ترجيحي ٥٠٪

التدفقات النقدية للسيولة

السيناريو الأول		السيناريو الثاني	
معدلات التدفقات النقدية الداخلة (%)			
الفروض والتسهيلات للعملاء والبنوك والأوراق التجارية المخصومة			
٥٠ (بمعنى أنه سيتم تجديد ٥٠٪ منها)	١٠٠ (بمعنى أنه لن يتم تجديد أي نسبة منها)	صفر (بمعنى أنه سيتم تجديدها بالكامل)	٥٠ (بمعنى أنه سيتم تجديد ٥٠٪ منها)
معدلات التدفقات النقدية الخارجة (%)			
أرصدة مستحقة للبنوك المحلية والخارجية			
٥٠	٢٥	٥٠	٢٥
نسب الخصم على الأصول السائلة لتغطية الفجوات (%)			
أرصدة لدى البنوك المحلية والخارجية		السندات الحكومية	
٥٠	٢٥	٥٠	٢٥
أذون الخزانة		السندات الحكومية	
٥٠	٢٥	٤٠	٢٠
أذون الخزانة		السندات الحكومية	
٥٠	٢٥	٤٠	٢٠
أذون الخزانة		السندات الحكومية	
٥٠	٢٥	٤٠	٢٠

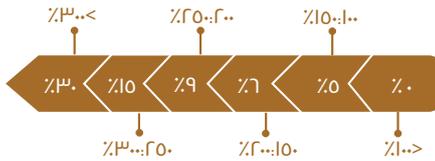
التدفقات النقدية للسيولة - بالعملة المحلية (من اليوم التالي إلى أكثر من ٦ شهور وحتى سنة)

التدفقات النقدية للسيولة - بالدولار الأمريكي (من اليوم التالي إلى أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات)

اختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان والتركز في المطالبات على الجهات السيادية بالعملة المحلية

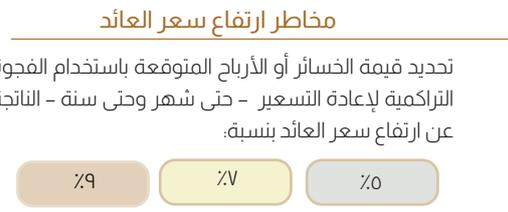
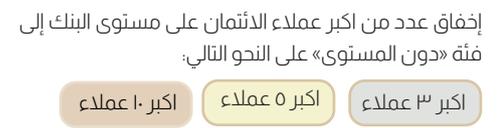
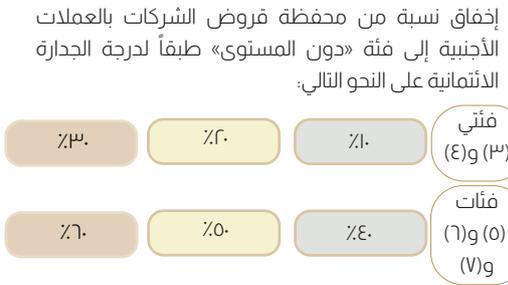
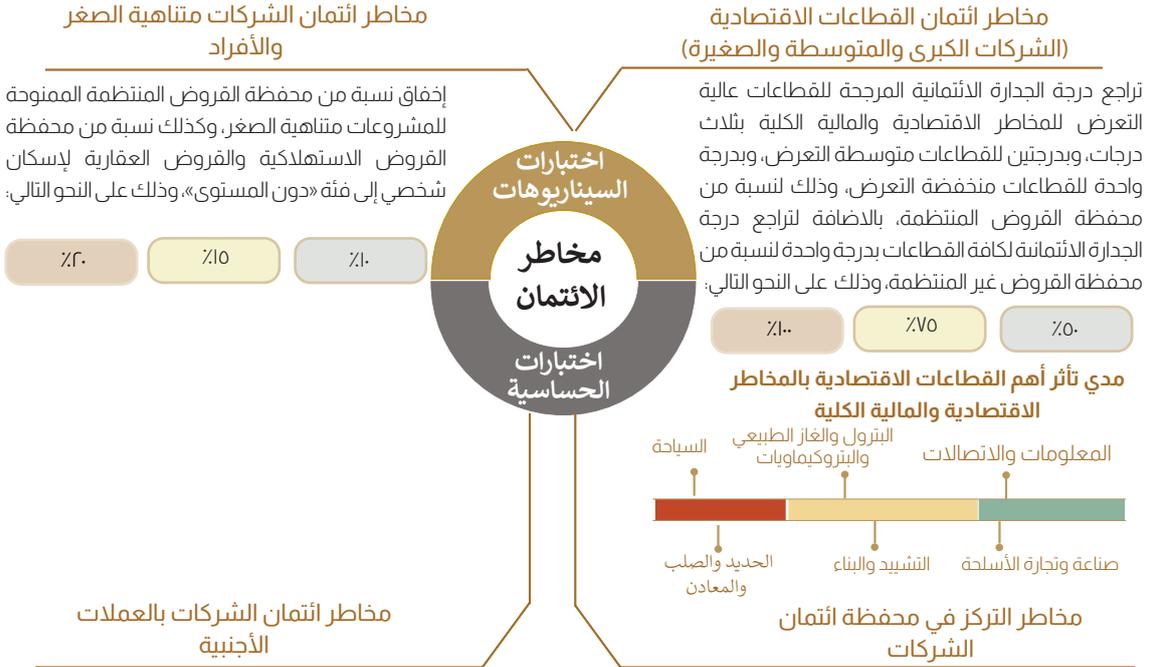
تطبيق وزن مخاطر لمقابلة مخاطر الائتمان للأوراق المالية الحكومية متضمنة أذون وسندات الخزانة بالعملة المحلية بدلاً من صفر٪ - استرشادا بمقترحات لجنة بازل لمراجعة المعاملة التفضيلية لتلك المطالبات - على النحو التالي:

تطبيق وزن مخاطر لمقابلة مخاطر الائتمان للأوراق المالية الحكومية متضمنة أذون وسندات الخزانة بالعملة المحلية بدلاً من صفر٪ - استرشادا بمقترحات لجنة بازل لمراجعة المعاملة التفضيلية لتلك المطالبات - على النحو التالي:



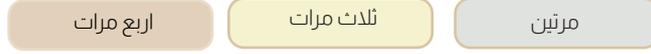
٢.١ المخاطر النظامية الناتجة عن القروض غير المنتظمة

تمثل إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية والشركات متناهية الصغر والأفراد ٤٠,٢٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٥، وفي ضوء سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وما يترتب عليه من انخفاض إيرادات وأرباح الشركات الكبرى والمتوسطة وكذلك المنشآت متناهية الصغر، تم افتراض ارتفاع احتمالية الإخفاق بمحفظة ائتمان تلك الشركات، فضلاً عن تأثر الدخل الحقيقي للأفراد سلباً. وبالتالي ارتفاع مخاطر ائتمان محفظة القروض الاستهلاكية متضمنة بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وقروض السيارات، إلى جانب القروض العقارية لإسكان شخصي.



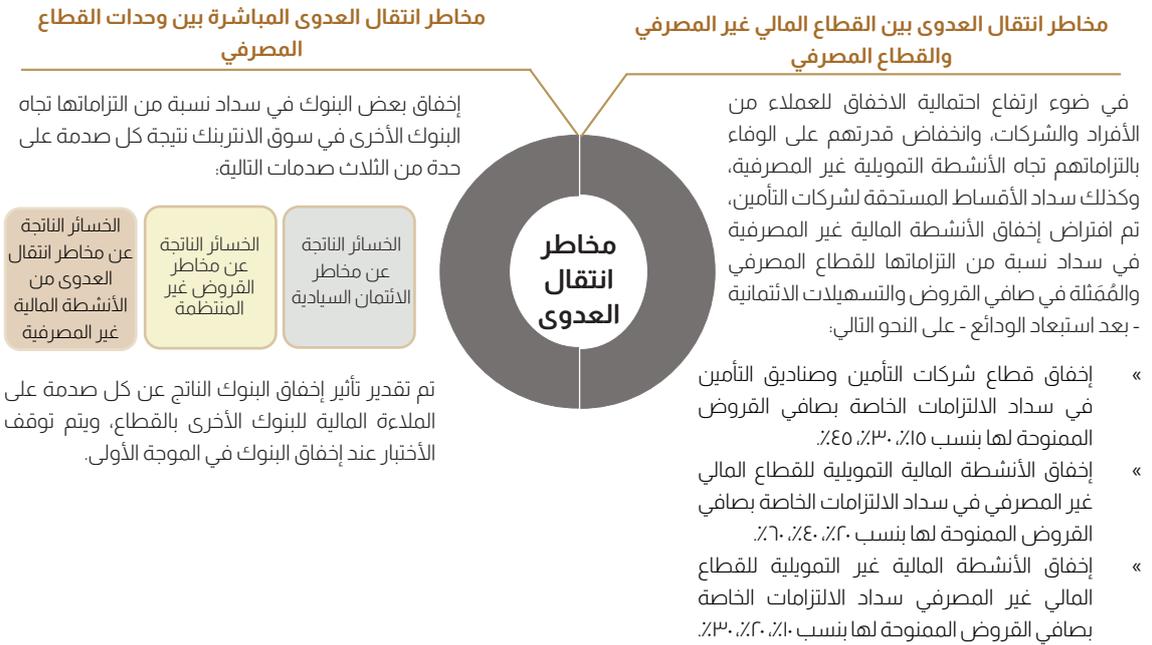
اختبار الحساسية لمخاطر التشغيل المرتبطة بالأمن السيبراني

تم افتراض ارتفاع الخسائر الناتجة عن الهجمات السيبرانية نظراً لزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، وذلك من خلال رفع مضاعف متوسط إجمالي الخسائر التشغيلية المتعلقة بالأمن السيبراني في العشر سنوات الأخيرة في كل بنك بالمعدلات التالية:



٣.١ مخاطر انتقال العدوى

تم إجراء اختبارات الضغوط المرتبطة بمخاطر انتقال العدوى - سواء بين أنشطة القطاع المالي غير المصرفي والقطاع المصرفي، أو بين البنوك المحلية داخل القطاع المصرفي - باستخدام مصفوفة العلاقات الترابطية.



اختبارات الضغوط العكسية

تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد الحد الأقصى لبعض الصدمات المؤثرة على الملاءة المالية والتي يترتب عليها انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى الحد الأدنى الرقابي، وكذلك تحديد نسب خصم على بعض الأصول السائلة التي يترتب عليها انخفاض متوسط نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية إلى الحدود الرقابية المقررة.



٢. السيناريو الافتراضي لمخاطر التغيرات المناخية

المخاطر المادية: « سيناريو استمرار السياسات الحالية »

يفترض هذا السيناريو عدم اتخاذ الحكومات لأية سياسات بيئية للحد من انبعاثات الكربون، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر المادية لتغيرات المناخ، والتي قد تتحقق بصورة مزمنة أو في شكل أحداث وظواهر مفاجئة وبصورة حادة. ومن المخاطر المادية المفترضة في هذا السيناريو ما يلي:

ارتفاع درجات الحرارة: الارتفاع المزمع في درجات الحرارة يؤثر بشكل كبير على مقومات الجذب السياحي والإنتاجية الزراعية خاصة في منطقة الدلتا والتي تعد أكثر المناطق تعرضاً لدرجات الحرارة المرتفعة. كما تؤثر الحرارة سلباً على رأس المال البشري والمادي.

ارتفاع مستوى سطح البحر: تعرض الدلتا والمناطق الساحلية في شمال مصر إلى مخاطر الغرق نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر مما يؤثر على إنتاجية الأراضي الزراعية والبنية التحتية.

الجفاف والتصحر والعواصف الترابية: تعرض المناطق المختلفة في مصر لخطر الجفاف والتصحر في ضوء الاعتماد على مياه نهر النيل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ونتيجة للتصحر، تزايد وتيرة العواصف الترابية، مما يؤثر على وسائل النقل ويلحق بعض الأضرار بالبنية التحتية ويزيد من الضغوط على الأنظمة الصحية.

الفيضانات المفاجئة و العواصف الشديدة: على الرغم من مخاطر الجفاف المتزايدة في بعض المناطق، إلا أن المناطق الساحلية والدلتا تتعرض إلى تزايد وتيرة هطول الأمطار الغزيرة وارتفاع احتمالية حدوث السيول والعواصف الشديدة، مما يؤدي إلى تعطيل الأعمال وسلاسل الإمداد، والإضرار بالتملكات في تلك المناطق.

مخاطر الانتقال: « سيناريو السياسات الخضراء »

يفترض هذا السيناريو تنسيق وتنفيذ سياسات على المستوى العالمي لدعم تحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام ٢٠٥٠، وعليه تتفاقم مخاطر الانتقال، والتي تتمثل فيما يلي:

تسعير الكربون: تطبيق ضرائب الكربون قد يؤثر على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مما يجعل الاستثمار في الطاقة التقليدية غير النظيفة غير مجدي اقتصادياً، وعليه تتغير تفضيلات الاستثمار في مصادر الطاقة المختلفة.

التحول التكنولوجي: زيادة متطلبات التحول لطاقة نظيفة، مما يؤدي إلى اضمحلال قيمة البنية التحتية المستخدمة للوقود الأحفوري والأصول الصناعية كثيفة الانبعاثات الكربونية، ويزيد الطلب على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

لوائح ومعايير الكفاءة الخضراء: فرض لوائح جديدة تتطلب الإفصاح عن انبعاثات الكربون وزيادة الافتراض المرتبط بالاستدامة مما يزيد من الأعباء المالية على القطاعات الاقتصادية.

القطاعات الأكثر تأثراً بمخاطر الانتقال

الزراعة والأغذية: تأثر القطاع بارتفاع أسعار الأسمدة والآلات الزراعية نتيجة لفرض ضريبة الكربون، وزيادة متطلبات الزراعة المستدامة.

التشييد والبناء والتنمية العقارية: تأثر القطاع بزيادة متطلبات كفاءة البناء، وزيادة الاستثمارات لتعزيز قدرة المباني على الصمود في مواجهة الظواهر المناخية (مثل الحماية من الفيضانات، ووسائل مقاومة الحرائق، وأنظمة الطاقة) وفرض معايير المباني الخضراء.

الصناعة: تأثر العمليات الصناعية بسبب فرض ضريبة الكربون، وزيادة تكاليف التحول لمصادر طاقة أخرى، ومتطلبات خفض الانبعاثات، والتي تؤثر بشكل خاص على صناعات الأسمنت والصلب والبتر وكيمياء ويات.

الطاقة: تأثر القطاع بسبب فرض متطلبات استخدام الطاقة المتجددة، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، ومتطلبات تحديث شبكات الطاقة.

التأثير على الاقتصاد الحقيقي

تؤدي الأضرار المناخية على القطاعات الاقتصادية إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يحد من مدخرات المودعين ومن توافر التمويل للتكيف مع التغيرات المناخية.

يؤدي التضخم الناتج عن سياسات الانتقال إلى تبني السياسة النقدية نهجاً تقييدياً.

يُقيّد انخفاض الإيرادات الحكومية الناجم عن تأثر الأفراد والشركات من أضرار التغير المناخي على قدرة الحكومة على الاستجابة للتغيرات المناخية.

القطاعات الأكثر تأثراً بالمخاطر المادية

الزراعة والأغذية: تأثر إنتاجية الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية بالارتفاع الشديد في الحرارة، وندرت المياه، وتدهور التربة مما قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج.

التشييد والبناء والتنمية العقارية: تأثر صلاحية المباني بسبب الحرارة الشديدة، بالإضافة إلى تعرضها لخطر الفيضانات والتآكل خاصة في المناطق الساحلية، وما يترتب على ذلك من أضرار في البنية التحتية. وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قيمة الضمانات للأفراد في تلك المناطق، بالإضافة إلى زيادة الأعباء على الحكومة للتجديد والإصلاح. كما ترتفع تكاليف رأس المال التي يتحملها المستثمرون في هذا القطاع في ضوء إجماع بعض البنوك المقرضة عن تمويل المشروعات العقارية في هذه المناطق، أو تمويلها بمعدلات عائد مرتفعة، مما يزيد من الأعباء التمويلية على الشركات العاملة في مجال التنمية العقارية، ومن ناحية أخرى، قد يترتب على تزايد أعمال الإصلاح المتكررة ارتفاع تكاليف الصيانة والتشغيل لتلك المباني، وارتفاع أسعارها، مما يؤدي إلى تباطؤ الطلب على الوحدات السكنية في هذه المناطق.

السياحة: يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انخفاض جاذبية السياحة، كما يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تآكل الشواطئ والبنية التحتية في المناطق الساحلية.

الصناعة: تأثر إنتاجية الصناعات بالارتفاع في درجات الحرارة، وندرت المياه، بالإضافة إلى تعطيل سلاسل الإمداد بسبب الظواهر المناخية مثل العواصف والسيول.

الطاقة: تأثر أنماط الطلب على الطاقة بسبب التغيرات في متطلبات التبريد والتدفئة، والتي قد تزيد من الأعباء على الحكومة لتوفير الطاقة اللازمة.

قطاع الاتصالات: تأثر خدمات الاتصالات نظراً لضرر البنية التحتية الخاصة بالقطاع مثل الكابلات، مما يؤثر بدوره على الخدمات الرقمية وخدمات الدفع الإلكترونية للقطاع المصرفي.

المخاطر المصرفية الناتجة عن المخاطر المادية

مخاطر الائتمان: عدم قدرة الشركات المقترضة بقضائيات النشاط الاقتصادي الأكثر تضرراً بالمخاطر المادية على سداد التزاماتها المالية تجاه البنوك، وذلك نتيجة تدهور رأس المال المادي لها، والانخفاض الشديد في مؤشرات الربحية والملددة المالية، مع انخفاض قيمة الأصول المقدمة منها كضمانات، وزيادة الاضطراب في سلاسل الإنتاج والإمداد، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف التأمين والتدفقات الاستثمارية في رأس مال جديد للتكيف مع التغيرات المناخية، إلى جانب انخفاض القيمة الحقيقية للدخل المتاح للأفراد بسبب انخفاض صافي قيمة الثروة.

مخاطر السيولة والسوق: ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية ومن ثم مخاطر السوق والسيولة نتيجة تعرض القطاع الحكومي للمخاطر المادية من خلال زيادة تكلفة إصلاح وإحلال البنية التحتية المتضررة، وزيادة الاحتياجات التمويلية في ظل ارتفاع عجز الموازنة العامة، مما قد يؤثر بالسلب على التصنيف الائتماني للدولة، ويدفع لرفع أسعار العائد على الأوراق المالية الحكومية وتدهور قيمتها، وبالتالي انخفاض درجة سيولتها، خاصة في ضوء ارتفاع علاوة المخاطر لتلك الأدوات.



المخاطر المصرفية الناتجة عن مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان: عدم قدرة الشركات المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنوك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة مع فرض ضريبة الكربون وزيادة أسعار الطاقة الأحفورية، أو اتجاه بعض الشركات للاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة للتكيف مع صدمة الائتمان، إلى جانب انخفاض الطلب من جانب المستهلكين في ضوء ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل المتاح للأفراد مع زيادة معدلات الاستغناء عن العمالة والناتج عن التأثير السلبي للقطاعات.

مخاطر السيولة والسوق: تعرض القطاع الحكومي لمخاطر صدمة الائتمان من خلال استثماراته الضخمة في القطاعات كثيفة الكربون، ومن ناحية أخرى، يؤدي انخفاض القيمة السوقية للشركات الخاصة العاملة بالأنشطة التي تعتمد على الوقود الأحفوري إلى تدهور مؤشراتهما المالية وتراجع حجم الإيرادات الضريبية الواردة منها، الأمر الذي يترتب عليه تراجع الأداء المالي الحكومي، ويدفع لرفع أسعار العائد على الأوراق المالية الحكومية، وانخفاض درجة سيولتها.

تم تطبيق اختبارات الضغوط لقياس التأثير المحتمل للمخاطر المناخية على مستوى القطاع المصرفي على النحو التالي:

مدي تأثير القطاعات الاقتصادية في اطار سيناريو التغيرات المناخية

المخاطر المادية	القطاعات الاقتصادية	مخاطر الائتمان
الزراعة واستغلال الغابات	الزراعة واستغلال الغابات	الزراعة واستغلال الغابات
البنزين والغاز الطبيعي والبتروكيماويات	البنزين والغاز الطبيعي والبتروكيماويات	البنزين والغاز الطبيعي والبتروكيماويات
صناعة وتجارة الحديد والصلب، والمعادن غير الحديد والصلب، و الألومنيوم	صناعة وتجارة الحديد والصلب، والمعادن غير الحديد والصلب، و الألومنيوم	صناعة وتجارة الحديد والصلب، والمعادن غير الحديد والصلب، و الألومنيوم
صناعة وتجارة الأغذية والمشروبات	صناعة وتجارة الأغذية والمشروبات	صناعة وتجارة الأغذية والمشروبات
صناعة وتجارة الأخشاب والأثاث	صناعة وتجارة الأخشاب والأثاث	صناعة وتجارة الأخشاب والأثاث
صناعة وتجارة الأسمدة والجير والطوب، السيراميك والرخام والادوات الصحية، التبغ، والأسمدة، والمنتجات الكيماوية الأخرى	صناعة وتجارة الأسمدة والجير والطوب، السيراميك والرخام والادوات الصحية، التبغ، والأسمدة، والمنتجات الكيماوية الأخرى	صناعة وتجارة الأسمدة والجير والطوب، السيراميك والرخام والادوات الصحية، التبغ، والأسمدة، والمنتجات الكيماوية الأخرى
إمدادات الكهرباء	إمدادات الكهرباء	إمدادات الكهرباء
التشييد والبناء وشبكات الصرف الصحي باستثناء شركات التنمية العقارية	التشييد والبناء وشبكات الصرف الصحي باستثناء شركات التنمية العقارية	التشييد والبناء وشبكات الصرف الصحي باستثناء شركات التنمية العقارية
التنمية العقارية	التنمية العقارية	التنمية العقارية
النقل والتخزين	النقل والتخزين	النقل والتخزين
السياحة	السياحة	السياحة
صناعة وتجارة الأسلاك والكابلات وصناعة معدات الإضاءة الكهربائية، الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والمركبات وقطع الغيار والإكسسوارات	صناعة وتجارة الأسلاك والكابلات وصناعة معدات الإضاءة الكهربائية، الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والمركبات وقطع الغيار والإكسسوارات	صناعة وتجارة الأسلاك والكابلات وصناعة معدات الإضاءة الكهربائية، الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والمركبات وقطع الغيار والإكسسوارات
الصناعات التحويلية (الملابس والجلود، الورق)	الصناعات التحويلية (الملابس والجلود، الورق)	الصناعات التحويلية (الملابس والجلود، الورق)
صناعة وتجارة البلاستيك	صناعة وتجارة البلاستيك	صناعة وتجارة البلاستيك
المعلومات والاتصالات	المعلومات والاتصالات	المعلومات والاتصالات

مخاطر ضئيلة ليس لها تأثير على القطاعات الاقتصادية
مخاطر منخفضة
مخاطر متوسطة
مخاطر مرتفعة

مخاطر ائتمان القطاعات الاقتصادية (الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة)

ترجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة لنسبة من محفظة الفروض المنتظمة للقطاعات المتأثرة سلباً بمخاطر التغيرات المناخية، وفقاً لدرجة تعرضها للمخاطر^(٧٧) وأيضاً وفقاً لنوع المخاطر المناخية التي تتعرض لها سواء مادية أو انتقالية أو كلاهما، على النحو التالي:

٦٠٪ ٤٠٪ ٢٠٪

مخاطر ارتفاع سعر العائد

تحديد قيمة الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم السندات الحكومية بالعملية المحلية ضمن محفظتي القيمة العادلة من خلال الارتفاع والخسائر، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لكل بنك بعد ارتفاع سعر العائد - وإضافته للسعر وفقاً لمنحنى العائد- وذلك بمقدار:

٥٪ ٢٪ ٧٨٪

مخاطر السيولة

تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية بالعملية المحلية في بسط نسبة تغطية السيولة بمقدار:

٤٠٪ ٢٠٪

٧٧ تم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية لمحفظتي الفروض والتسهيلات الائتمانية المنتظمة بثلاث درجات للقطاعات عالية التعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، بينما تم افتراض تراجع الجدارة الائتمانية في محفظة الفروض غير المنتظمة بدرجة واحدة لكافة القطاعات.

٧٨ تم استخدام القيمة الفعلية لمنحنى العائد وفقاً لموقف يونيو ٢٠٢٥.

نتائج اختبارات الضغوط

أظهرت نتائج اختبارات الضغوط مستوى منخفض او متوسط من مخاطر الملاءة المالية والسيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، وذلك باستيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة باختلاف درجة حدتها في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وكذلك سيناريو التغيرات المناخية، بالإضافة إلى اختبارات الحساسية المختلفة.

حيث أظهرت نتائج الاختبارات مستوى منخفض بشكل عام لمخاطر الملاءة المالية على المستوى الإجمالي لأكثر من 10 بنوك، مما يشير إلى قدرتهم على استيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة بمختلف درجات حدتها، ليستمر معدل كفاية رأس المال لتلك البنوك أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر من قبل البنك المركزي (12,0٪) وأعلى من متطلبات لجنة بازل (10,0٪).

وعلى جانب مخاطر السيولة، فقد أظهرت نتائج الاختبار تعرض القطاع المصرفي لمستوى منخفض من المخاطر على مستوى نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية للسيناريو متوسط الحدة ومخاطر متوسطة للسيناريو الأكثر حدة، ومستوى منخفض من المخاطر للعملات الأجنبية، وكذلك مستوى منخفض من المخاطر على مستوى نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية ليستمر القطاع المصرفي في تحقيق نسب أعلى من الحد الأدنى المقرر (10٪).

كذلك استطاعت الأصول السائلة لأكثر من 5 بنوك على مستوى القطاع من تغطية الفجوات السالبة التراكمية بنسبة 100٪ بعد الضغط، وذلك لكل بنك على حدى.

أما بالنسبة لاختبارات الضغوط العكسية، فقد أظهرت النتائج أن انخفاض نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي إلى الحد الأدنى الرقابي قد ينجح عند حدوث صدمة استثنائية تؤدي إلى انخفاض كبير في جودة المحفظة الائتمانية، وكذلك أن انخفاض متوسط نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية عند الحدود الرقابية المقررة قد يحدث عند تطبيق نسب خصم مرتفعة جداً على الأوراق المالية الحكومية في بسط النسبة، مما يبرز الصلابة المالية للقطاع المصرفي.

التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي بشأن المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل للبنوك بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٤

تم إصدار تعليمات المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل للبنوك، وتهدف التعليمات إلى تحديد إطار عام لاختبارات التحمل التي تقوم البنوك بإجرائها بصفة دورية كجزء من عملية إدارة المخاطر، مع إلزام البنوك بإجراء اختبارات تحمل داخلية بصفة ربع سنوية، إضافة إلى المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل الذي يتم موافاة البنك المركزي به كجزء من التقرير الخاص بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي.

السيناريو الأكثر حدة	السيناريو متوسط الحدة	السيناريو الأساسي	أنواع اختبارات الضغوط
اختبارات الضغوط الكلية (اختبارات السيناريوهات)			
			المخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية
			مخاطر الائتمان السيادية
			مخاطر السوق للمطالبات السيادية - ارتفاع سعر العائد
			مخاطر نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية
			مخاطر نسبة تغطية السيولة بالعملات الأجنبية
			مخاطر نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية
			التدفقات النقدية للسيولة بالعملة المحلية
			التدفقات النقدية للسيولة بالدولار الأمريكي
			المخاطر النظامية الناتجة عن القروض غير المنتظمة
			مخاطر ائتمان القطاعات الاقتصادية (الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة)
			مخاطر ائتمان الشركات متناهية الصغر
			مخاطر ائتمان الأفراد
			المخاطر النظامية الناتجة عن انتقال العدوى
			مخاطر العدوى بين القطاع غير المصرفي والقطاع المصرفي
			مخاطر العدوى داخل القطاع المصرفي الناتجة عن كل صدمة من صدمات المخاطر النظامية: 1- التعرضات السيادية 2- مخاطر القروض غير المنتظمة 3- العدوى داخل النظام المالي
			المخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات المناخية
			مخاطر ائتمان القطاعات الاقتصادية (الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة)
			مخاطر السوق للمطالبات السيادية - ارتفاع سعر العائد
			مخاطر السيولة بالعملة المحلية
			اختبارات الحساسية
			مخاطر الائتمان السيادية - تطبيق أوزان المخاطر
			مخاطر التركيز في المطالبات على الجهات السيادية
			مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات
			مخاطر ائتمان المؤسسات والشركات المتوسطة بالعملات الأجنبية
			مخاطر ائتمان الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بالعملات الأجنبية
			مخاطر السوق - ارتفاع سعر الصرف
			مخاطر السوق - فجوة إعادة التسعير
			مخاطر التشغيل المرتبطة بالأمن السيبراني

مخاطر منخفضة | مخاطر متوسطة | مخاطر مرتفعة

ثانياً: اختبارات الضغوط على القطاع المالي غير المصرفي

تهدف الاختبارات إلى تكوين صورة واضحة حول مدى تأثير الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية للمؤسسات المالية غير المصرفية بالمتغيرات المختلفة، وذلك من خلال تطبيق ثلاث مستويات للسيناريوهات متدرجة من حيث حدة الصدمات في كل سيناريو. وتم تطبيق الاختبار وفقاً لموقف نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ لشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأنشطة التمويل غير المصرفية، ونهاية يونيو ٢٠٢٤ لصناديق التأمين الحكومية، ونهاية مارس ٢٠٢٥ لشركات إدارة الأصول وشركات الوساطة في الأوراق المالية. ومن جانب آخر، فقد وضعت هذه الاختبارات إطاراً عملياً لتطوير منهجية مؤسسية تسهم في بناء قطاع مالي غير مصرفي أكثر صلابة وقادر على الاستمرار في العمل حتى في ظل الأزمات الحادة، وذلك من خلال تعزيز القدرات الذاتية للتنبؤ بالمخاطر والتخوط المالي. كما ساعدت على تحديد ما إذا كانت هذه المخاطر تستدعي اتخاذ إجراءات رقابية إضافية سواء وقائية أو علاجية للحد من آثارها المحتملة على استقرار القطاع.

وقد سعت هذه الاختبارات إلى محاكاة ما يجري على مستوى النظام المالي الكلي، حيث استندت إلى ثلاث اختبارات رئيسية وهي: اختبارات الضغوط الكلية التي تقيم أثر حزمة من الصدمات المترابطة على الملاءة والسيولة وربحية الشركات، واختبارات الحساسية التي تقيس أثر التغير في متغير واحد على مراكز الشركات، واختبارات الضغوط العكسية التي تهدف إلى تحديد الحد الأقصى للصدمة التي يمكن أن تدفع المؤشرات المالية إلى أدنى من المستويات الرقابية. وتم تطبيق الاختبارات على عينة من حجم كل نشاط تتراوح نسبتها ما بين ٧٠٪ إلى ١٠٠٪، كما هو موضح أدناه:

نطاق تطبيق الاختبارات	نسبة من حجم كل نشاط
من جميع شركات التأمين وصناديق التأمين الحكومية وصناديق التأمين الخاصة	١٠٠٪
شركات الوساطة في الأوراق المالية:	
« والتي تمثل قيمة التمويل الهامشي الممنوح إلى إجمالي قيمة التمويل الهامشي الممنوح بالسوق.	٨٢٪
« والتي تمثل نسبة التعاملات من خلال عمليات التسليم مقابل الدفع إلى إجمالي قيمة تلك العمليات على مستوى السوق.	٩٩٪
« والتي تمثل نسبة تمويل العملاء المدينون الآخرون إلى إجمالي قيمة العملاء المدينون الآخرون على مستوى السوق.	٨٦٪
من شركات إدارة الأصول	٧٣٪
من شركات التأجير التمويلي	٩٧٪
من شركات التمويل الاستهلاكي	٩٦٪
من شركات التخصيم	٧٠٪
من شركات التمويل العقاري	٧٨٪
من جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر	٨٤٪
من جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	٩٢٪

عوامل مخاطر اختبارات الضغوط	
شركات التأمين	
مخاطر السوق (ارتفاع معدل الفائدة، ارتفاع سعر الصرف، انخفاض أسعار الأسهم)	مخاطر التشغيل (انخفاض الأقساط، ارتفاع معدل المصروفات والعمولات)
مخاطر السيولة (انخفاض السيولة)	مخاطر الائتمان (ارتفاع تعثر بعض معيدي التأمين في سداد التعويضات، ارتفاع تعثر بعض العملاء بسداد المديونيات)
مخاطر التأمين لشركات التأمين على الممتلكات والمسئوليات (ارتفاع معدل الخسارة، ارتفاع معدلات الإلغاء، ارتفاع التعويضات المسددة)	مخاطر التأمين لشركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال (ارتفاع معدل الاسترداد، زيادة التعويضات المسددة، ارتفاع معدل الإلغاء، ارتفاع التعويضات المسددة)
صناديق التأمين الخاصة	
مخاطر السوق (ارتفاع معدل الفائدة)	مخاطر الائتمان (ارتفاع الأرصدة المدينة طرف الجهة المشتهة للصندوق)
مخاطر التشغيلية (انخفاض معدل تطور المال الاحتياطي وارتفاع معدل المصروفات العمومية والإدارية)	
صناديق التأمين الحكومية	
مخاطر السوق (ارتفاع سعر الصرف وارتفاع معدل الفائدة)	
شركات الوساطة في الأوراق المالية	
مخاطر السوق (ارتفاع نسب تعثر العملاء في سداد المديونيات المستحقة عن عمليات التسليم مقابل الدفع وانخفاض القيمة السوقية للضمانات المقدمة للتعامل في شراء الأوراق المالية بالهامش وارتفاع نسب التعثر في سداد المديونيات المستحقة على العملاء المدينون الآخرون)	
شركات إدارة الأصول	
مخاطر السوق (ارتفاع سعر الصرف وارتفاع معدل الفائدة)	
مخاطر السيولة (ارتفاع معدلات الاسترداد)	
شركات التأجير التمويلي	
مخاطر السوق (ارتفاع سعر الصرف وارتفاع معدل الفائدة)	
مخاطر الائتمان (زيادة نسبة تركيز أكبر عميل وزيادة حجم الديون غير المنتظمة)	مخاطر التشغيل (انخفاض الكفاءة التشغيلية)
شركات التخصيم	
مخاطر السوق (ارتفاع سعر الصرف وارتفاع معدل الفائدة)	
مخاطر الائتمان (زيادة نسبة تركيز أكبر عميل وزيادة حجم الديون غير المنتظمة)	مخاطر التشغيل (انخفاض الكفاءة التشغيلية)
شركات التمويل العقاري	
مخاطر الائتمان (زيادة حجم الديون غير المنتظمة وزيادة نسبة تركيز أكبر عميل)	مخاطر السوق (ارتفاع معدل الفائدة)
مخاطر التشغيل (انخفاض الكفاءة التشغيلية)	
شركات التمويل الاستهلاكي	
مخاطر الائتمان (زيادة حجم الديون غير المنتظمة وزيادة نسبة تركيز أكبر عميل)	مخاطر السوق (ارتفاع معدل الفائدة)
مخاطر التشغيل (انخفاض الكفاءة التشغيلية)	
قطاع جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	
مخاطر السوق (ارتفاع معدل الفائدة)	

نتائج الاختبارات

أولاً: نتائج الاختبارات الكلية

القطاع	نوع المخاطر	السيناريو الأساسي	السيناريو متوسط الحدة	السيناريو مرتفع الحدة
شركات التأمين	مخاطر السوق			
	مخاطر التشغيل			
	مخاطر السيولة			
	مخاطر الائتمان			
	مخاطر التأمين			
	مخاطر السوق			
صناديق التأمين الخاصة	مخاطر الائتمان			
	مخاطر التشغيل			
	مخاطر السوق			
صناديق التأمين الحكومية	مخاطر السوق			
شركات الوساطة في الأوراق المالية	مخاطر السوق			
	مخاطر السوق			
شركات إدارة الأصول	مخاطر السيولة			
	مخاطر السوق			
شركات التأمين	مخاطر الائتمان			
	مخاطر السوق			
شركات التخصيم	مخاطر السوق			
	مخاطر الائتمان			
شركات التمويل العقاري	مخاطر السوق			
	مخاطر الائتمان			
شركات التمويل الاستهلاكي	مخاطر السوق			
	مخاطر الائتمان			
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	مخاطر السوق			

ثانياً: نتائج اختبارات الحساسية

القطاع	نوع المخاطر	السيناريو الأساسي	السيناريو متوسط الحدة	السيناريو مرتفع الحدة
شركات التأمين	ارتفاع معدل الفائدة			
	ارتفاع معدل سعر الصرف			
	ارتفاع معدل الخسارة			
	ارتفاع معدل الإلغاء			
	ارتفاع معدل المصروفات العمومية والإدارية والعمولات			
	ارتفاع معدل تعثر معيدي التأمين			
	ارتفاع معدل الفائدة			
صناديق التأمين الخاصة	ارتفاع الأرصدة المدينة			
	معدل تطور المال الاحتياطي			
	معدل المصروفات			
	ارتفاع معدل الفائدة			
صناديق التأمين الحكومية	ارتفاع معدل الفائدة			
	ارتفاع سعر الصرف			
شركات الوساطة في الأوراق المالية	انخفاض القيمة السوقية للضمانات المقدمة للتعامل في شراء الأوراق المالية بالهامش			
	ارتفاع نسب تعثر العملاء في سداد المديونيات المستحقة عن عمليات التسليم مقابل الدفع			
	ارتفاع نسب التعثر في سداد المديونيات المستحقة على العملاء المدينون الآخرون			
شركات إدارة الأصول	ارتفاع معدل الفائدة			
	ارتفاع سعر الصرف			
	ارتفاع معدلات الاسترداد			
شركات التأمين التاجير	ارتفاع معدل الفائدة			
	ارتفاع سعر الصرف			
	زيادة حجم الديون غير المنتظمة			
	زيادة نسبة تركيز أكبر عميل			
شركات التخصيم	انخفاض الكفاءة التشغيلية			
	ارتفاع معدل الفائدة			
	ارتفاع سعر الصرف			
	زيادة حجم الديون غير المنتظمة			
شركات التمويل	زيادة نسبة تركيز أكبر عميل			
	انخفاض الكفاءة التشغيلية			
	ارتفاع معدل الفائدة			
	ارتفاع سعر الصرف			
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	زيادة حجم الديون غير المنتظمة			
	زيادة نسبة تركيز أكبر عميل			
	ارتفاع معدل الفائدة			
	انخفاض الكفاءة التشغيلية			

مخاطر مرتفعة

مخاطر متوسطة

مخاطر منخفضة

وجاءت نتائج الاختبارات الخاصة بشركات الوساطة لتؤكد متانة مركزها المالي، حيث ظلت المخاطر المرتبطة بانخفاض القيمة السوقية للضمانات المقدمة للتعامل بشراء بالهامش والمخاطر الناتجة عن ارتفاع نسب تعثر العملاء في سداد المديونات المستحقة عن عمليات التسليم مقابل الدفع والمخاطر الناتجة عن ارتفاع نسب التعثر في سداد المديونات المستحقة على العملاء المديون الآخرون عند مستويات منخفضة، وأظهرت الشركات كفاءة عالية في إدارة السيولة والالتزامات قصيرة الأجل.

وأوضحت نتائج الاختبارات أن شركات إدارة الأصول قادرة على تحمل الصدمات المتعلقة بارتفاع أسعار الفائدة أو ارتفاع سعر الصرف أو ارتفاع معدلات الاسترداد، فمخاطر السوق والسيولة ظلت ضمن المستويات المنخفضة، وهو ما يعكس مرونة في إدارة المحافظ الاستثمارية، والاحتفاظ بمستويات سيولة كافية لمواجهة طلبات الاسترداد، والقدرة على الحفاظ على استقرار الأصول المدارة.

وأظهرت شركات التاجير التمويلي مرونة مالية عالية وقدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية، فقد جاءت مخاطر السوق والائتمان والتشغيل منخفضة في جميع السيناريوهات.

وأظهرت نتائج اختبارات شركات التصنيع انخفاضاً في مستويات المخاطر عبر جميع السيناريوهات، ليؤكد أن القطاع يتميز بقدرته على إدارة المخاطر الائتمانية والسوقية بكفاءة.

وأظهرت شركات التمويل العقاري القدرة على التعامل مع تقلبات أسعار الفائدة من خلال تنوع المنتجات التمويلية وأجال الاستحقاق، والحفاظ على مستويات سيولة جيدة، وقدرة على امتصاص الصدمات التشغيلية والائتمانية في جميع السيناريوهات.

اتسم نشاط التمويل الاستهلاكي بصلابة مالية ومرونة تشغيلية عالية، إذ جاءت نتائج اختبارات مخاطر السوق والائتمان والتشغيل في المستويات المنخفضة، وذلك نظراً لتنوع العملاء والمنتجات التمويلية والتي ساهمت في تعزيز قدرة نشاط التمويل الاستهلاكي على امتصاص التغيرات الاقتصادية.

وأثبتت النتائج أن نشاط التمويل متناهي الصغر يتمتع بمرونة كبيرة في مواجهة الصدمات، مما يعكس قوة القاعدة الرأسمالية وجودة نظم التحصيل وإدارة المخاطر.

وأظهرت النتائج أن نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحتفظ بمرونة مالية قوية، بما يدعم استدامة أوضاعه المالية مع مستويات منخفضة من مخاطر الائتمان والسوق ويرجع ذلك إلى تنوع محافظ التمويل، ووجود ضمانات تحد من التعثر.

وبوجه عام، تعكس هذه النتائج أن القطاع المالي غير المصرفي بكافة أنشطته أصبح أكثر قدرة على امتصاص الصدمات المحلية والخارجية، مع الحفاظ على مستويات ملائمة وسيولة تفوق الحدود الرقابية المقررة، بما يعزز من صلابته واستدامته ويؤكد دوره كمحرك رئيسي لاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام في مصر.

شركات التمويل العقاري	ارتفاع معدل الفائدة		
	زيادة حجم الديون غير المنتظمة		
	زيادة نسبة تركيز أكبر عميل		
شركات التمويل الاستهلاكي	انخفاض الكفاءة التشغيلية		
	ارتفاع معدل الفائدة		
	زيادة حجم الديون غير المنتظمة		
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	زيادة نسبة تركيز أكبر عميل		
	انخفاض الكفاءة التشغيلية		
	ارتفاع معدل الفائدة		

ثالثاً: نتائج الاختبارات العكسية

« أظهرت نتائج الاختبارات العكسية التي أجرتها الهيئة العامة للرقابة المالية على مختلف القطاعات غير المصرفية، أن جميع الأنشطة أظهرت قدرة مرتفعة على الصمود أمام الصدمات الشديدة والحفاظ على مستويات الملاحة المالية فوق الحدود الرقابية المقررة، وهو ما يعكس أن القطاع المالي غير المصرفي في مصر يتمتع بمستوى مرتفع من الصلابة والاستدامة، وفادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية الحادة دون أن يتعرض للاختلالات الجوهرية، وهو ما يعزز دوره في دعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

النتائج على مستوى الأنشطة:

« أظهرت النتائج أن شركات التأمين تتمتع بصلابة عالية وقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية، فجميع أنواع المخاطر جاءت ضمن المستويات المنخفضة في جميع السيناريوهات، ويرجع ذلك إلى متانة القاعدة الرأسمالية وارتفاع الأرباح المحتجزة، وتنوع مصادر الدخل والاستثمار، وكفاءة إدارة المخاطر ومرونة سياسات التسعير وإعادة التأمين.

« كما أظهرت نتائج صناديق التأمين الخاصة استقراً واضحاً على مستوى جميع أنواع المخاطر. فقد جاءت نتائج اختبارات الضغوط عند مستويات منخفضة، بما يعكس كفاءة إدارة التكاليف التشغيلية ووجود سياسات رقابية فعالة تقلل من الالتزامات المتأخرة، وقدرة عالية على الحفاظ على الاستدامة المالية والوفاء بالالتزامات تجاه الأعضاء.

« وأثبتت نتائج صناديق التأمين الحكومية تمتعها بمرونة قوية تجاه تقلبات أسعار الفائدة وسعر الصرف، فجميع السيناريوهات أظهرت أن المخاطر السوقية جاءت عند مستويات منخفضة، بما يدل على كفاءة إدارة الاستثمارات، والقدرة على امتصاص الصدمات دون تهديد جوهرى لاستقرارها المالي.

الشمول المالي

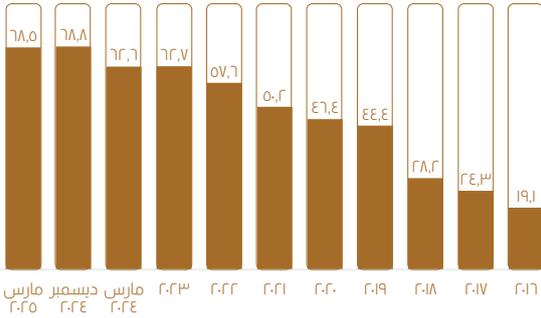
تطور نسبة السيدات اللاتي يملكن ويستخدمن حساب معاملات



ساهمت جهود البنك المركزي المصري بالتعاون مع القطاع المصرفي والجهات المعنية في ارتفاع نسبة الشمول المالي للسيدات اللاتي يملكن حسابات معاملات لتصل إلى ٦٨,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٦٢,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٣، بينما ارتفعت نسبة الشمول المالي للسيدات من ٦٢,٦٪ إلى ٦٨,٥٪ خلال الفترة من مارس ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥ بمعدل نمو بلغ ١٤,٧٪ خلال نفس الفترة.

معدل النمو مارس ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥: ١٤,٧٪

تطور نسبة السيدات اللاتي يملكن ويستخدمن حساب معاملات (%)



تطور نسبة الشباب (١٥-٣٥ سنة) الذين يملكون ويستخدمون حساب معاملات



تعد فئة الشباب من أهم الفئات المستهدفة في استراتيجية الشمول المالي، وتماشياً مع تعديل سن إصدار بطاقة الرقم القومي ليصبح ١٥ سنة بدلاً من ١٦ سنة، أصدر البنك المركزي كتاب دوري للبنوك بإتاحة فتح الحسابات المصرفية للشباب من سن ١٥ سنة، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية (١٥-٣٥ سنة) إلى ٥٣,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٤، بينما ارتفعت النسبة في مارس ٢٠٢٥ لتصل إلى ٥٢,٧٪ مقارنة بـ ٥١٪ في مارس ٢٠٢٤ بمعدل نمو بلغ ١١,١٪ خلال نفس الفترة.

معدل النمو مارس ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥: ١١,١٪

تطور نسبة الشباب (١٥-٣٥ سنة) الذين يملكون ويستخدمون حساب معاملات (%)



٧٩ المصدر: مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي بالبنك المركزي المصري.

٨٠ على الرغم من ارتفاع عدد المواطنين والسيدات والشباب المشمولين مالياً إلا أن نسب الشمول المالي انخفضت نظراً لارتفاع تقديرات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في يناير ٢٠٢٥

أطلق البنك المركزي المصري استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥) والتي تركز على ٤ محاور و٣ ممكنات مع التركيز على فئات المرأة والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن والفلاح ورواد الأعمال، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي هي محور رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تمكين المواطنين، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وعلى صعيد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تهدف الاستراتيجية إلى دعم الاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل.

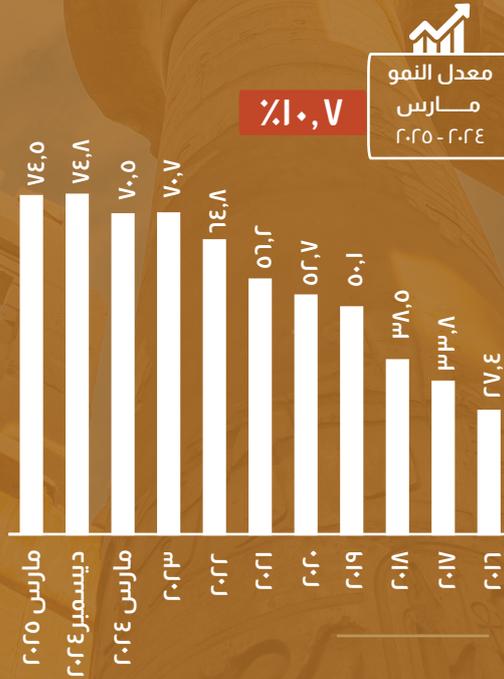
تطور مؤشرات الشمول المالي^(٧٩)

ارتفعت نسبة المواطنين الذين يملكون حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية وفقاً لمؤشرات المتابعة والتقييم الخاصة بتنفيذ استراتيجية الشمول المالي للمواطنين (في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) حيث بلغت ٧٤,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٧٠,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٣، فيما بلغت نسبة الشمول المالي ٧٤,٥٪ في مارس ٢٠٢٥^(٨٠) مقارنة بـ ٧٠,٥٪ في مارس ٢٠٢٤ بمعدل نمو بلغ ١٠,٧٪ خلال نفس الفترة.

المواطنين ١٥ سنة فأكثر الذين يملكون ويستخدمون حساب معاملات (%)

١٠,٧٪

معدل النمو
مارس
٢٠٢٥ - ٢٠٢٤



(أ) مشروعات الشمول المالي



- ١. فعاليات الشمول المالي
- ٢. مبادرة حياة كريمة
- ٣. دعم أصحاب الحرف اليدوية
- ٤. القرية الرقمية المالية
- ٥. دعم صغار المزارعين
- ٦. تيسير المعاملات المصرفية

(ا) فعاليات الشمول المالي



تحرص البنوك خلال فعاليات الشمول المالي على التواجد الميداني خارج مقر فروعها، بما يتيح تقديم الخدمات المصرفية وفتح الحسابات للعملاء دون تحصيل مصاريف إدارية أو اشتراط حد أدنى للرصيد، وذلك بهدف تعظيم استفادة جميع شرائح المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص بالشباب والمرأة، وتغطية مختلف المحافظات على مستوى الجمهورية.

ومنذ انطلاق فعاليات الشمول المالي في ٢٠١٧ وحتى نهاية ٢٠٢٤، فقد نجحت الفعاليات في إحداث نقلة نوعية في مستوى الشمول المالي بمصر، حيث تمكنت البنوك من فتح ما يقرب من ٨ مليون حساب جديد، وإتاحة نحو ٢,٧ مليون محفظة هاتف محمول، إلى جانب إصدار ٨ مليون بطاقة مدفوعة مقدماً، ما يعكس توسعاً ملموساً في قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية، ويُستعرض أدناه أبرز نتائج عام ٢٠٢٤ مقارنةً بالعام السابق:

نتائج فعاليات الشمول المالي في عام ٢٠٢٤	١,٥ مليون	٤٤٣ ألف	١,٤ مليون
نتائج فعاليات الشمول المالي في عام ٢٠٢٣	١,٢ مليون	٤٥٧ ألف	١,٧ مليون
حساب بنكي	حافظة هاتف محمول	بطاقة مدفوعة مقدماً	

وقد شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٥، وتحديداً خلال فعالية المرأة في مارس والتي تزامنت مع أجواء شهر رمضان الكريم، تحقيق نتائج مميزة تمثلت في فتح نحو ٣٢٨ ألف حساب جديد، وإصدار ما يقرب من ١٤٨ ألف بطاقة مدفوعة مسبقاً، إلى جانب إتاحة حوالي ٩٤ ألف محفظة هاتف محمول، ما يعكس نجاح الجهود المبذولة في تعزيز الشمول المالي للفئات المستهدفة.

٢٢ مبادرة حياة كريمة



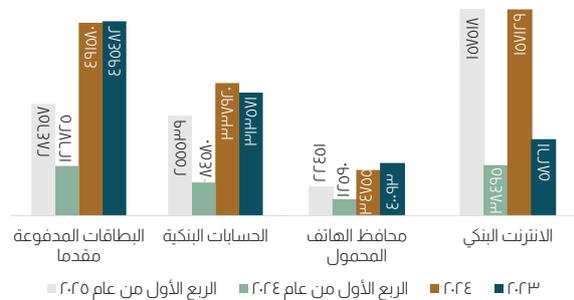
انطلاق المرحلة الثانية في يناير ٢٠٢٥، حيث تستهدف المبادرة في هذه المرحلة التوسع بشكل ملحوظ، وذلك من خلال زيادة عدد المراكز المستهدفة بـ ٥٢ مركزاً ليصل الإجمالي إلى ١٠٤ مركز، وكذلك رفع عدد الفرى المستهدفة بداخل تلك المراكز بـ ١٦٦٧ فرية ليصل الإجمالي إلى ٣١,٤٤ فرية، وزيادة عدد المواطنين المستهدفين بداخل تلك الفرى بنحو ٢١ مليون مواطن، ليصل العدد المستهدف إلى ٣٨,٩ مليون مواطن. وتعكس هذه المستهدفات التأثير الإيجابي المتوقع والمتزايد للمبادرة على حياة المواطنين، بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم مسيرة التنمية المستدامة.

تتبع أهمية مشاركة القطاع المصرفي في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» من دوره المحوري في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز الوعي بأهمية الشمول المالي، وتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية، إلى جانب توفير التمويلات اللازمة عبر القروض متناهية الصغر لدعم إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة.

وفي هذا الإطار، فقد أسفرت مشاركة القطاع المصرفي منذ يوليو ٢٠٢١ وحتى ديسمبر ٢٠٢٤ عن نتائج ملموسة تعكس الأثر الإيجابي للمبادرة على حياة المواطنين ودعم مسيرة التنمية المستدامة.

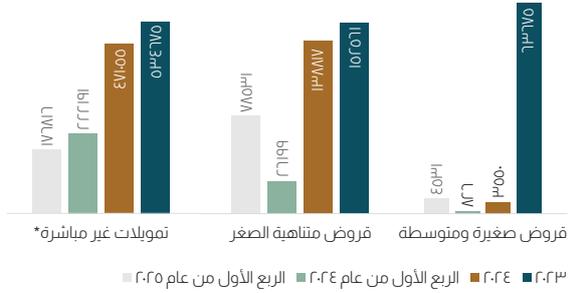
قد أسفرت نتائج المنتجات والخدمات المقدمة في عام ٢٠٢٤ عن تطور ملحوظ مقارنة بالعام السابق وفقاً لما يلي:

نتائج المنتجات لعام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق (وحدة)

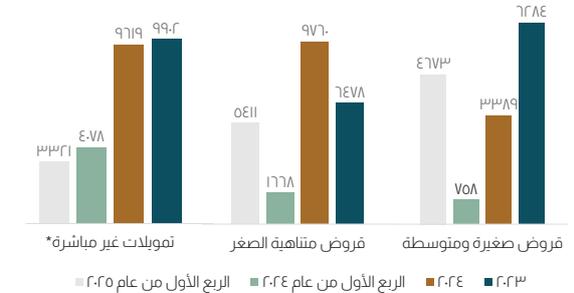


نتائج التمويلات لعام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق

عدد التمويلات الممنوحة (تمويل)



قيمة التمويلات (مليون)



* تمويل من البنوك والشركات والجمعيات متناهية الصغر الحاصلة على تسهيلات من البنوك المشاركة

المنتجات و البنية التحتية

٨٢٨,٤ ألف
حساب بنكي

١٢٧٨
ماكينة صراف آلي
جديدة

٩٨,٢ ألف
محفظة هاتف
محمول جديدة

٩,٢ ألف
رمز استجابة سريع و
نقاط بيع لدى التجار

١,٢ مليون
بطاقة مدفوعة
مقدما (ميزة)

٢٤٥,١ ألف
إنترنت بنكي

٥٥,٥ مليار جنيه
تمويلات
للمشروعات
التموية الصغيرة
ومتناهية الصغر*

٢٠
فرع جديد
١٤٧
فرع مطور

التثقيف المالي

٦٥٧٥

ندوة تثقيفية للأفراد وأصحاب الحرف

٥٤

قافلة توعوية

٣٦٨,١ ألف

مواطن مستفيد

ويأتي هذا المشروع في سياق تسهيل حصول المواطنين على باقة متنوعة من المنتجات المصرفية الرقمية، وترسيخ التوجه نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد. كما يتضمن المشروع برامج للتثقيف المالي تستهدف رفع وعي أهالي القرية من المواطنين والتجار عن مميزات الخدمات المالية الرقمية وكيفية استخدامها وكيف ستأثر على إدارة أموالهم بكفاءة أكبر، بما يسهل تعاملاتهم اليومية ويعزز اعتمادهم على التكنولوجيا المالية في مختلف أنشطتهم، مما ينعكس إيجاباً على جودة حياتهم اليومية.

٥) دعم صغار المزارعين:

في إطار الشراكة الإستراتيجية للبنك المركزي المصري مع برنامج الغذاء العالمي، يشهد الربع الأول من العام الحالي البدء في المرحلة الثانية من المشروع، والذي يهدف إلى دعم صغار المزارعين في صعيد مصر وبناء قدراتهم لمجابهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي والحيواني، وذلك من خلال مجموعة من الآليات البسيطة القابلة للتطبيق، والتي تشمل تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي ونظم الري ورفع إنتاجية الأراضي الزراعية والدعم الفني والإرشاد الزراعي وكذلك إعادة تدوير المخلفات الزراعية.

٦) تيسير المعاملات المصرفية:

زيادة الحدود اليومية والشهرية القصوى للتعامل على حسابات الشمول المالي:

في إطار متابعة تنفيذ التعليمات الرقابية المشار إليها، وعملاً على تسهيل تنفيذ المعاملات المالية والتيسير على الفئات المستهدفة تضمينها بالنظام المصرفي وبعد التنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقرر زيادة الحدود اليومية والشهرية القصوى للتعامل على حسابات الشمول المالي (إجمالي عمليات السحب و/ أو التحويلات الصادرة و/ أو أية عمليات خصم و/ أو المشتريات).

السماح بفتح الحسابات المصرفية للشباب ضمن الفئة العمرية من ١٥ عاماً بدلا من ١٦ عاماً إلى ٢١ عاماً:

إلحاقاً للخطاب الدوري الصادر في ٢٧ يناير ٢٠٢١ بشأن فتح الحسابات المصرفية للشباب ضمن الفئة العمرية من ١٦ عاماً وحتى ٢١ عاماً، وفي ضوء قرار السيد وزير الداخلية رقم ٢٢٤٠ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١١٢١ لسنة ١٩٩٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية، والمتضمن تعديل سن إصدار بطاقة تحقيق الشخصية ليكون من ١٥ عام بدلا من ١٦ عام، فقد تقرر السماح بفتح الحسابات المصرفية للشباب ضمن الفئة العمرية من ١٥ عاماً بدلا من ١٦ عاماً إلى ٢١ عاماً.

إمكانية فتح حسابات الشمول المالي بالعملات الأجنبية:

في إطار متابعة تنفيذ التعليمات الرقابية الخاصة بالقواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩ والتعديلات اللاحقة لها وكذلك المذكرة التفسيرية الصادرة في ذات الشأن، وما تبين من وجود فئات من المتعاملين مع البنوك المستهدف دمجهم بالقطاع المصرفي الرسمي وتساير طبيعة تعاملاتهم فتح حسابات بالعملات الأجنبية، وللعمل على تسهيل تنفيذ تلك المعاملات لتلك الفئات وتيسير تعاملاتهم المصرفية، فقد تم السماح بفتح حسابات الشمول المالي بالعملات الأجنبية إلى جانب الجنيه المصري.

تمويل مشروعات

٢ مليون قرض بقيمة
٥٥,٥ مليار جنيه



٣) دعم أصحاب الحرف اليدوية:

في إطار جهود البنك المركزي لتعزيز التمكين الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع، ولا سيما المرأة، تم التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي لاستضافة أصحاب الحرف اليدوية داخل المقرات الرئيسية لعدد من البنوك. ويهدف هذا التعاون إلى إتاحة الخدمات والمنتجات المالية المناسبة لهم، مع تقديم برامج تدريبية متخصصة في ريادة الأعمال والتثقيف المالي. كما يُوفّر لهم فرصة الترويج لمنتجاتهم عبر عرضها داخل تلك المقرات، إلى جانب تشجيعهم على استخدام وسائل الدفع غير النقدي خلال تلك الفعاليات.

وقد أسفرت جهود دعم أصحاب الحرف اليدوية حتى عام ٢٠٢٤ عن استضافة وتدريب ٢٤٧ من العارضين من خلال إقامة ١٨ معرض في ١٨ بنك، مما أسهم في تعزيز قدراتهم الإنتاجية والتجارية.

وفي خلال الربع الأول من العام الحالي ومع استمرار تنظيم المعارض وتوسيع قاعدة المستفيدين، تم استضافة وتدريب ٨٣ من العارضين من خلال إقامة ٦ معارض في ٦ بنوك، بما يعكس التزام القطاع المصرفي بدعم الاقتصاد غير الرسمي وتحويله إلى اقتصاد أكثر شمولاً واستدامة.

٤) القرية الرقمية المالية:

في الربع الأول من العام الحالي، وفي إطار الجهود المستمرة للبنك المركزي لتعزيز دمج المواطنين مالياً وتطبيق مفهوم الشمول المالي، تم اختيار قرية الرديسية بمرسى إدفو بمحافظة أسوان، بالتعاون مع شركة فيزا والبنك الأهلي المصري، كنموذج رائد للتحويل إلى قرية رقمية مالية، بهدف تحويل المعاملات النقدية إلى معاملات رقمية بالكامل.

٨١ تمويل من البنوك والشركات والجمعيات متناهية الصغر الحاصلة على تسهيلات من البنوك المشاركة

(ب): التثقيف والتوعية المالية:

يُولي البنك المركزي المصري أهمية خاصة لتعزيز الثقافة المالية لجميع فئات المجتمع، مع تركيز خاص على الفئات المستهدفة مثل الشباب والمرأة حيث يتم التعاون مع مختلف الجهات المعنية على تصميم وتنفيذ برامج توعوية ومبادرات متعددة في مختلف محافظات الجمهورية، مع إعطاء أولوية للمناطق الريفية والثانية لضمان وصول الثقافة المالية إلى الفئات المستبعدة، كما يعمل البنك المركزي على بناء قدرات القطاع المصرفي على كيفية تطوير المنتجات والخدمات المالية التي تلائم حاجة العملاء.

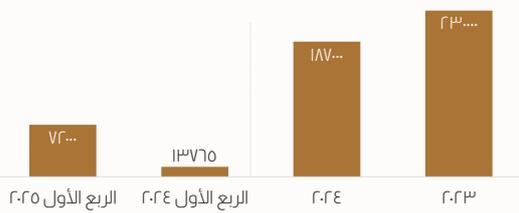


التثقيف والتوعية المالية للمواطنين



○ نشر محتوى تثقيف مالي:

تم الوصول لنحو ٧٢ ألف مواطن خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.



التثقيف المالي للشباب

المشروع القومي للتوعية بالخدمات والمنتجات الرقمية والشمول المالي بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة:

اتطلاقاً من حرص البنك المركزي على وصول الثقافة المالية لفئة الشباب، تم إطلاق الحملة القومية للتوعية بالخدمات والمنتجات المالية الرقمية بالتعاون مع بنك مصر والبنك الأهلي المصري تحت رعاية البنك المركزي المصري، وذلك للتعريف بالمنتجات والخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي للشباب، حيث تعقد ندوات للتوعية المالية في مراكز الشباب في محافظات مختلفة، كما يتم تقديم عروض مسرحية تفاعلية للتوعية بأهمية استخدام القنوات الرسمية في التعاملات المالية لحماية حقوق المواطنين، كما تقوم البنوك بتوفير منتجات وخدمات مصرفية ملائمة للشباب الحاضرين.

وقد أقيمت الفعاليات في ٢٦٠ مركز شباب وتم الوصول إلى ٢٦٠ ألف مواطن منذ بداية المشروع في مارس ٢٠٢٣ حتى مارس ٢٠٢٥.

مشروع البنك المدرسي:

يتم استهداف الطلاب بالمدارس عن طريق مشروع البنك المدرسي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبنك الإسكان والتعمير وبنك بيت التمويل الكويتي، وقد تم التعاون مع بنك مصر في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ حيث تم تدريب ١٠ آلاف طالب و٢٧ مدرس في ١٢٤ مدرسة خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤، وتم الوصول إلى ١٠٥ ألف طالب خلال العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.



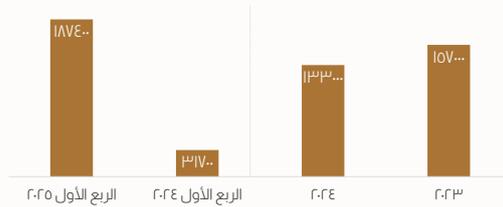
قام البنك المركزي المصري بإعداد محتوى للتثقيف المالي يتضمن مفاهيم وموضوعات متصلة بالشمول المالي، وذلك في إطار حملة للتثقيف المالي أطلقها البنك المركزي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (جي اي زد) بالنيابة عن الحكومة الألمانية والمعهد المصرفي المصري، بما يساعد المواطنين على اتخاذ القرارات المالية السليمة، ويعزز الثقة في القطاع المصرفي. وتتضمن الحملة إعداد محتوى لشرح الموضوعات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي وريادة الأعمال وحماية المستهلك مالياً والتضخم ونظم وخدمات الدفع، لنشر الوعي المطلوب بالمفاهيم والمنتجات المالية، بما يساعد في تيسير المعاملات المالية للمواطنين ورواد الأعمال والمستثمرين وكافة فئات المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أنه تم نشر المحتوى على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي في ديسمبر ٢٠٢٤ وبلغت عدد المشاهدات ١٠ آلاف.

○ مبادرة حياة كريمة:

يتم تنفيذ برامج تثقيف مالي في المناطق الأكثر استبعاداً، وذلك على مختلف الموضوعات مثل أهمية الشمول المالي وأهمية استخدام المنتجات والخدمات المصرفية، وتهدف هذه البرامج إلى توعية المواطنين على كيفية اختيار المنتجات المالية الملائمة لهم وكيفية استخدامها بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة، وقد نجحت هذه الجهود في الوصول إلى ٣٦٨ ألف مستفيد خلال الفترة من ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

كما تم الوصول إلى ١٨٧٤٠٠ مستفيد في الربع الأول من عام ٢٠٢٥



○ فعاليات الشمول المالي:

يقوم القطاع المصرفي بتقديم جلسات توعوية تستهدف المواطنين من جميع فئات المجتمع ضمن فعاليات الشمول المالي، بهدف التعريف بمفاهيم مالية مهمة مثل الادخار، وكيفية الحصول على تمويل، واستخدام الخدمات المالية الإلكترونية وذلك لنشر الوعي المالي وقد بلغ عدد المستفيدين من ندوات التوعية المالية نحو ٦٧٣ ألف شخص خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤.

ج) تطوير بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال:

« استمر البنك المركزي في دعم تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال متابعة البنوك في تنفيذ خططها واستراتيجيتها ورفع كفاءة وتأهيل العاملين لديها ضمن قطاعات الأعمال والإدارات المساندة، وكذلك طرح وابتكار منتجات تمويلية متخصصة تلي احتياجات السوق، وتوسيع نطاق تغطيتها الجغرافية والقطاعية، لتحقيق مرونة أكبر في إجراءات منح التمويل، والخفض من نسب رفض طلبات الائتمان، ووضع اتفاقية لمستوى الخدمة SLA.....الخ.

« يواصل البنك المركزي دعم صناعة التمويل متناهي الصغر من خلال إدراج التمويل الممنوح مباشرة من البنوك للأفراد والشركات، أو عبر الجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر، ضمن النسبة الإلزامية المحددة، فضلاً عن استمرار تنفيذ برنامج الترقية المؤسسية لجمعيات التمويل متناهي الصغر والذي يبرعاه ويموله البنك المركزي المصري بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والذي يهدف إلى تقديم الدعم الفني لإجمالي عدد ٤١ جمعية بغرض رفع قدراتها المؤسسية وترقيتها من الفئة (ج) إلى الفئة (ب)، وفيما يلي النتائج المحققة من البرنامج :-

« تم الانتهاء من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج وترقية عدد ٢٤ جمعية من الفئة (ج) إلى الفئة (ب).

« زيادة قيمة المحافظ التمويلية للجمعيات المشاركة في المرحلتين بنسبة ٩٧٪ خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢٤.

« تم الانتهاء من عقد (٢٢) دورة تدريبية لعدد ٦١٤ من الوظائف الرئيسية بهذه الجمعيات، بالإضافة إلى إجراء زيارات ميدانية Coaching علي دورتين لكل جمعية وعقد ندوات دورية في مجالات التمويل متناهي الصغر والحكومة لرفع مستوي المعرفة.

« استمرار الدعم المقدم من البنك المركزي للقطاع الزراعي من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والحوافز لدعمه بتوفير التمويل اللازم لصغار المزارعين والجمعيات الزراعية التعاونية وصغار المربين العاملين في مجالات تربية إناث الماشية ومراكز تجميع الألبان ومزارع الدواجن وتطوير الري والتحول للري الحديث.

« إطلاق مبادرة تمويل رائدات الأعمال (WE Finance Code) لتعزيز الشمول المالي للمرأة بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بهدف زيادة إتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تمتلكها أو تديرها المرأة ورائدات الأعمال وتقديم الدعم الفني اللازم لهن، حيث ستركز المبادرة على تطوير منتجات وخدمات مالية وغير مالية مناسبة للسيدات.

بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة في مجال التثقيف المالي



يولي البنك المركزي المصري اهتماماً خاصاً بتعزيز القدرات الفنية للمؤسسات المعنية بالتثقيف المالي، من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وعقد شراكات مع الجامعات والمنظمات الدولية، بما يدعم صانعي السياسات والجهات الرقابية في صياغة وتنفيذ مبادرات فعالة للشمول المالي. وفي هذا الإطار، تم التعاون مع عدد من الوزارات والجهات الحكومية، مثل وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الشباب والرياضة، وقد نتج عن ذلك تدريب نحو ١,٦٠٠ مدرب والوصول إلى ١٧٥ ألف مواطن خلال الفترة من ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

بناء قدرات العاملين بالقطاع المصرفي والمالي



عقد ورش عمل متخصصة بالشراكة مع جهات دولية:

في ضوء الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي لفئة المرأة والشباب، تم عمل سلسلة ورش عمل بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بهدف بناء قدرات العاملين بالقطاع المالي والمصرفي وتدريبهم على تنفيذ برامج تثقيف مالي فعالة تلي احتياجات المرأة والشباب وكيفية تقييم وقياس أثر تلك البرامج لضمان كفاءة وفعالية وتأثير مبادرات وبرامج التثقيف المالي ودرجة مساهمتها في الأهداف والغايات المراد تحقيقها على المستوى الوطني. وقد تم تدريب ٣١٦ موظف من الجهات ذات الصلة بالشمول المالي حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

تنفيذ برامج تدريبية للقطاع المصرفي:

يولي البنك المركزي المصري اهتماماً كبيراً لبناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي والمالي، وبشكل خاص موظفي خدمة العملاء وموظفي تطوير المنتجات، نظراً لحوارهم المحوري في تطوير المنتجات ومساعدة العملاء على فهم واختيار المنتجات المالية التي تلائم احتياجاتهم، الأمر الذي يتطلب تأهيلهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بهذه الأدوار بفعالية.

وفي هذا السياق، تم عمل ورشة عمل بالشراكة مع منظمة «Women's World Banking» لبناء قدرات أكثر من ٧٠ موظف من القطاع المصرفي على كيفية تطوير منتجات مالية ملائمة للمرأة بشكل خاص، كما تم توزيع دليل تطوير المنتجات والخدمات المالية لتوجيه القطاع المصرفي لتطوير حلول مالية مبتكرة تلي الاحتياجات الفريدة للمرأة.

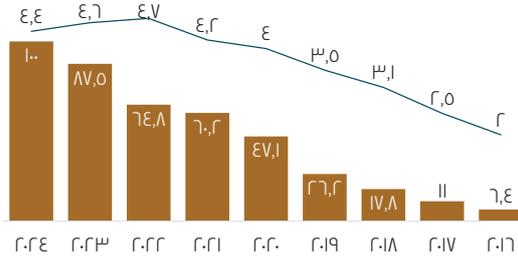
كما تعاون البنك المركزي مع المعهد المصرفي لتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، استفاد منها أكثر من ٥٠ ألف موظف خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٤.



ثالثاً: التطور في محفظة التمويل متناهي الصغر للقطاع المصرفي وغير المصرفي

١٠٠
مليار جنيه

إجمالي قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر (مصرفي وغير مصرفي) بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ (٨٤)



عدد المستفيدين (مليون مستفيد) - المحفظة (مليار جنيه)

بلغ معدل النمو في محفظة التمويل متناهي الصغر خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١٤٪ ومعدل نمو ١٤٦٣٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤.

فيما بلغ إجمالي حجم المحفظة في نهاية مارس ٢٠٢٥ بقيمة ١٠٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٥٪ خلال الربع الأول مقارنة بديسمبر ٢٠٢٤.

- « إطلاق برنامج SME National Champions من خلال شراكة استراتيجية بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) وثلاثة بنوك محلية تحت رعاية البنك المركزي المصري، ويهدف البرنامج إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز جاهزيتها للتصدير وتمكينها من الوصول للأسواق الخارجية، حيث تم البدء بمرحلة تجريبية لعدد (٣٠) شركة ويقدم البرنامج حزمة متكاملة من الدعم الفني لتلك الشركات التي:-
- « الاستشارات المتخصصة.
- « متطلبات التوافق مع معايير الجودة والتصدير.
- « التدريب والإرشاد، وتوفير فرص للتواصل وبناء العلاقات (Networking).
- « تحليل الطلب في الأسواق المستهدفة.

وفيما يلي أثر الإجراءات والمبادرات الصادرة من البنك المركزي (٨٥):

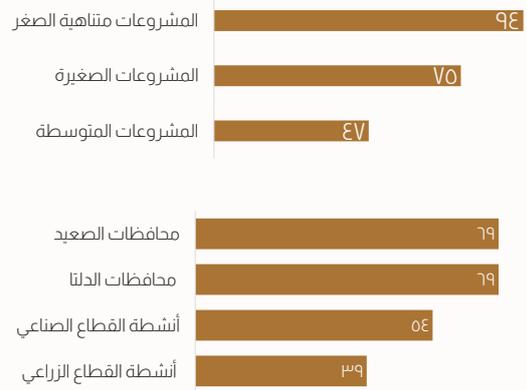
أولاً: نمو في محافظ البنوك لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من ديسمبر ٢٠١٥ وحتى ديسمبر ٢٠٢٤



بلغ معدل النمو في نهاية مارس ٢٠٢٥ نسبة ٣٩٠٪ مقارنة بديسمبر ٢٠١٥

ثانياً: تطوير بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال:

أبرز مؤشرات النمو في محفظة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبنوك (ديسمبر ٢٠٢٠-ديسمبر ٢٠٢٤) (٨٣) (٪)



٨٢ منذ صدور التعريف الخاص بالمشروعات في ديسمبر ٢٠١٥ وصدور التعليمات الخاصة بتوجيه البنوك نسبة ٢٠٪ من محافظها الائتمانية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في يناير ٢٠١٦.

٨٣ تعكس المؤشرات أثر التعليمات الصادرة في فبراير ٢٠٢١ بزيادة النسبة الإلزامية لتصل إلى ٢٥٪ وتوجيه نسبة ١٠٪ منها للمشروعات الصغيرة

٨٤ حجم تمويل حتى ٢٢٠ ألف جنيه وفقاً للحد الأقصى المحدد من هيئة الرقابة المالية والتي تم زيادته في مارس ٢٠٢٤ ليصل إلى ٢٤٢ ألف جنيه ثم في مارس ٢٠٢٥ ليصل إلى ٢٦٦ ألف جنيه وفقاً للاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

مبادرة رواد النيل^(٨٥):

أطلق البنك المركزي مبادرة رواد النيل في فبراير ٢٠١٩ بالشراكة مع جامعة النيل وجامعات مصرية أخرى وعدد من الجهات المحلية والدولية بهدف دعم ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. وقد حققت المبادرة النتائج الإجمالية التالية بنهاية عام ٢٠٢٤:

على مستوى الخدمات غير المالية:



أبرز مؤشرات أداء برامج الخدمات غير المالية بمبادرة رواد النيل خلال عام ٢٠٢٤

- « ١٥ مركز خدمات تطوير أعمال جديد خلال عام ٢٠٢٤
- « ٧٨٪ نمو في عدد الخدمات غير المالية والاستشارية المقدمة خلال عام ٢٠٢٤ مقارنةً ب ٦٩٪ خلال عام ٢٠٢٣
- « ١١٦٪ نمو في عدد العملاء المستفيدين خلال عام ٢٠٢٤ مقارنةً ب ٤٧٪ خلال عام ٢٠٢٣
- « ١٠٠٪ نمو في قيمة التمويل الممنوح (من خلال خدمة تيسير الحصول على التمويل) خلال عام ٢٠٢٤ مقارنةً ب ٧٠٪ خلال عام ٢٠٢٣
- « بلغ عدد منتجات الشمول المالي المقدمة من مراكز تطوير الأعمال ٨٣ ألف منتج خلال عام ٢٠٢٤
- « بلغ عدد العملاء المستفيدين من خدمات التثقيف المالي المقدمة من مراكز تطوير الأعمال ١٣٤ ألف عميل خلال عام ٢٠٢٤

فيما كانت النتائج خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥ كالتالي:

- « تقديم ٣٨ ألف خدمة غير مالية
- « استفادة ١٧ ألف عميل من الخدمات المقدمة
- « تيسير تمويل بقيمة ٣٣٠ مليون جنيه لحوالي ٢٥٠ عميل

برامج ريادة الأعمال



٨٥ المصدر: مبادرة رواد النيل

الاستدامة



في ظل تزايد المخاطر البيئية والاجتماعية وتحولها إلى تحديات مالية واقعية، أصبحت القدرة على التكيف ضرورة لا خياراً ويواصل البنك المركزي المصري جهوده نحو الاستدامة، بما تحمله من أبعاد بيئية واجتماعية، حيث أنها لم تُعد مجرد رؤية مستقبلية، بل أولوية حاضرة تتطلب تكييف السياسات المالية والمصرفية لمواكبة هذه التحولات. ومن هذا المنطلق، يعمل البنك المركزي المصري على دمج مبادئ الاستدامة الشاملة في القطاع المصرفي، لضمان استقرار طويل الأجل يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية.»

بناء قدرات العاملين بالقطاع المصرفي المصري في شأن التمويل المستدام

في إطار التزام البنك المركزي المصري بتفعيل المبدأ الأول من المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام، والمتعلق بـ «بناء القدرات والمعرفة»، واصل البنك المركزي، بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري والمؤسسات الدولية الرائدة، تنفيذ برامج تدريبية متكاملة استهدفت دعم الكوادر المصرفية وتعزيز القدرات في مجال التمويل المستدام.

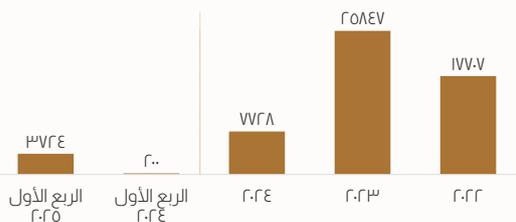
وقد بلغ إجمالي عدد المشاركين في هذه البرامج نحو ٥٥٠٠٠ حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٥، ما يعكس التوجه المتصاعد للقطاع المصرفي نحو تبني نهج تدريبي ممنهج يعزز مفاهيم الاستدامة ضمن عملياته.

الجدير بالذكر أن عام ٢٠٢٣ قد شهد ذروة المشاركة التدريبية بإجمالي ٢٥,٨٤٨ مشاركاً، ويُعزى ذلك إلى كونه العام الأول بعد صدور التعليمات الرقابية الملزمة، حيث بادرت البنوك بوضع خطط تدريبية شاملة استهدفت معظم إداراتها، بهدف تقديم مفهوم الاستدامة وتعزيز الوعي به داخل القطاع المصرفي.

وفي المقابل، شهد عام ٢٠٢٤ تراجعاً في عدد المشاركين ليصل إلى ٧,٧٢٨ مشاركاً، نتيجة تحول البنوك نحو برامج تدريبية أكثر تخصصاً، تستهدف تنمية المهارات الفنية وبناء خبرات عملية في مجالات الاستدامة الدقيقة، ما يُبرز انتقال القطاع من التوعية العامة إلى التمكين النوعي، بالإضافة إلى التركيز على الإدارات ذات صلة بالتمويل المستدام.

ويؤكد هذا التحول ما عكسته بيانات الربع الأول لعام ٢٠٢٥، والتي أظهرت قفزة كبيرة في عدد المشاركين مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع العدد من ٢٠٠ إلى ٣,٧٢٤ مشاركاً، بنسبة زيادة تجاوزت 1,٧٦٠٪. ويعكس هذا النمو المتسارع التزام البنوك بتوسيع قاعدة المتخصصين في التمويل المستدام، وتجذير ثقافة الاستدامة في صلب أعمالها التشغيلية.

جهود بناء القدرات
(بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري)



جهود البنك المركزي المصري نحو تحقيق الاستدامة:

تم إصدار المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام في عام ٢٠٢١، لتشكل اللبنة الأولى في بناء الإطار العام لتطبيق مفاهيم الاستدامة داخل القطاع المصرفي. وفي عام ٢٠٢٢ أصدر البنك المركزي التعليمات الرقابية للتمويل المستدام، بهدف تأسيس إطار واضح للاستدامة داخل البنوك.

دراسة تقييم الأثر



يُجري البنك المركزي المصري دراسة تقييم أثر دورية لقياس مدى التقدم الذي يحرزه القطاع المصرفي في تطبيق مبادئ التمويل المستدام، وذلك من خلال تحليل تأثير التعليمات الرقابية على أداء البنوك في هذا المجال. وتهدف هذه الدراسة كذلك إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة تُبرز حجم ونوعية محافظ التمويل المستدام لدى البنوك، استناداً إلى البيانات المستخلصة من التقارير الدورية التي تلتزم البنوك بتقديمها وفقاً للتعليمات الصادرة.

وتمثل هذه الدراسة جهداً مستمراً يواصله البنك المركزي لضمان التقييم الدوري والتحسين المستمر، بما يضمن مراقبة التطور الفعلي في أداء القطاع المصرفي ومواكبة المستجدات. كما تسهم نتائج التقييم في دعم عملية اتخاذ القرار ووضع سياسات أكثر فاعلية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتحفيز البنوك على تحسين جودة الإفصاح وتوسيع نطاق تمويل المشروعات المستدامة.

نظم وخدمات الدفع

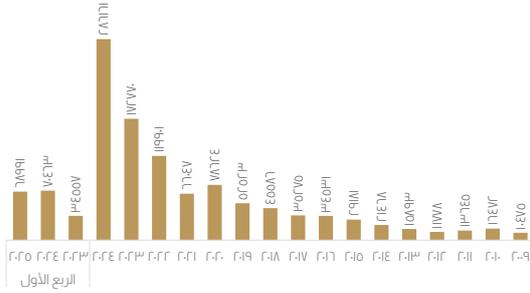
1. إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية

يُعد إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية خطوة جوهرية في تعزيز البنية التحتية المالية ورفع كفاءة أنظمة الدفع. حيث يتيح هذا النظام تنفيذ التحويلات المالية بشكل فوري ونهائي بين المؤسسات المالية، مما يسهم في تقليل مخاطر التسوية ودعم الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في منظومة المدفوعات الوطنية. كما يمثل هذا النظام ركيزة أساسية لدفع عجلة التحول الرقمي وتقديم خدمات مالية مبتكرة تلبى احتياجات الأفراد والشركات والاقتصاد ككل.

يمثل تجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية خطوة محورية نحو تعزيز التكامل المالي ورفع كفاءة المدفوعات عبر الحدود. فمن خلال إنشاء بنية تحتية قوية وقابلة للتشغيل البيئي، يمكن للدول تسهيل تنفيذ المعاملات المالية بشكل أسرع وأكثر أماناً وبتكلفة أقل، إلى جانب دعم حركة التجارة والاستثمار الإقليمية. ويساهم هذا التوجه في تحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بالتحول الرقمي والنمو الاقتصادي، كما يتماشى مع الجهود الدولية إلى تحديث أنظمة الدفع وتعزيز التعاون الإقليمي.

جديراً بالذكر بأن نظام التسوية اللحظية بجمهورية مصر العربية تم إطلاقه في مارس ٢٠٠٩ ويقوم على إدارته وتطويره البنك المركزي المصري، ويعد نظام التسوية اللحظية العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، وذلك بتقديم خدمة التسوية اللحظية النهائية لعمليات المدفوعات المتبادلة بين البنوك داخل جمهورية مصر العربية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية وذلك طبقاً لأحدث المعايير العالمية، بالإضافة إلى قيام نظام التسوية اللحظية بتسوية نتائج غرف المقاصة الآلية بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية.

تطور قيم المعاملات المنفذة على نظام التسوية اللحظية (مليار جنيه)



وقد سجلت إجمالي قيمة العمليات المنفذة على نظام التسوية اللحظية خلال عام ٢٠٢٤ نمواً بلغ ٦٦٪ مقارنةً بإجمالي قيمة العمليات المنفذة خلال عام ٢٠٢٣، بينما بلغ معدل الزيادة في قيمة العمليات المنفذة على النظام خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ نسبة ١٠٤٪ مقارنةً بالربع الأول الفترة في عام ٢٠٢٣ وثبات تقريبي لقيمة العمليات المنفذة خلال ذات الفترة في عام ٢٠٢٥.

كما يعكس الزيادة المطردة لقيم العمليات البيئية بين البنوك المصرية والتي يتم تسويتها على نظام التسوية اللحظية.

٢. تجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية

استمرار التعاون بين البنك المركزي المصري وصندوق النقد العربي لزيادة فعالية منصة «بني» للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية حيث أن البنك المركزي المصري شارك في تنفيذ مشروع منصة «بني» وذلك نظراً لارتفاع العائد الاقتصادي منه، وبلغ عدد البنوك المصرية المشاركة على المنصة حوالي ١٤ بنك مصري، حيث تهدف منصة «بني» إلى تنفيذ التحويلات العربية البيئية في وقت وتكلفة أقل، ويُعد ذلك عامل جذب لتضمين كافة تحويلات العاملين من الخارج بالقنوات الرسمية.

حيث تعد منصة «بني» أول منصة إقليمية عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البيئية متعددة العملات - الجنيه المصري، والدرهم الإماراتي، والريال السعودي، والدينار الأردني، بالإضافة إلى عمليتي الدولار الأمريكي واليورو - بين الدول العربية.

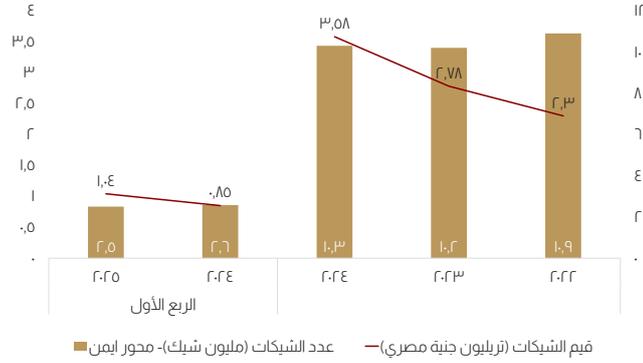
مقاصة الشيكات متعددة العملات

استمر استقرار أداء نظام المقاصة الإلكتروني للشيكات بالعملات، بما يحقق الأهداف المرجوة منه، ومنها الحد من مخاطر التشغيل والمخاطر التي تتعلق بالسيولة النقدية وساهم أيضاً في سرعة تحصيل الشيكات وتسويتها من خلال نظام (RTGS) وسرعة دوران أموال العملاء بالإضافة إلى أنه ساهم في التوظيف الأمثل للنقد لدى البنوك إلى جانب الحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات.

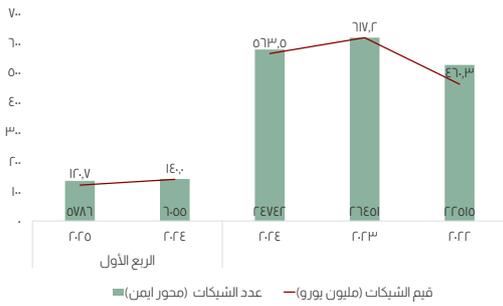
٣. غرفة مقاصة الشيكات

إحصائيات غرفة مقاصة الشيكات

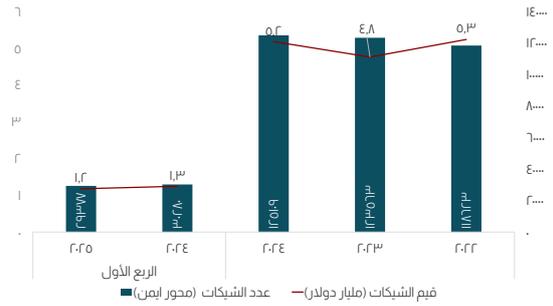
قيم وأعداد الشيكات بالجنبة المصري



قيم وأعداد الشيكات (باليورو)



قيم وأعداد الشيكات (بالدولار الأمريكي)



نظام مقاصة الشيكات بالصورة EG-CCH

في إطار حرص البنك المركزي المصري على تعزيز توجهات الدولة في التحول إلى الاقتصاد الرقمي وإلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، وفي ضوء ما يتم بذله من جهود لتطوير وتحديث البنية التحتية الأساسية لأنظمة وخدمات الدفع بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية لتلبية احتياجات السوق بمختلف قطاعاته.

وحيث أن «نظام غرفة مقاصة الشيكات» يُعد من أهم أنظمة الدفع التي يحرص البنك المركزي على تطويرها في المرحلة الحالية بالشكل الذي يتيح توقف تداول الشيكات الورقية عند مرحلة إيداعها في البنوك للتحويل، والاعتماد بدلاً من ذلك على صورة رقمية إلكترونية مؤمنة، لذلك يعتمد المشروع (EG-CCH) على ٣ محاور:



خدمات السحب والإيداع من وإلى حسابات محفظة الهاتف المحمول

استكمالاً لأهداف «القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات» تم العمل على توفير أوضاع البنوك مع متطلبات البنك المركزي المصري فيما يخص القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات، حيث وصل قيم الإيداعات في حسابات الهاتف المحمول في ٢٠٢٤ إلى ٢٠١ مليار جنية مصري بزيادة تقدر ب ٣٧٪ مقارنة ب ٢٠٢٣، كما بلغ قيم الإيداعات في حسابات الهاتف المحمول ٥٤ مليار جنية في الربع الأول من ٢٠٢٥.

إحصائيات محفظة الهاتف المحمول

عدد حسابات محافظ الهاتف المحمول (مليون حساب)

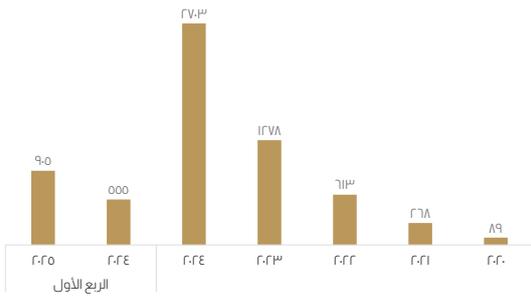


أثمرت الجهود عن وصول عدد حسابات الهاتف المحمول إلى نحو ٥٠,٤ مليون حساب محفظة هاتف محمول في ٢٠٢٤ بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨٪ مقارنة ب ٢٠٢٣ كما بلغ عدد حسابات محافظ الهاتف المحمول ٥٣,١ مليون حساب بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

وبلغ عدد المعاملات للمحافظ نحو ١,٩٢ مليار معاملة في ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٨٧٪ عن ٢٠٢٣، كما بلغ عدد المعاملات لمحافظ الهاتف المحمول ٦٤٧ مليون معاملة في الربع الأول من ٢٠٢٥.

كما بلغت قيم المعاملات للمحافظ نحو ٢,٧ تريليون جنية مصري في ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١١٢٪ عن ٢٠٢٣، كما بلغ قيم المعاملات لمحافظ الهاتف المحمول ٩٥ مليار جنية في الربع الأول من ٢٠٢٥.

قيم المعاملات لمحافظ الهاتف المحمول (مليار جنية)



٤. خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول

شهد القطاعين المصرفي والمالي تطوراً ملحوظاً بفعل التقدم السريع في التقنيات الرقمية، مما أتاح فرصاً واسعة للابتكار في خدمات الدفع. وتُعد خدمة الدفع باستخدام محفظة الهاتف المحمول من أبرز هذه الابتكارات، حيث توفر حلولاً مالية تتميز بالسهولة والأمان والكفاءة، وتخدم مختلف شرائح المجتمع من أفراد وشركات في تعاملاتهم اليومية لما تتميز به من سهولة ويسر في التعامل وتنوع خدماتها.

وتتضمن محفظة الهاتف المحمول مجموعة متنوعة من الخدمات التي تلبى احتياجات المستخدمين وتواكب تطوراتهم، من أبرزها:

- تنفيذ عمليات التحويل والسحب والإيداع النقدي
- دفع رسوم خدمات المرور وسداد الخدمات الأخرى
- إصدار بطاقة افتراضية VCN للشراء من خلال الإنترنت
- تغذية رصيد المحفظة من الحسابات والبطاقات البنكية عبر AVL
- شحن رصيد الهاتف المحمول وسداد الفواتير
- التبرع للمؤسسات الخيرية
- صرف المرتبات والمعاشات مباشرة إلى المحفظة
- صرف القروض وتحصيل أقساطها.

أبرز نماذج العمل التي قام البنك المركزي بتطويرها:

١. عمليات التحويل P2P بين محافظ الهاتف المحمول

حقق البنك المركزي المصري زيادة في عدد عمليات التحويل بين محافظ الهاتف المحمول بالربع الأول من عام ٢٠٢٤ كما يلي:

زيادة عدد عمليات التحويل بين محافظ الهاتف المحمول بنسبة ١٠٠٪ مقارنة ب ٢٠٢٣، كما بلغ عدد عمليات التحويل ٤٠٠ مليون معاملة في الربع الأول من ٢٠٢٥

زيادة قيم عمليات التحويل بين محافظ الهاتف المحمول بنسبة ١٣١٪ مقارنة ب ٢٠٢٣، كما بلغ قيم عمليات التحويل ٧,٩ مليار جنية في الربع الأول من ٢٠٢٥.

٢. استقبال الحوالات المالية من الخارج عبر محفظة الهاتف المحمول

في ضوء الاعتماد المتزايد من جانب المواطنين، ولا سيما المصريين العاملين بالخارج، على الخدمات المالية الرقمية، تم تطوير وتطبيق عدد من نماذج العمل في السوق المصري بالتعاون مع البنوك المحلية بهدف تيسير استقبال التحويلات الواردة من الخارج عبر محافظ الهاتف المحمول.

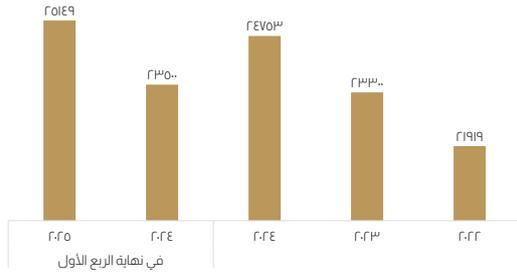
وتركز هذه النماذج بشكل خاص على تيسير تحويل الأموال من دول الخليج العربي التي تمثل أكبر مصادر تحويلات المصريين بالخارج، مع الحرص على تقديم حوافز متنوعة تشجع على استخدام القنوات الرقمية الرسمية لإجراء التحويلات، وبسهم ذلك في ضمان تدفق النقد الأجنبي بسهولة وانتظام، بما يدعم استقرار الوضع الاقتصادي ويعزز جهود التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

٦. ماكينات الصراف الآلي

ماكينات الصراف الآلي تعتبر واحدة من أهم قنوات القبول الإلكترونية لجميع عملاء القطاع المصرفي داخل الجمهورية حيث تعتبر البديل الرئيسي لفروع البنك والتي يمكن من خلالها تنفيذ معاملات مالية وغير مالية متنوعة، وفي الوقت الحالي تتيح ماكينات الصراف الآلي تقديم خدمات مالية وغير مالية مبتكرة وجديدة حيث أصبحت الماكينات لا تقدم خدمات السحب والإيداع النقدي فقط، بل ويتم الاعتماد عليها لتنفيذ عمليات الدفع وذلك اعتماداً على تطور البنية المالية التحتية للقطاع المصرفي في الأعوام الأخيرة.

هذا وتقوم البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية بتقديم خدماتها من خلال ماكينات الصراف الآلي على مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع بكفاءة عالية، كما تم زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي من ٢١٩١٩ في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٢٥١٤٩ ماكينة حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٥، كما هو موضح بالشكل التالي:

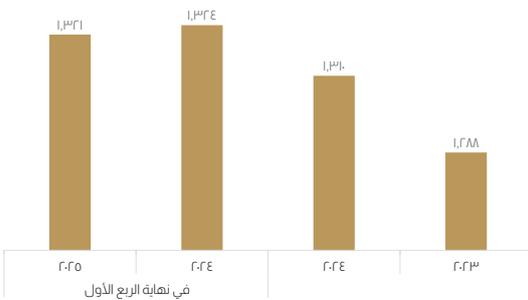
التطور في أعداد ماكينات الصراف الآلي (ماكينة)



٧. نقاط البيع الإلكترونية:

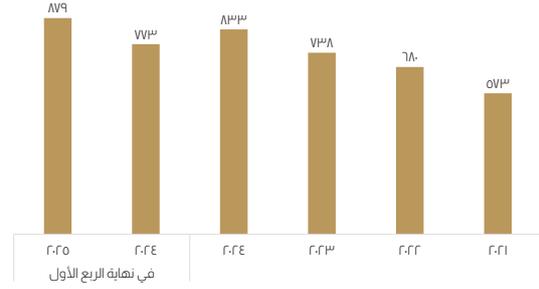
نقاط البيع الإلكترونية هي أجهزة مخصصة لقبول معاملات الدفع الإلكترونية والتي تسمح للتجار بقبول المدفوعات من عملائهم حاملي أدوات الدفع الإلكترونية، مقابل ما يقدمه التاجر من سلع أو خدمات، وذلك كبديل للدفع النقدي، وعند إجراء المعاملة يمكن أن يتم إصدار إيصال (ورقي أو إلكتروني) بتفاصيل المعاملة لحامل أداة الدفع بالمعاملة، ولقد تطورت أعداد أجهزة نقاط البيع بمرور الوقت وفقاً للشكل أدناه.

أعداد ماكينات نقاط البيع الإلكترونية (مليون ماكينة)



ويستمر العمل على زيادة رمز الاستجابة السريع لزيادة نشر وتنشيط وسائل القبول الإلكتروني والذي ساهم في وصول نقاط التحصيل إلى نحو ٨٣٣٣ ألف رمز استجابة سريع بنهاية العام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٣٪ عن عام ٢٠٢٣، كما بلغ عدد رمز الاستجابة السريع ٨٧٩ ألف بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٥.

إجمالي عدد رمز الاستجابة السريع وطلب الدفع (بالألف)



وتُعد نسب الزيادة المشار إليها بعالية سواء في عدد المحافظ أو قيمة العمليات من أهم مؤشرات نجاح الخدمة واعتماد عدد كبير من المواطنين عليها وهو ما يعد من عوامل الاستقرار المالي في المنتجات المصرفية التي تخاطب قطاع كبير من المستبعدين مالياً.

٥. شبكة المدفوعات اللحظية (IPN)

شبكة المدفوعات اللحظية هي منظومة وطنية لتنفيذ التحويلات اللحظية وربط كافة البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية، وتعتبر واحدة من أهم الإنجازات التقنية التي تقوم بخدمة البنية التحتية للتكنولوجيا المالية حيث أنها تعتمد على بنية تحتية رقمية تتيح التكامل مع شركات التكنولوجيا المالية وخلق فرص هائلة لتقديم حلول مبتكرة لكافة فئات المجتمع، وقد تم الإطلاق الفعلي للمنظومة بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٢.

خدمات شبكة المدفوعات اللحظية:

- ربط حسابات العميل لدي البنوك المختلفة على تطبيق هاتف محمول واحد.
- التحويل اللحظي بين مختلف الحسابات والبطاقات والمحافظ الإلكترونية.
- طلب استقبال مبلغ محدد من عملاء المنظومة.
- الاستعلام عن الرصيد.
- الاستعلام عن كشف الحساب المختصر.
- خدمات التبرعات.
- خدمات دفع الفواتير وشحن الرصيد.

تطورات شبكة المدفوعات اللحظية

- ارتفعت عدد المعاملات الخاصة بالخدمة بحيث سجلت عدد معاملات مالية خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٥ ما يزيد عن ٢٦٣ مليون معاملة بإجمالي قيم تزيد عن ١,٢ تريليون جنيه مصري لا غير.

٨. المجلس القومي للمدفوعات

صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، ويرأس هذا المجلس السيد رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي المصري وممثلين عن الحكومة والبنك المركزي وعدداً من الأعضاء من ذوي الخبرة والجهات ذات الصلة، ويهدف المجلس إلى خفض استخدام أوراق النقد ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلاً عنه، تعزيزاً للشمول المالي ولدمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المالي.

قام المجلس القومي للمدفوعات في أولى جلساته بوضع الإطار العام للتحويل لمجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، كي يتم العمل على تطوير أنظمة الدفع وفق إطار علمي ومنهجي وعلى النحو الذي يكفل التحويل إلى الاقتصاد الرقمي المستهدف، وأصدر المجلس عدد من القرارات الهامة المتعلقة باستخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وتطوير نظم الدفع القومية، ومن أهم الإنجازات التي تمت في ضوء هذه القرارات إطلاق منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية «ميزة»، وإنشاء نظام بطاقات دفع ذات علامة تجارية وطنية «ميزة»، وتنفيذ عدد من المشروعات والمبادرات الأخرى التي تسهم في التوسع في استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع.

أهم المشروعات المستقبلية

١. الإقراض الرقمي عبر محفظة الهاتف المحمول

يأتي مشروع الإقراض الرقمي عبر محفظة الهاتف المحمول في إطار جهود تعزيز الشمول المالي وتيسير حصول العملاء على التمويل بشكل لحظي وآمن، وذلك من خلال إتاحة خدمة الإقراض الإلكتروني عبر قناة مؤمنة تعتمد على نماذج التقييم الائتماني البديلة Alternative Credit Scoring. وقد تم إصدار القواعد المنظمة لتفعيل هذه الخدمة، ويواصل البنك المركزي المصري بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) استكمال المتطلبات الفنية اللازمة لضمان جاهزية المنظومة، بما يتيح للمواطنين إمكانية الحصول على التمويل الرقمي على مدار الساعة من خلال محافظهم الإلكترونية.

٢. التعرف على هوية العملاء إلكترونياً (E-KYC) - الهوية المالية الرقمية

تهدف منظومة اعرف عميلك الإلكترونية إلى تطوير القطاع المصرفي المصري من خلال توفير وسيلة إلكترونية آمنة لمستخدمي الخدمات المالية تمكّنهم من إنشاء هوية مالية إلكترونية تسمح بالتحقق من بيانات العملاء إلكترونياً بما تمكّنهم من فتح حسابات البنوك بشكل إلكتروني عن بعد بدون الذهاب إلى فرع البنك (Remotely)، مما ينعكس بالإيجاب على عملية إدراج عملاء جدد لدى البنوك بطرق إلكترونية سهلة وسريعة وآمنة، وكذلك خفض الإجراءات الورقية، وخفض التكدس على فروع البنوك للتسجيل والحصول على الخدمات المالية.

حماية حقوق العملاء والمنافسة

يواصل البنك المركزي المصري العمل على ترسيخ مبادئ حماية حقوق العملاء والتأكد من وجود قواعد واضحة تنظم العلاقة بين البنوك وعملائهم مما يسهم في تعزيز ثقة العملاء في القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال:

متابعة وتحليل الأداء:

التواصل المباشر مع العملاء ومراقبة وتقييم أداء البنوك وذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية. حيث يشمل نطاق الأعمال مراقبة السلوك السوقي لحماية حقوق العملاء والمتابعة الدورية لأداء البنوك بما يؤكد الالتزام بالتعليمات الرقابية وتحليل مؤشرات المخاطر لتحديد المخاطر المحتملة والأسباب الجذرية التي قد تؤثر على العملاء مع التأكد من قيام البنوك باتخاذ المعايير والإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك لضمان حماية حقوق العملاء وتعزيز الشفافية والمصداقية في القطاع المصرفي.

استقبال وتحليل الشكاوى:

تحليل وتصنيف الشكاوى الواردة من البنوك أو المرفوعة إلى البنك المركزي المصري من القنوات المختلفة، وذلك للكشف المبكر عن المخاطر التي قد تواجه عملاء القطاع المصرفي بهدف تقييم الأداء، وتحسين الخدمات المقدمة، وتعزيز الثقة لدى العملاء.

التثقيف والتوعية:

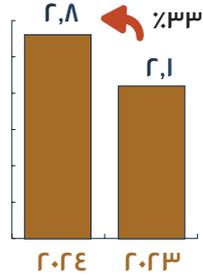
تعزيز التثقيف والتوعية المالية للعملاء والعاملين بالقطاع المصرفي من خلال حملات توعية وبرامج تدريبية وورش العمل التي تتم بالتنسيق مع الجهات الداخلية والخارجية.

أولاً: حقائق وأرقام



الشكاوى الواردة للبنوك خلال عام ٢٠٢٤

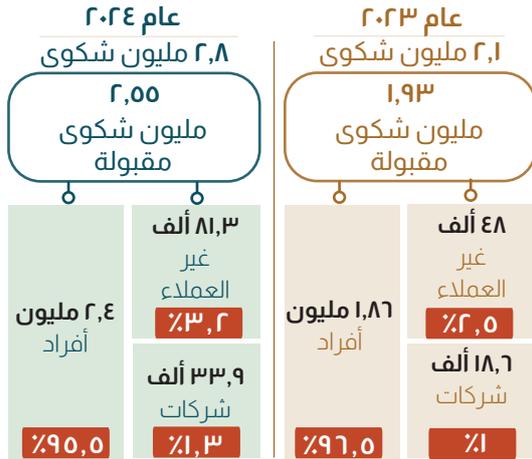
ارتفاع أعداد الشكاوى الواردة في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣ (مليون شكوى)



ترجع الزيادة في أعداد الشكاوى الواردة للبنوك إلي:

- العمل مع البنوك على تنظيم حملات توعية للعملاء بجانب تعزيز وتطوير قنوات استقبال الشكاوى.
- زيادة وعي العملاء بأحقيتهم في تقديم الشكاوى.
- زيادة نسب الشمول المالي وبالأخص عدد عملاء البنوك والذي ارتفع من ٤٦,٩ إلى ٥٢ مليون عميل بمعدل نمو ٩% في عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق مما يعكس تعزيز ثقتهم بالقطاع المصرفي.

- كما سجل إجمالي الشكاوى الواردة للبنوك ٧٤٦ ألف شكوى في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مقارنةً بعدد ٦٥٨ ألف شكوى خلال الربع الأول ٢٠٢٤، بمعدل نمو بلغ ١٣%.



- تم تصنيف نحو ٩% من الشكاوى المقدمة للبنوك كشكاوى غير مقبولة وذلك لعدم تماشيها مع تعليمات البنك المركزي أو عدم اكتمال البيانات، علماً بأنه يتم النظر فيها للوقوف على المقترحات المناسبة أو تحسين آليات تقديم الشكاوى.

الشكاوى المرفوعة للبنك المركزي المصري مباشرة

تمثل نسبة الشكاوى التي لم تحل من البنوك وتم اللجوء إلى البنك المركزي بخصوصها 1,4%، 1,0% لكل من عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ على الترتيب.

	معدل التغير	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
الموقع الإلكتروني للبنك المركزي	٪١٠٤+	٧٣٣٢	٣٥٨٤	
فروع البنك المركزي	٪١١-	٦٥٩٦	٧٣٩٩	
بوابة مجلس الوزراء*	٪٦+	٢٣٩٦٢	١٤٩٤٦	
إجمالي الشكاوى الواردة	٪٤٦+	٣٧٨٩٠	٢٥٩٢٩	

زيادة عدد الشكاوى المستقبلية من خلال الموقع الإلكتروني تعكس مدى نجاح و فاعلية المنظومة و استراتيجية البنك المركزي في توفير قنوات رقمية أسهل و أسرع مما يوفر تجربة أفضل للعملاء.

« تم معالجة ٣٧٠٤٢ شكوى بما يمثل ٩٨% من إجمالي الشكاوى المرفوعة للبنك المركزي بنهاية عام ٢٠٢٤.

« كما انخفضت الشكاوى المرفوعة للبنك المركزي لتصل إلى ٧٩٥٩ شكوى بمعدل ٣,١% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥، مقابل ٨٢٠٦ خلال نفس الفترة من العام السابق من خلال القنوات المتاحة.

* تمثل أعداد الشكاوى التي تم إحالتها للبنوك لإعادة الفحص، ولا تتضمن شكاوى عدم الاختصاص أو غير مكتملة البيانات.

مدة معالجة الشكاوى

تحسنت كفاءة أداء البنوك فيما يتعلق بمدة معالجة الشكاوى وسرعة الاستجابة لتلبية طلبات العملاء، نتيجة المتابعة المستمرة مع البنوك و خاصة بعد صدور التعليمات المنظمة لآلية التعامل مع الشكاوى بالبنوك.

مقارنة مدة معالجة حل الشكاوى من ١٥٠ أيام عمل عام ٢٠٢٤

مدة معالجة حل الشكاوى	٢٠٢٣	٢٠٢٤
من ٥ : ٠ أيام عمل	٪٦٦	٪٦٥
من ٥ : ١٥ أيام عمل	٪٢٧	٪٣٠
أكثر من ١٥ يوم عمل*	٪٧	٪٥

« طبقاً لتعليمات حماية حقوق العملاء، يتم معالجة الشكاوى خلال ١٥ يوم عمل، وفي حالة عدم رد البنك على العميل أو عدم الوصول لحل مرضي بعد الاعتراض، يتم رفعها للبنك المركزي.

« تتخطى مدة معالجة الشكاوى أكثر من ١٥ يوم عمل نتيجة عدة أسباب أهمها التعامل مع جهات أخرى مثل مقدمي خدمات الدفع والتعهد. كما تحسنت مدة معالجة الشكاوى في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ لتصبح ٩٥% وذلك للمدة من ٠ إلى ١٥ يوم عمل

ثانياً: تحليل تفصيلي للشكاوى المقدمة للبنوك

تحليل نسبة الشكاوى المقبولة طبقاً للمنتجات المصرفية

المنتجات والخدمات البنكية	عدد الشكاوى (بالألف)		نسبة كل منتج للإجمالي لستة ٢٠٢٤
	٢٠٢٣	٢٠٢٤	
البطاقات البنكية*	١٢٥٥,٢	١٧٩٨,٣	٪٧,٦٥
الخدمات الإلكترونية والرقمية**	١٩١,٦	١٩٦,٧	٪٧,٧٣
الحسابات	١٣٦,٥	١٧٢,٦	٪٦,٧٨
ماكينات الصراف الآلي/نقاط البيع	٤٢,٩	١٠٩,٧	٪٤,٣١
التسهيلات الائتمانية	٢٧,٢	٢٥,٣	٪٠,٩٩
خدمات الفروع (تعاملات الموظفين)	١٢,٢	١٥,٠	٪٠,٥٩
الودائع والشهادات	٦,٧	٥,٧	٪٠,٢٢
خدمات مركز الاتصالات (تعاملات الموظفين)	٢,٩	٣,١	٪٠,١٢
الشيكات	٢,٣	٣,٥	٪٠,١٤
خطابات الضمان وعمليات الاستيراد	١,٢	٠,٥	٪٠,٠٢
المنتجات التأمينية	٠,٤	٠,٣	٪٠,٠١
أخرى***	٢٥٠,٦	٢١٤,٨	٪٨,٤٤
الإجمالي	١٩٢٩,٦١	٢٥٤٥,٦٧	٪١٠,٠٠

*معظم شكاوى المنتجات والخدمات تتركز في "البطاقات" بما يقرب من ٧١% وذلك بسبب:

١. الضغط الزائد على أنظمة ماكينات الصراف الآلي لبعض البنوك مما يؤدي إلى قصور في عمليات السحب والإيداع

٢. تأخر وصول البطاقات نتيجة عدم تحديث بعض العملاء لبياناتهم.

٣. الاعتراض على المصاريف والعمولات.

٤. التأخير في تنفيذ طلبات البطاقات.

** وجاءت الخدمات الإلكترونية والرقمية في المركز الثاني بنسبة ٨%، وذلك بسبب:

١. وجود شكاوى تقنية خاصة بتحديث النظام الإلكتروني.

٢. زيادة استخدام المنتجات البنكية الإلكترونية والرقمية وهو ما يتماشى مع توجهات القطاع المصرفي للتحوّل الرقمي.

***تتضمن الشكاوى الأخرى على سبيل المثال لا الحصر عمليات الاحتيال والتحويلات

يتم التعاون مع القطاعات المختلفة بالبنك المركزي والبنوك لدراسة أسباب تلك الشكاوى والعمل على إيجاد حلول لتفادي تكرارها.

أهم قنوات تلقي الشكاوى

نسبة كل قناة للإجمالي	عدد الشكاوى (بالآلاف)		قنوات تلقي الشكاوى
	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
٩٤,٧٨%	٢٤١٢,٨	١٨٣٦,٢	مركز اتصالات البنوك
٢,٧٣%	٦٩,٤	٣٨,٢	فروع البنوك*
٠,٨٦%	٢١,٨	١٦,١	البنك المركزي**
٠,٦٣%	١٦,٠	١٥,٢	البريد الإلكتروني
٠,٥٣%	١٣,٦	١٠,٨	الوسائل الإلكترونية والرقمية
٠,٠٧%	١,٨	٣,٧	وسائل التواصل الاجتماعي
٠,١٦%	٤,٠	٣,٣	الإدارة العليا
٠,١٢%	٣,٠	٢,٧	الموقع الإلكتروني
٠,٠٨%	٢,٠	١,١	وحدة حماية حقوق العملاء
٠,٠٤%	١,١	٢,١	قنوات أخرى لورود الشكاوى
١٠٠,٠%	٢٥٤٥,٦١	١٩٢٩,٦١	الإجمالي

*ارتفع عدد الشكاوى المقدمة من الفروع مما يوضح تفعيل أكثر لدورها كقناة أساسية لاستقبال الشكاوى.

**تتمثل في عدد الشكاوى المقبولة لدى البنك والتي تم إعادة فحصها بعد رفعها للبنك المركزي.

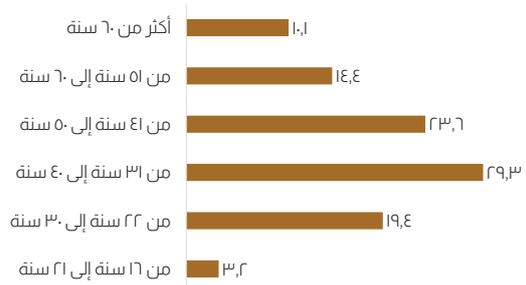
التوزيع الجغرافي للشكاوى نسبة إلى إجمالي عدد الشكاوى

المحافظة	نسبة الشكاوى لكل محافظة (%)	المحافظة	نسبة الشكاوى لكل محافظة (%)
القاهرة	٢٨,٤%	كفر الشيخ	١,٧%
الجيزة	١٢,٣%	الإسماعيلية	١,٧%
الإسكندرية	٨,٣%	الفيوم	١,٤%
الدقهلية	٥,٦%	بورسعيد	١,٢%
الشرفية	٤,٩%	دمياط	١,٢%
القليوبية	٤,٠%	أسوان	١,١%
الغربية	٣,٨%	السويس	١,٠%
سوهاج	٣,٤%	البحر الأحمر	٠,٩%
المنوفية	٣,٤%	جنوب سيناء	٠,٥%
المنيا	٣,٣%	مطروح	٠,٣%
البحيرة	٣,١%	الأقصر	٠,٣%
قنا	٢,٩%	شمال سيناء	٠,٢%
أسيوط	٢,٩%	الوادي الجديد	٠,٢%
بني سويف	١,٨%		

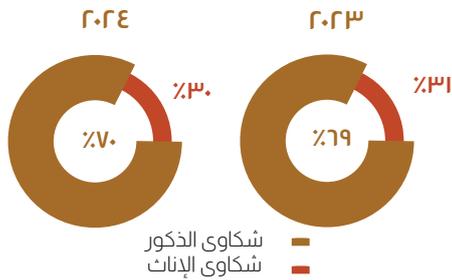
تحتل كل من محافظة القاهرة والجيزة المرتبة الأولى والثانية في نسبة عدد الشكاوى المقبولة إلى إجمالي عدد الشكاوى، حيث سجلتا ٢٨,٤% و ١٢,٣% على التوالي خلال عام ٢٠٢٤.

تحليل الشكاوى المقبولة لعملاء الأفراد

نسبة عدد الشكاوى المقبولة لعملاء الأفراد طبقاً للفئات العمرية خلال عام ٢٠٢٤ (%)



نسبة عدد الشكاوى المقبولة للعملاء الأفراد طبقاً لنوع العميل خلال عام ٢٠٢٤



حماية حقوق عملاء أنشطة القطاع المالي غير المصرفي

وعلى جانب القطاع المالي غير المصرفي تساهم الهيئة العامة للرقابة المالية في حماية حقوق العملاء على مستوى القطاع بما يساهم في تعزيز حماية العملاء على مستوى النظام المالي. وفي هذا الشأن، تتلقى الهيئة العامة للرقابة المالية شكاوى المتعاملين من خلال البوابة الإلكترونية لكل من الهيئة العامة للرقابة المالية ومجلس الوزراء وذلك لكافة الشكاوى المتعلقة بالأنشطة المالية غير المصرفية. وقد ارتفعت نسبة الإنجاز للشكاوى الواردة للهيئة في عام ٢٠٢٤ وتركزت النسبة في قطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأنشطة التمويل ويليها سوق رأس المال حيث بلغت نسبة الإنجاز ٩٨,٢٪، و٩٦,٣٪ على التوالي، مقارنةً بنسبة الإنجاز في عام ٢٠٢٣ التي سجلت ٩٧,٩٪ في قطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة، و٩٧,٦٪ في سوق رأس المال، ثم ٩٥,٩٪ في أنشطة التمويل. وقد سجلت نسبة الإنجاز في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٥ نسبة ٩٦٪ لسوق رأس المال، و٩٨٪ في أنشطة التمويل بنسبة ٨٨٪، ثم قطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة بنسبة ٨٥٪.

وفيما يلي استعراض لتلك الشكاوى الواردة على النحو التالي:

الشكاوى الواردة للهيئة في نهاية مارس ٢٠٢٥					الشكاوى الواردة للهيئة في نهاية ٢٠٢٤				
الإجمالي	التأمين وصناديق التأمين الخاصة	أنشطة التمويل	سوق رأس المال	النشاط الشكاوى	الإجمالي	أنشطة التمويل	سوق رأس المال	التأمين وصناديق التأمين الخاصة	النشاط الشكاوى
٩٨٧	٣٩٣	٤٠٢	١٩٢	الشكاوى محل الفحص	٢٩٠	١١٨١	٥٣٨	١١٨١	الشكاوى محل الفحص
٨٧٣	٣٣٦	٣٥٣	١٨٤	شكاوى تم الانتهاء منها	٢٨٣٩	١١٦١	٥١٨	١١٦٠	شكاوى تم الانتهاء منها
٨٨٪	٨٥٪	٨٨٪	٩٦٪	نسبة الإنجاز	٩٧,٩٪	٩٨,٢٪	٩٦,٣٪	٩٨,٢٪	نسبة الإنجاز

شكاوى البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء في نهاية مارس ٢٠٢٥			شكاوى البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء في نهاية ٢٠٢٤		
نسبة الإنجاز	شكاوى تم الانتهاء منها	الشكاوى الواردة	نسبة الإنجاز	شكاوى تم الانتهاء منها	الشكاوى الواردة
١٠٠٪	٢٨٦	٢٨٦	٩٤٪	١٢٨٧	١٣٦٧

ثالثاً: أهم الإنجازات خلال عام ٢٠٢٤



على مستوى القطاع المصرفي:



« إطلاق حملات توعية خاصة بحماية حقوق العملاء متابعة البنوك في برامج تدريب الموظفين لمبادئ حماية حقوق العملاء.

« متابعة دورية لكل بنك على حدة بخصوص الالتزام بمبادئ حماية حقوق العملاء للوقوف على أهم الأسباب المؤثرة لارتفاع الشكاوى الخاصة به والاتفاق على الإجراءات التصحيحية المناسبة لكل حالة ومتابعتها.

تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال حماية حقوق العملاء

« التعاون مع عدد من المؤسسات والتحالقات الدولية لنقل الخبرات.

« تبادل الخبرات مع الأقران/ البنوك المركزية المماثلة في مجال حماية حقوق العملاء.

التثقيف والتوعية

« إطلاق حملة توعية شاملة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (جي اي زد) بالنيابة عن الحكومة الألمانية، والمعهد المصرفي المصري، وتضمنت تلك الحملة على محتوى يهتم بـ «أعرف حقوقك المالية».

« وتضمن المحتوى أهم الحقوق التي يجب أن يكون العملاء على دراية بها، وكذلك الحذر من الإفصاح عن أي بيانات شخصية أو بنكية لأي شخص.

التعليمات الرقابية والكتب الدورية



« إصدار «الضوابط الخاصة بتحديث بيانات العملاء» في مارس ٢٠٢٤ والتي يتعين على البنوك اتخاذها فيما يخص تحديث بيانات العملاء ومدى توافقها مع قواعد التعرف على هوية عملاء البنوك.

« إصدار «التعليمات المنظمة لآلية التعامل مع الشكاوى بالبنوك» في مايو ٢٠٢٤ والتي تهدف إلى إرساء القواعد التنظيمية، وتوفير آليه تتسم بالفاعلية، والعدالة، والشفافية، والاستقلالية للتعامل مع شكاوى العملاء وتعتبر استكمالاً لتعليمات حماية حقوق العملاء الصادرة في فبراير ٢٠١٩.

« إضافة «نماذج البيانات الأساسية للمنتجات والخدمات المصرفية ضمن تعليمات حماية حقوق العملاء». في ديسمبر ٢٠٢٤، بحيث يتم تزويد العملاء عند التعاقد بمعلومات كافية وواضحة بما يجعله على دراية بشروط وخصائص وتكاليف أي من المنتجات أو الخدمات المقدمة، وقد تم إصدار النموذج الاسترشادي للبنوك للمنتجات الادخارية كمرحلة أولى.

رابعاً: الخطوات المستقبلية



- « استحداث تكنولوجيا مبتكرة لتطوير وتحديث التقارير الخاصة بحماية حقوق العملاء.
- « العمل على ميكنة التقارير واستخدام تكنولوجيا مبتكرة لتحليل البيانات سواء الواردة من البنوك وكذلك تقرير الشكاوى المرفوعة لقنوات البنك المركزي.
- « العمل على إصدار دلائل استرشادية للبنوك التي من شأنها تفسير وإضافة شرح مفصل لمبادئ حماية حقوق العملاء
- « تطوير البرنامج التدريبي الخاص بحماية حقوق العملاء والذي يقدمه المعهد المصرفي لموظفي البنوك منضمنا برامج تدريبية متقدمة.
- « إطلاق حملات توعية للمواطنين للتوعية بمبادئ حماية حقوق العملاء.

حماية المنافسة

نحج البنك المركزي في اتخاذ خطوات هامة على صعيد تفعيل اختصاص حماية المنافسة في القطاعات الخاضعة لرقابته، وذلك بعد أن أنشأ قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وحدة ذات طابع خاص لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، حيث تعمل الوحدة على تطبيق قواعد المنافسة بما يتلاءم وطبيعة القطاع المصرفي والمالي بهدف رفع كفاءة الأسواق وخلق خيارات أوسع للعملاء وتحسين جودة الخدمات.

أهم الإنجازات في مجال حماية المنافسة عام ٢٠٢٤:

١. مجال تقييم أثر صفقات الاندماج والاستحواذ:

« أصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً بالموافقة المشروطة بناء على توصيات الوحدة فيما يتعلق بإحدى الصفقات التي طرحت في سوق مقدمي خدمات الدفع. كما تم فحص وتقييم أثر ستة صفقات أخرى في ذات السوق بموافقات غير مشروطة حيث ثبت أنها لا تؤثر سلباً على المنافسة.

« كما قامت الوحدة بمتابعة مدى التزام الجهات المرخص لها بقرارات مجلس الإدارة.

٢. شكاوى المنافسة:

« تمت دراسة عدد من الشكاوى المقدمة من شركات مقدمي خدمات دفع بشأن تقديم عروض ومزايا لبعض الشركات المنافسة تتعلق بخدمات المحفظة الإلكترونية، وشكاوى أخرى بشأن خدمات مدفوعات الاتصالات.

٣. تقييم أثر المنافسة بشأن الطلبات المقدمة من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي:

« تم إبداء الرأي بشأن ضوابط حماية المنافسة الخاص ببعض طلبات نقل المحافظ الإلكترونية من بنك لآخر.

« تم إبداء الرأي الفني لحماية المنافسة بشأن طلبات عدد من البنوك المتعلقة برفع رسوم بعض الخدمات التي تقدمها.

٤. تعليمات حماية المنافسة:

« إجراء العديد من الدراسات حول أفضل التجارب الدولية في قواعد المنافسة وتطبيقاتها في الأسواق المالية والرقمية.

« الانتهاء من النسخة النهائية من تعليمات حماية المنافسة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

٥. التعاون مع الجهات الدولية والمحلية:

« بدء التعاون مع مفوضية الكوميسا للمنافسة (CCC) لبدء دراسة حالات الاندماج والاستحواذ والممارسات الضارة بالمنافسة في الأسواق الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، كما تم إعداد مسودة مذكرة تفاهم معها.

« التعاون مع فريق عمل البنك الدولي لتنفيذ برامج تدريبية لفريق عمل وحدة المنافسة باستخدام نماذج المحاكاة بشأن أفضل الممارسات الدولية في تقييم طلبات الاندماج والاستحواذ في القطاع المالي وطرق التحليل الاقتصادي لصفقات الاندماج والاستحواذ.

« المشاركة في اللجنة الفرعية للتجارة الإلكترونية بوزارة التجارة والصناعة لمناقشة الأثر على المنافسة للشركات الناشئة.

« المشاركة في المؤتمر السنوي الأول للمنافسة لجهاز حماية المنافسة.

الخطوات المستقبلية:

- إصدار تعليمات حماية المنافسة، وتشمل التزامات وحقوق الجهات المرخص لها بما يضمن توفير بيئة تنافسية صحية، وبما يحد من الممارسات الاحتكارية في الأسواق الخاضعة لإشراف البنك المركزي.
- عقد ورش عمل لمناقشة مسودة تعليمات حماية المنافسة مع الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي والأطراف ذات الصلة.
- عقد جلسات وورش عمل متخصصة للتعريف بقواعد حماية المنافسة للجهات المرخص لها والأطراف ذات الصلة، لتوضيح المفاهيم المتخصصة في المنافسة وكيفية الالتزام بها.
- إصدار أوراق مناقشة لشرح تعليمات حماية المنافسة بهدف توعية الجهات المرخص لها بأهمية سياسات حماية المنافسة، وتتضمن هذه الأدلة تعريف بالسوق المعنية والممارسات الضارة بالمنافسة، وشرح كيفية تطبيق التعليمات، وتوضيح كيفية التوافق مع أحكام حماية المنافسة الواردة في قانون البنك المركزي.
- استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي في تحليلات المنافسة وتقييم صفقات آثار صفقات الاندماج والاستحواذ والكشف عن الممارسات الضارة بالمنافسة.
- توقيع مذكرة التفاهم مع مفوضية الكوميسا للمنافسة لبدء دراسة حالات الاندماج والاستحواذ والممارسات الضارة بالمنافسة في الأسواق الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.



الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي المصري

هذا وقد قامت العديد من الدول بمراجعة أطر السياسة الاحترازية الكلية لديها في الآونة الأخيرة، بهدف دعم الاستقرار المالي وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات الخارجية غير المتوقعة، مثل جائحة كورونا والأحداث الجيوسياسية، وكذلك المخاطر الناشئة ومنها مخاطر المناخ ومخاطر الأمن السيبراني، مع العمل على التنسيق مع مختلف السياسات، وهو ما أكد على ضرورة التحرك الاستباقي، وتعزيز التعاون الدولي لضمان مرونة أكبر في مواجهة الأزمات المستقبلية.

وعلى النهج نفسه، قام البنك المركزي المصري بصياغة إطار لوضع وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر الكلية (والْمُشار إليها فيما بعد بالسياسة الاحترازية الكلية) والتي تهدف إلى المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي من منظور احترازي كلي، والذي يُعَرَّف بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي المصري قادر على الاستمرار في أداء دوره في الوساطة المالية بكفاءة حتى مع تعرضه للصدمات المختلفة، وفي فترات الضغط والأزمات، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويتمثل النظام المالي المحلي في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والأسواق والبنية التحتية المالية. ويرتكز النظام حول القطاع المصرفي، ولذلك فإن البنك المركزي المصري يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه، بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي، والذي يلعب دوراً حيوياً في النظام المالي من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تكمل وتوسع نطاق الخدمات والمنتجات التي يقدمها القطاع المصرفي إلى جانب تطوير نشاط سوق رأس المال.

ويستعرض هذا الفصل إطار السياسة الاحترازية الكلية الجاري العمل به في البنك المركزي المصري بهدف المساهمة في تحقيق والحفاظ على الاستقرار المالي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومع خصائص الاقتصاد والنظام المالي المصري. ويتضمن الإطار شقين رئيسيين، الأول يختص بالترتيبات المؤسسية للسياسة الاحترازية الكلية، فيما يُركز الشق الثاني على الإطار التشغيلي للسياسة، بما في ذلك تحديد المخاطر النظامية والأهداف الوسيطة، واستخدام أدوات السياسة وتقييم فاعليتها، بالإضافة إلى التواصل لتعزيز الشفافية.

أظهرت الأزمات المالية العالمية أهمية تبني منظور احترازي شامل للرقابة على الأنظمة المالية، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالي. ويتحقق ذلك من خلال التكامل بين السياسة الاحترازية الجزئية والسياسة الاحترازية الكلية، حيث تركز السياسة الاحترازية الجزئية على استقرار المؤسسات المالية بشكل فردي، بينما تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي ككل، وذلك من خلال رصد التراكم المحتمل للمخاطر النظامية ومتابعة آليات انتقالها بين مكونات النظام المالي، وبالتالي تعزيز قدرته على امتصاص الصدمات واستمراره في أداء دوره في الوساطة المالية لدفع النمو الاقتصادي.

وقد أكدت مجموعة العشرين على أهمية اعتماد الجهات الرقابية لهذا المنظور الكلي. وفي هذا السياق، اتجهت البنوك المركزية في كل من الدول المتقدمة والنامية، بالتعاون مع المؤسسات الدولية، إلى تطوير إطار تنظيمي متكامل للسياسة الاحترازية الكلية، يشمل الترتيبات المؤسسية والتشغيلية اللازمة لتصميم هذه السياسة وتنفيذها، بما يعزز صلابتها واستقرار أنظمتها المالية.

والجدير بالذكر أن الصدمات العالمية الأخيرة، وعلى رأسها جائحة كورونا، اختبرت صلابتها تلك الأطر، حيث تبين أن الدول التي طبقت سياسات احترازية كلية مشددة بشكل استباقي تمكنت من الحفاظ على تدفق الائتمان للأفراد والشركات، وهو ما ساهم في التخفيف من حدة الجائحة على اقتصاداتها، كما أكدت الأزمة على دور السياسة الاحترازية الكلية كمكمل للسياسات النقدية والمالية والاحترازية الجزئية.

أولاً: الإطار المؤسسي للسياسة الاحترازية الكلية

وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، فإن البنك المركزي يهدف إلى "تحقيق الاستقرار النقدي وسلامة الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى استقرار الأسعار، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة". وقد منح القانون، بموجب المادة (٧-هـ)، البنك المركزي صلاحية "وضع سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، وتنفيذها".

١.١ قطاع مراقبة المخاطر الكلية

أنشأ البنك المركزي المصري قطاع مراقبة المخاطر الكلية في عام ٢٠٠٦، بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي من منظور احترازي كلي، بالتكامل مع قطاعات الرقابة والإشراف التي تعمل على تحقيق الاستقرار المالي من منظور احترازي جزئي. واستناداً إلى القانون الصادر في عام ٢٠٢٠، يخضع البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة الاحترازية الكلية، وفقاً للصلاحيات المخولة له، من خلال قطاع مراقبة المخاطر الكلية بهدف المساهمة في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي.

وتتمثل المهام الرئيسية لقطاع مراقبة المخاطر الكلية في متابعة التطورات الاقتصادية والمالية، المحلية والعالمية، وتحديد المخاطر النظامية على مستوى القطاع المصرفي، وكذلك مدى تأثيره بمخاطر القطاع المالي غير المصرفي، وتقديم التوصيات بشأن استخدام الأدوات الاحترازية الكلية لمنع تراكم تلك المخاطر والتخفيف من حدة تأثيرها حال تحققها. وكذلك تنسيق جهود البنك المركزي لتعزيز الاستقرار المالي من منظور احترازي كلي، ويقوم القطاع برفع توصياته إلى مجلس إدارة البنك المركزي الذي يتخذ قرارات بشأن تفعيل أو تعديل أدوات السياسة، وفي حال كانت المخاطر النظامية التي تم تحديدها خارج نطاق صلاحيات البنك المركزي، يرفع القطاع توصياته إلى لجنة الاستقرار المالي.

٢.١ لجنة الاستقرار المالي

بموجب المادة (٤٩) من قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، تُشكل لجنة الاستقرار المالي، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من البنك المركزي، والذي ينوب عن رئيس اللجنة، ووزارة المالية، والهيئة العامة للرقابة المالية. وتهدف اللجنة إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي في مصر من خلال تنسيق الجهود لتجنب حدوث أي أزمة مالية، وإدارتها في حال حدوثها، وذلك دون الإخلال بالاختصاصات المخولة قانوناً لكل جهة. وللجنة أن تستعين بمن تراه مناسباً في مباشرة أعمالها. وتتعدّد اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وترفع تقريراً سنوياً عن أعمالها لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ومجلس الوزراء.

تهدف لجنة الاستقرار المالي إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي المصري، من خلال التنسيق بين الجهات والسياسات المعنية، وذلك لضمان انساق السياسات وعدم وجود تعارض قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي، كما تختص اللجنة بإدارة الأزمات في حال حدوثها، وذلك دون الإخلال بالاختصاصات المخولة قانوناً لكل جهة، وتقوم اللجنة بتقديم المقترحات والتوصيات للجهات المعنية لضمان استمرار النظام المالي في أداء دوره في الوساطة المالية وتوفير التمويل اللازم للاقتصاد المحلي.

وبموجب عضويتها، تُعزز اللجنة التعاون والتنسيق بين السياسات الاحترازية الكلية والجزئية والنقدية وإدارة الأزمات، والمتمثلة في عضوية البنك المركزي المصري، والسياسة المالية، والمتمثلة في عضوية وزارة المالية، وكذلك الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي وسوق المال من خلال عضوية الهيئة العامة للرقابة المالية.

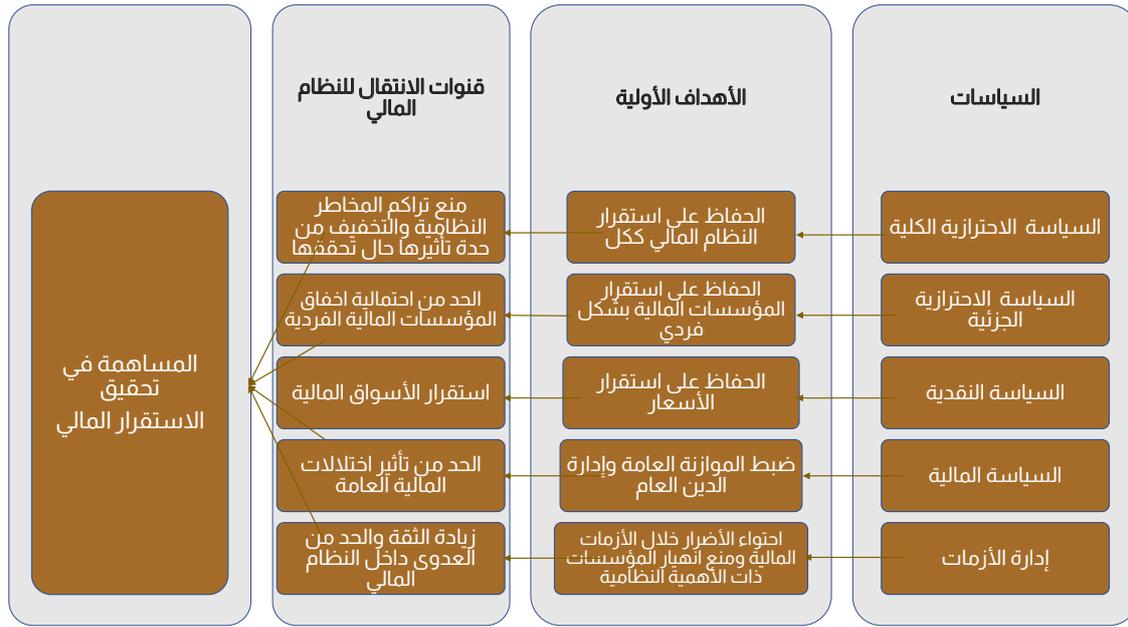
دور أعضاء اللجنة في تعزيز الاستقرار المالي

لجنة الاستقرار المالي		
<ul style="list-style-type: none"> التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة المخاطر الكلية على مستوى النظام المالي وصياغتها على نحو متسق. إدارة الأزمات. 		
وزارة المالية	البنك المركزي المصري	الهيئة العامة للرقابة المالية
<ul style="list-style-type: none"> وضع وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة. تنسيق الموازنات وترشيده وضبط الإنفاق الحكومي وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> وضع وتنفيذ السياسة النقدية. وضع وتنفيذ نظام وسياسة سعر الصرف الأجنبي. الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي وضع وتنفيذ السياسة الاحترازية الكلية إدارة الأزمات المصرفية، وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة. إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي. إنشاء وإدارة نظم وخدمات الدفع. 	<ul style="list-style-type: none"> الرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية. الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية والعمل على تنظيمها وتنميتها وتوازن حقوق المتعاملين فيها توفير الوسائل والتنظيم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة الأسواق والأنشطة التي تمارس فيها.

٣.١. التنسيق المؤسسي للسياسة الاحترازية الكلية

يُعد التنسيق المؤسسي عنصراً أساسياً في ضمان فاعلية السياسة الاحترازية الكلية، نظراً لتعدد الجهات المعنية بالرقابة على النظام المالي المصري، وتداخل السياسات التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار المالي، حيث أن السياسات الرقابية والاقتصادية الأخرى تسعى إلى تحقيق أهدافها المختلفة، وهو ما قد يترتب عليه تبعات سلبية على الاستقرار المالي، مما يجعل التنسيق بين تلك السياسات أمراً ضرورياً. وفي هذا السياق، يحرص قطاع مراقبة المخاطر الكلية بالبنك المركزي على تعزيز التعاون المؤسسي والتنسيق والتواصل الفعال مع كافة الأطراف المعنية بالاستقرار المالي، داخل البنك وخارجه، لضمان صياغة وتنفيذ السياسات بشكل متنسق.

مساهمة السياسات المختلفة في تحقيق الاستقرار المالي في مصر



التعاون مع السياسة الاحترازية الجزئية. تعمل كل من السياسة الاحترازية الجزئية والكلية بشكل متكامل لتحقيق الاستقرار المالي. وتهدف السياسة الاحترازية الجزئية إلى ضمان استقرار المؤسسات المالية بشكل فردي لحماية أموال المودعين، بينما تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى حماية النظام المالي ككل. ويُعد استقرار المؤسسات المالية على المستوى الفردي ضرورياً لتحقيق استقرار النظام المالي الكلي، وفي الوقت ذاته فإن استقرار النظام على المستوى الكلي يعزز من قدرة كل مؤسسة على حدة على الصمود أمام الصدمات المختلفة ويحد من تعرضها للعدوى من المخاطر المتكونة داخل النظام المالي، مما يجعل التكامل بين السياستين، الجزئية والكلية، ضروري للحفاظ على الاستقرار المالي. كذلك يُسهم التعاون بين السياستين في تعظيم الاستفادة من المعلومات الرقابية والتطبيقية، كما يضمن هذا التعاون استخدام أدوات السياسات الاحترازية الجزئية والكلية بصورة متكاملة وعلى نحو متنسق.

التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية. يتم التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تختص بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وأنشطة التأمين، ونشاط التمويل العقاري، ونشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وغيرها، وذلك بهدف تنسيق السياسة الاحترازية الكلية على مستوى النظام المالي بأكمله والتي تتطلب تدخلاً مشتركاً لضمان اتساق السياسات المطبقة وتجنب أي تعارض قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي. ويتم ذلك من خلال تبادل البيانات والمعلومات الرقابية حول المؤسسات والقطاعات المالية، ومشاركة تقييمات المخاطر وإجراء اختبارات الضغوط. ويُدار هذا التعاون من خلال لجنة الاستقرار المالي، التي تضم البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة رئيس الوزراء، وتناقش تطورات استقرار النظام المالي المصري على المستوى الكلي.

التعاون مع السياسة النقدية. تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى استقرار النظام المالي على المستوى الكلي، بينما تهدف السياسة النقدية إلى استقرار الأسعار كما تعمل على تنظيم سوق الصرف الأجنبي. وتساهم استدامة معدلات التضخم المنخفضة واستقرار سعر الصرف في تحقيق الاستقرار المالي، كما يتم تنفيذها من خلال القطاع المصرفي، وبالتالي فإن السياسة الاحترازية الكلية تساهم في تعزيز فاعلية السياسة النقدية من خلال الحد من المخاطر النظامية التي قد تؤثر على القطاع المصرفي ودوره في تنفيذ السياسة النقدية، وبذلك فإن السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية متكاملتان لتعزيز الاستقرار المالي ودفع النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، فقد ينشأ تعارض بين أهداف السياستين، خاصة على المدى القصير، فعلى سبيل المثال، قد تكون السياسة النقدية التوسعية ملائمة للظروف الاقتصادية الكلية، لكنها تؤدي إلى زيادة أعباء مديونية المقترضين وبالتالي تزيد من المخاطرة من وجهة نظر السياسة الاحترازية الكلية. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار العائد -لاحتواء الضغوط التضخمية- إلى جذب تدفقات أجنبية كبيرة، وهو ما ينتج عنه مخاطر على الاستقرار المالي خاصة في حال حدوث خروج مفاجئ لتلك التدفقات، لذلك، يتطلب الأمر متابعة دقيقة لأثر كلتا السياستين وإدارة أي تعارض بينهما لتحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي.

التعاون مع السياسة المالية. يساهم الاستقرار المالي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال توفير التمويل اللازم لكافة القطاعات الاقتصادية، ومنها الحكومة، بما يعزز قدرتها على تدبير احتياجاتها التمويلية محلياً وبالتالي يقوي قدرة الاقتصاد المحلي على التصدي للآزمات الخارجية. كما يتطلب تحقيق الاستقرار المالي احتواء الاختلالات الهيكلية التي قد ينتج عنها مخاطر داخل النظام المالي، ومن أهمها تعرض النظام للاختلالات المالية العامة إما بصورة مباشرة، نتيجة احتفاظ المؤسسات المالية بنسب مرتفعة من الأوراق المالية الحكومية، أو بصورة غير مباشرة في حال عدم تحقيق السياسة المالية للاستقرار الاقتصادي، وما قد ينتج عنه من تبعات سلبية على الاستقرار المالي. لذلك، تقوم السياسة الاحترازية الكلية بالتحوط ضد هذه الاختلالات من خلال تخطيطها بدقة، وتقييم تداعياتها على النظام المالي، وتفعيل أدوات السياسة المناسبة، بالإضافة إلى تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لصانعي السياسات المعنية سواء بشكل مباشر أو عبر لجنة الاستقرار المالي. ويولي البنك المركزي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق مع الوحدات والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة، لدعم تنفيذ مسؤولياته في مجال الاستقرار المالي، وخاصة أن العديد من الأدوات التنظيمية وآليات إدارة الأزمات تخضع لجهات حكومية، مما يتطلب إطار عمل متكامل لضمان فاعلية التدخلات والحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي.

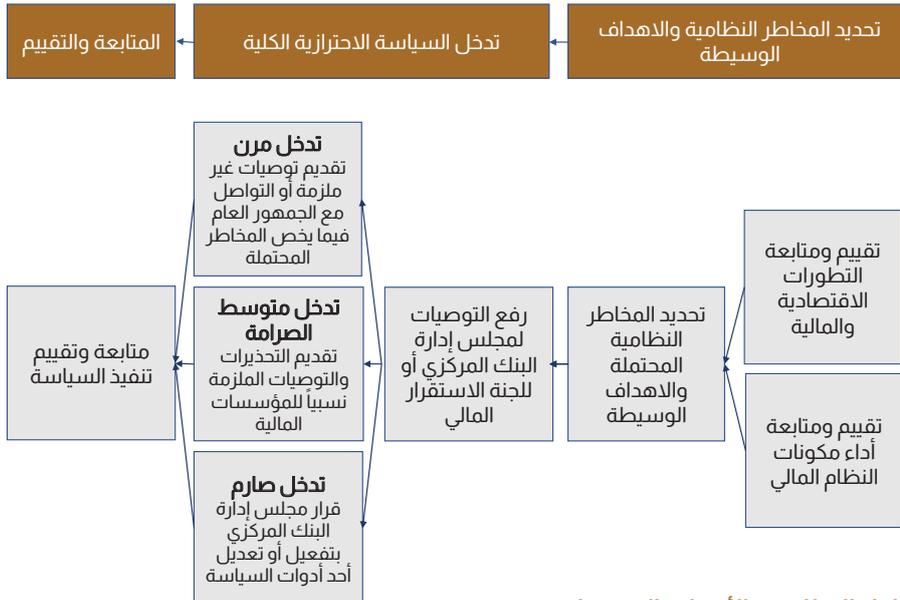
التعاون مع المنظمات الدولية. يتعاون البنك المركزي المصري مع المؤسسات الإقليمية والدولية، ويدعم هذا التعاون جهود البنك المركزي في تعزيز استقرار النظام المالي المصري عبر تبني المعايير الدولية وتبادل المعلومات والاستجابة الجماعية للصدمات المالية المحتملة. وفي هذا الإطار، يلعب البنك المركزي -من خلال قطاع مراقبة المخاطر الكلية- دوراً قيادياً في لجان الاستقرار المالي على المستوى الإقليمي في الدول العربية والأفريقية، وبشارك البنك المركزي بفاعلية في تقارير الاستقرار المالي الإقليمية التي تصدرها مؤسسات إفريقية مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ورابطة البنوك المركزية الأفريقية (AACB) وصندوق النقد العربي، والتي تركز على تقييم المخاطر والتحديات التي تواجه الأنظمة المالية في تلك المناطق، مما يساهم في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الرقابية والتنظيمية. هذا بالإضافة إلى إعداد أوراق عمل مشتركة تهدف إلى تطوير أطر العمل الرقابية والاحترازية الكلية لتعزيز الاستقرار المالي، ومعالجة التحديات المشتركة. كما يشارك البنك المركزي المصري في اجتماعات مجلس الاستقرار المالي كعضو في المجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثانياً: الإطار التشغيلي للسياسة الاحترازية الكلية

١.٢ وضع وتنفيذ السياسة الاحترازية الكلية

يقوم البنك المركزي المصري بوضع وتنفيذ السياسة الاحترازية الكلية وفقاً لإطار متكامل يستند إلى منهجية استباقية لتعزيز الاستقرار المالي، ويشمل ثلاث مراحل رئيسية: تحديد وتحليل المخاطر النظامية والأهداف الوسيطة، والتدخل باستخدام أدوات السياسة، وتقييم ومتابعة تنفيذ السياسة. ويُعد هذا الإطار آلية فعالة لتعزيز صلابة النظام المالي، من خلال رصد المخاطر النظامية، القائمة والمحتملة، وتحليل مدى تأثيرها على النظام المالي، وتطبيق أدوات استباقية لتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تأثيرها، مع مراجعة دورية لفعالية الأدوات وفقاً للتطورات الاقتصادية والمالية، وبواصل البنك المركزي جهوده لتطوير هذا الإطار بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، مع مراعاة خصائص النظام المالي المصري.

وضع وتنفيذ السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي المصري



١.١.٢ تحديد المخاطر النظامية والأهداف الوسيطة

تحديد وتحليل المخاطر النظامية: يعمل البنك المركزي المصري على المتابعة المستمرة لتطورات الاستقرار المالي، من خلال مجموعة واسعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تُمكن من رصد الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والمالية الكلية، المحلية والإقليمية والعالمية، وتحديد نقاط الضعف داخل النظام المالي، بصورة استباقية والتي قد يؤدي تراكمها إلى تكوّن مخاطر نظامية، مع التركيز على آليات انتقالها إلى النظام المالي المصري. وتستند السياسة الاحترازية الكلية إلى منظور شامل يأخذ في الاعتبار التفاعلات بين النظام المالي والنشاط الاقتصادي، ورصد مستويات الترابط بين المؤسسات المالية، بما يشمل مخاطر العدوى، المباشرة وغير المباشرة.

وفيما يلي بعض المؤشرات والأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي لتحديد وتحليل وتقييم المخاطر داخل القطاع المصرفي:

- « **المؤشرات الكمية:** يتابع قطاع مراقبة المخاطر الكلية ويحلّل العديد من المؤشرات الكمية التي تقيس التطورات الاقتصادية والمالية المحلية والعالمية وأداء وسلامة النظام المالي بمكوناته المصرفي وغير المصرفي - ومدى التداخل بينهما - وكذلك البنوك ذات الأهمية النظامية، بالإضافة إلى مؤشرات لأهم المخاطر التي تواجه النظام المالي.
- « **المؤشرات النوعية:** تُستخدم بعض المؤشرات النوعية التي تُجمّع بياناتها بناءً على نتائج بعض الاستبيانات، مثل استبيان معايير الإقراض المصرفي الذي يهدف إلى توفير معلومات عن الشروط والضوابط الخاصة بمعايير الإقراض المصرفي وتأثير التطورات الاقتصادية والمالية عليها وكذلك تقييم العرض والطلب على الائتمان.
- « **المؤشرات المركبة:** طوّر قطاع مراقبة المخاطر الكلية العديد من المؤشرات المركبة، ومنها مؤشر الاستقرار المالي الذي يشمل أربعة مؤشرات فرعية: أداء القطاع المصرفي وظروف الاقتصاد الكلي وتطور الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي، والتي تعكس الجوانب المختلفة للاستقرار المالي.

الفصل الرابع: الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي المصري

ثانياً: الإطار التشغيلي للسياسة الاحترازية الكلية

ووفقاً للمخاطر النظامية المحتملة، يقوم قطاع مراقبة المخاطر الكلية بإجراء تقييم لمدى صلاية القطاع المصرفي في مواجهة تلك المخاطر، أخذاً في الاعتبار متطلبات الرقابة الاحترازية الجزئية، بما يضمن انساق مساهمة كلا القطاعين في تعزيز الاستقرار المالي. ويتركز هذا التقييم على قدرة القطاع المصرفي على الاستمرار في توفير الائتمان للاقتصاد الحقيقي، حتى مع تعرضه للصدمات المختلفة، وفي فترات الضغط والأزمات. ويعتمد هذا التقييم على أدوات تحليلية متقدمة، ومنها:

« **اختبارات الضغوط:** والتي تعتمد على محاكاة مدى تأثير الصدمات المختلفة على الاستقرار المالي للنظام ككل وعلى المؤسسات ذات الأهمية النظامية، وذلك لتقييم مدى قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر المختلفة - في ظل افتراض ظروف استثنائية معاكسة ذات احتمالية حدوث منخفضة - وقياس مدى تأثير هذه المخاطر على مؤشرات الربحية وكفاية رأس المال والسيولة للقطاع المصرفي. وتشمل اختبارات الضغوط المطبقة على القطاع المصرفي عدة أنواع ومنها اختبارات الضغوط الكلية/ اختبارات السيناريوهات، بالإضافة إلى اختبارات الحساسية، واختبارات الضغوط العكسية.

تحديد الأهداف الوسيطة: يتطلب تفعيل السياسة الاحترازية الكلية تحديد أهداف وسيطة أو تشغيلية واضحة، والتي تعكس المخاطر المحتملة في النظام المالي المصري وآليات انتقالها، وهو ما يعزز من شفافية السياسة. كما تُستخدم الأهداف الوسيطة في اختبار أدوات السياسة الاحترازية الكلية وذلك لضمان توافيقها المستمر وتحقيقها للهدف النهائي للسياسة الاحترازية الكلية والمتمثل في تحقيق الاستقرار المالي. ويتم مراجعة هذه الأهداف وتعديلها وفقاً لتطورات النظام المالي والاقتصاد الكلي، والتي قد تؤدي إلى تكون مخاطر نظامية إضافية، أخذاً في الاعتبار السمات الخاصة بالاقتصاد والنظام المالي المصري.

الأهداف الوسيطة للسياسة الاحترازية الكلية

المخاطر المحددة	الأهداف الوسيطة
اقتصاد صغير مفتوح وهو ما يجعل الاقتصاد ككل، بما في ذلك النظام المالي، شديد التأثر بالتطورات الاقتصادية والمالية والعالمية، وعرضه للتقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. تعرض النظام المالي للاختلالات الهيكلية في المالية العامة.	« الحد من المخاطر المرتبطة بالاختلالات الهيكلية الاقتصادية »
عدم التوافق بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات بالعملات المحلية والأجنبية. مخاطر السيولة نتيجة الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل.	« الحد من مخاطر عدم التوافق بين آجال الاستحقاق ونقص السيولة »
مخاطر متعلقة بالتركز في جهة واحدة أو قطاع أو منطقة جغرافية محددة، مما يؤدي إلى تعرض النظام المالي بأكمله لمخاطر في حالة نعثر تلك الجهة أو تدهور ذلك القطاع. مخاطر متعلقة بالتعرض المشترك بين المؤسسات المالية لجهات أو قطاعات محددة.	« الحد من مخاطر التركز »
انتقال الاضطرابات في المؤسسات المصرفية الكبرى، أو تلك التي لها ارتباطات وعمليات واسعة داخل النظام المالي، إلى باقي مكونات النظام أو الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي.	« الحد من المخاطر المرتبطة بالمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية »
عدم قدرة المقرضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، نتيجة تخفيف معايير الائتمان.	« الحد من الإفراط في المخاطرة »

٢.١.٢. تَدُّلُ السياسة الاحترازية الكلية

يتمتع البنك المركزي المصري بمجموعة من الصلاحيات التي تُمكنه من التدخل في إطار تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية، ويمكن تصنيف هذه الصلاحيات إلى ثلاث فئات رئيسية متدرجة وفقاً لمدى إلزام البنك المركزي للمؤسسات المالية بتنفيذها:

- « **تدخل «مرن»:** تقديم التحذيرات غير الملزمة والتواصل. يمكن للبنك المركزي تقديم التحذيرات غير المُلزمة لمؤسسات أو قطاعات بعينها قد تؤثر على استقرار النظام المالي. كما يستخدم التواصل مع الجمهور العام كإحدى الأدوات الأساسية الاستباقية للسياسة الاحترازية الكلية، حيث يُساهم في توجيه توقعات المتعاملين في السوق دون التدخل المباشر في أنشطتهم التشغيلية، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي بالمخاطر المحتملة للاستقرار المالي، والتثوية باحتمالية وطبيعة التدخلات الاحترازية الكلية المستقبلية، مما يؤثر بصورة غير مباشرة على المؤسسات المالية واستراتيجياتها في الإفراض والتمويل، وهو ما يحد من تراكم المخاطر النظامية في مرحلة مبكرة.
- « **تدخل «متوسط الصرامة»:** تقديم التحذيرات والتوصيات. يُصدر البنك المركزي التحذيرات والتوصيات للبنوك عند رصد مخاطر محددة تستلزم التدخل للحفاظ على الاستقرار المالي. وتُوجه التحذيرات للتنبيه إلى المخاطر القائمة دون تحديد آليات معالجتها، بينما تقدم التوصيات توجيهات محددة تتعلق بالإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها من قبل المؤسسة المالية للحد من تلك المخاطر. وتلتزم البنوك المخاطبة بهذه التوصيات بألية «الامتثال أو التوضيح»، حيث يتعين عليها إما الامتثال للتوصية أو توضيح مبررات لعدم التنفيذ خلال فترة زمنية محددة.
- « **تدخل «صارم»:** تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية. يتمثل في تفعيل الأدوات الاحترازية الكلية من خلال إصدار تعليمات رقابية مُلزمة استناداً إلى الصلاحيات المخولة للبنك المركزي بموجب القانون لوضع سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي وتنفيذها، بهدف الحد من تراكم المخاطر النظامية وضمان استقرار النظام المالي. وتخضع هذه التدخلات لمتابعة وتقييم دوري لضمان فعاليتها، مع إمكانية تعديلها أو إلغاؤها وفقاً للتطورات الاقتصادية والمالية وتطور مستوى المخاطر النظامية الناتجة عنها. ويعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات الاحترازية الكلية والتي تتمثل فيما يلي:

• تهدف إلى تعزيز صلابة المؤسسات المالية من خلال متطلبات رأس مال إضافية تدعم قدرة البنوك على امتصاص الصدمات والحفاظ على استمرارية التدفقات الائتمانية خلال فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي.

الأدوات القائمة على رأس المال

• تهدف إلى ضمان توفير سيولة كافية في النظام المالي لتفادي الأزمات الناجمة عن مخاطر السيولة.

الأدوات القائمة على السيولة

• تهدف إلى ضبط معايير الإفراض للحد من الإفراط في المخاطرة وخفض احتمالات التعثر.

الأدوات القائمة على المقترضين

منهجية البنك المركزي المصري لتفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية.

- يعتمد البنك المركزي المصري على منهجية متكاملة عند اختيار وتفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية، والتي تقوم على أربعة ركائز أساسية:
- « **الاستباقية:** العمل على حماية النظام المالي من المخاطر النظامية قبل تحققها، بما يقلل الحاجة إلى إجراءات تصحيحية لاحقة أكثر تكلفة.
 - « **التوجيه:** استهداف مصادر محددة للمخاطر النظامية وتوجيه الأدوات نحو معالجتها، مع تقليل الآثار الجانبية غير المرغوب فيها. ويختلف نطاق التدخل باختلاف المخاطر ومدى ارتباطها بقطاعات بعينها.
 - « **المعايرة:** يعتمد البنك المركزي في المعايرة على نهج «التقدير الموجه» عند تفعيل أو تعديل أدوات السياسة الاحترازية الكلية، وهو ما يمزج بين المعايرة طبقاً لقواعد محددة مسبقاً ولتقدير الخبراء، مما يحقق التوازن بين إمكانية التنبؤ بقرار السياسة وخبرة صانعي السياسات وهو ما يحقق المرونة في التعامل مع المخاطر ويعزز من فاعلية السياسة. كما يتيح هذا النهج متابعة وتقييم مستمر لمدى فاعلية الأدوات المستخدمة.
 - « **تعدد الأدوات:** يقوم البنك المركزي بتوظيف مجموعة من الأدوات بشكل تكاملي وشامل لمعالجة مصادر المخاطر المتنوعة بما يوفر مرونة أكبر في تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية.

يعمل البنك المركزي المصري على الحد من تكون المخاطر النظامية وتأثيرها من خلال مجموعة قائمة بالفعل من أدوات السياسة الاحترازية الكلية، أو أدوات يمكن استخدامها في المستقبل للتصدي لكافة المخاطر المحتملة. ويمكن مطابقة بعض الأدوات مع الأهداف الوسيطة للسياسة كما يلي:

أدوات السياسة الاحترازية الكلية	الهدف الوسيط
أدوات رأس المال هوامش رأس المال	الحد من المخاطر المرتبطة بالاختلالات الهيكلية الاقتصادية
أدوات السيولة نسبة تغطية السيولة نسبة صافي التمويل المستقر حد أقصى لعدم توافق آجال الاستحقاق نسبة الاحتياطي الإلزامي بالعملة المحلية والأجنبية	الحد من مخاطر عدم التوافق بين آجال الاستحقاق ونقص السيولة
أدوات رأس المال دعامات إضافية لرأس المال لمقابلة التركيز في كبار العملاء والقطاعات حد أقصى للائتمان لكبار العملاء والقطاعات	الحد من مخاطر التركيز
أدوات رأس المال متطلب رأس مال إضافي للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs)	الحد من المخاطر المرتبطة بالمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية
أدوات رأس المال هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية المخصصات الديناميكية لخسائر القروض أدوات المقترضين حدود نسبة خدمة الدين إلى الدخل (DBR)	الحد من الإفراط في المخاطرة

معايرة أدوات السياسة الاحترازية الكلية من خلال «التقدير الموجه»

تعتمد آلية تفعيل أو تعديل أو إلغاء الأدوات الاحترازية الكلية على نموذجين أساسيين:

النموذج القائم على القواعد: يقوم على تحديد مجموعة من المؤشرات الكمية تعكس مستوى المخاطر النظامية بشكل استباقي. ويتم وضع حدود كمية لهذه المؤشرات، بحيث يؤدي تجاوزها إلى تفعيل الأداة أو مجموعة الأدوات، والعكس صحيح. ويساهم هذا النهج في تعزيز الشفافية، وتوجيه توقعات المتعاملين في السوق، وجعل السياسة الاحترازية الكلية أكثر قابلية للتنبؤ والاتساق على المدى الطويل. بينما يكمن التحدي الرئيسي لاستخدام هذا النموذج في صعوبة اختيار مؤشرات دقيقة تعكس المخاطر، نتيجة الفجوات الزمنية في توافر البيانات، والتباين بين المؤشرات المختلفة، بالإضافة إلى تعدد مصادر المخاطر أو عدم وجود حالات تاريخية مماثلة لها.

النموذج القائم على تقدير الخبراء: يمنح هذا النموذج صانعي السياسات مرونة أكبر في اتخاذ القرارات استناداً إلى التقييم الكمي والنوعي للمخاطر والمدعوم بخبرة صانعي السياسات ومعرفتهم بالخصائص الاقتصادية والمالية الكلية للنظام. وقد يتضمن هذا النموذج تحديد حدود كمية للمؤشرات، إلا أن تجاوزها لا يعني التفعيل التلقائي للأداة، بل يكون مدخلاً لإجراء تحليلات إضافية مثل اختبارات الضغوط. كما يتيح هذا النموذج سرعة الاستجابة للتغيرات المفاجئة، ولكنه لا يتمتع بإمكانية التنبؤ بقرار السياسة الاحترازية الكلية مقارنة بالنموذج القائم على القواعد.

ويعود اتباع نهج التقدير الموجه أكثر توافقاً مع طبيعة السياسة الاحترازية الكلية، حيث يتم المزج بين النموذج القائم على القواعد وذلك القائم على تقدير الخبراء، مما يحقق التوازن بين قدرة الأسواق على التنبؤ باتجاه السياسة وخبرة صانعي السياسات مما يحقق المرونة في التعامل مع المخاطر ويعزز من فاعلية السياسة الاحترازية الكلية.

٣.١.٢. التقييم والمتابعة

تُمثل مرحلة التقييم والمتابعة جزءاً محورياً في مراحل تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية، حيث يقوم البنك المركزي المصري بإجراء مراجعة دورية وشاملة لتقييم فاعلية الأدوات المُطبقة ومدى تحقيقها للأهداف التشغيلية والهدف النهائي للسياسة، مع إدخال التعديلات اللازمة، ويعتمد في ذلك على بيانات المؤسسات المالية، ومؤشرات الأسواق، والنماذج التحليلية، وتشمل عملية التقييم والمتابعة ما يلي:

« **تقييم أداء أدوات السياسة:** حيث يتم تحليل تأثير الأدوات المفعلة من خلال تحليل البيانات والتقارير الواردة من المؤسسات المالية، إلى جانب مؤشرات القطاع المصرفي وغير المصرفي والأسواق المالية، والتغيرات في توجهات المستثمرين. ويساعد هذا التقييم على قياس مدى تحقيق الأدوات المطبقة للأهداف الوسيطة، فضلاً عن رصد انعكاساتها على الاقتصاد الكلي والنظام المالي ككل، وكذلك دراسة التأثيرات غير المرغوب فيها، مثل التراجع الحاد في الائتمان. ويتم ذلك بالتنسيق بين قطاع مراقبة المخاطر الكلية وقطاعات الرقابة والإشراف داخل البنك المركزي وكذلك بين قطاع مراقبة المخاطر الكلية والهيئة العامة للرقابة المالية.

« **مراجعة الأدوات مع تطور المخاطر:** تتسم السياسة الاحترازية الكلية بالمرونة اللازمة لتعديل الأدوات أو إعادة معاييرها بما يتناسب مع تطور مستوى المخاطر داخل النظام المالي، وذلك من خلال تخفيف الإجراءات تدريجياً عند تراجع مستوى المخاطر، وتشديد الإجراءات في حال تصاعدها.

هذا وتعتمد كفاءة السياسة الاحترازية الكلية على جودة المعلومات والبيانات المستخدمة في التحليلات، حيث تساهم البيانات في تعزيز قدرة قطاع مراقبة المخاطر الكلية على تحديد المخاطر بشكل أكثر دقة، حيث أن الاعتماد على بيانات أكثر تفصيلاً يكشف مستويات متعددة من المخاطر، وهو ما يدعم عملية معايرة الأدوات وتطوير أدوات سياسة موجّهة تتناسب مع المخاطر المحددة. وفي السنوات الأخيرة، عمل البنك المركزي على تحسين جودة وإتاحة البيانات اللازمة للتحليل بما في ذلك البيانات الخاصة بمكونات النظام المالي، والعملاء الماليين (شركات وأفراد)، بالإضافة إلى بيانات الاقتصاد الحقيقي. وسيواصل البنك جهوده لتعزيز جودة وتوافر المعلومات ومنح قطاع مراقبة المخاطر الكلية القدرة على جمع البيانات والمعلومات من الجهات والقطاعات المختلفة، داخل البنك المركزي وخارجه، لدعم تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية.

٢.٢. التواصل

إدراكاً لأهمية الشفافية في تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية، يولي البنك المركزي المصري أهمية كبيرة للتواصل في جميع مراحل تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية. ويُستخدم التواصل كأداة استباقية لتوجيه توقعات الأسواق ورفع الوعي بالمخاطر المحتملة وترسيخ الثقة في النظام المالي. وتشمل أدوات وأهداف التواصل ما يلي:

نشر الإطار المؤسسي
والتشغيلي للسياسة
الاحترازية الكلية

موقع البنك المركزي المصري.

- « ضمان وعي الجمهور والسياسات الأخرى بالسياسة الاحترازية الكلية وأهدافها.
- « تعزيز فعالية السياسة.

تحليل وتقييم المخاطر

تقرير الاستقرار المالي (يُنشر سنوياً)، دراسات وأوراق عمل.

- « ضمان شفافية السياسة الاحترازية الكلية فيما يتعلق بالمخاطر.
- « التأثير على سلوك العملاء الماليين (الأفراد والشركات) والمؤسسات المالية والسياسات الأخرى.

تدخل السياسة الاحترازية

تقرير الاستقرار المالي، بيانات صحفية، تعليمات رقابية للمؤسسات المالية.

- « شرح هدف التدخل، وتوقيته، ومدته، ونطاقه، وقنوات انتقاله.

التقييم والمتابعة

تقرير الاستقرار المالي، أوراق عمل، وتحليلات، بيانات صحفية.

- « تقييم كفاءة التدخل في الحد من المخاطر النظامية.
- « تقييم أثر الأداة على النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.
- « تقييم الآثار الجانبية للتدخل.

كما يحرص البنك المركزي على الالتزام بمعايير الشفافية الدولية، مثل تلك التي تصدرها لجنة بازل وصندوق النقد الدولي، فيما يتعلق بالإفصاح عن الإطار المؤسسي للسياسة الاحترازية، وأهدافها، وأدواتها، وتقييم فاعليتها.

وتجدر الإشارة إلى أن إطار الاستقرار المالي يمثل حجر الأساس لضمان وضع وتنفيذ السياسة الاحترازية الكلية في مصر، حيث أن صياغة وتوضيح الترتيبات المؤسسية والتنظيمية بالإضافة إلى منهجية تشغيل السياسة يساهم في زيادة وعي الجهات والسياسات الأخرى والمؤسسات والأسواق المالية والعملاء الماليين بالسياسة واحتمالية تدخلاتها، مما يعزز من توجيه توقعات المستثمرين ويساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي. ويعمل البنك المركزي المصري على تطوير الإطار وفقاً للمستجدات ونشره بشكل منفصل كورقة سياسة تتيح مزيداً من الشفافية والتواصل مع كافة الجهات المعنية والجمهور العام.



«هذه الوثيقة هي ملكية خاصة بالبنك المركزي المصري. وجميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز طبع أو تصوير أو بيع أو نقل أي جزء من أجزائها خارج البنك المركزي في أي شكل أو بأي وسيلة من وسائل نقل المعلومات (سواء إلكترونياً أو خلفه) أو تخزينها في أي نظام من نظم استرجاع المعلومات، أيا كانت طبيعته، دون الحصول (في كل حالة على حدة) على تصريح كتابي مسبق من البنك المركزي المصري. تقدم طلبات الحصول على هذا التصريح إلى البنك المركزي المصري.»